بِتَحْشِيَةٍ أَنِيقَةٍ وَتَحْلِيَةٍ رَشِيقَةٍ

لِلْبَحْرِ الْأَلْمَعِيِّ وَالنِّحْرِيرِ اللَّوْذَعِيِّ صَدْرِ الْمُدَرِّسِينَ

مَوْلَانَا مَحْمُودْ حَسَنْ الْمُحَدِّثِ الدِّيُوبَنْدِي رحمه الله

بتحشية أنيقة وتحلية رشيقة

للبحر الألمعي والنحرير اللوذعي صدر المدرسين

مولانا محمود حسن المحدث الديوبندي رحمه الله

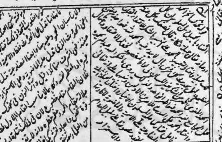

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا من شرح صدورنا لتلخيص البيان في ايضاح المعاني ونور

قلوبنا بلوامع التبيان من مطالع المثاني ونصلي على نبيك محمد

المؤيد دلائل اعجازه باسرار البلاغة وعلى آله واصحابه المحرزين

قصبات السبق في مضمار الفصاحة والبراعة وبعد فيقول العبد

الفقير الى الله الغني مسعود بن عمر المدعو بسعد

التفتازاني هداه الله سواء الطريق واذاقه حلاوة التحقيق قد

شرحت فيما مضى تلخيص المفتاح واغنيته بالاصباح عن المصباح و

اودعته غرائب نكت سمحت به الانظار ووشحته بلطائف فقر سبكتها

يدل لانكار ثم رأيت الكثير من الفضلاء والجم الغفير من الاذكياء

يسألونني صرف الهمة نحو اختصاره والاقتصار على بيان

معانيه وكشف استاره لما شاهدوا من ان المحصلين قد

تقاصرت هممهم عن استطلاع طوالع انواره وتقاعدت

عزائمهم عن استكشاف خبيات اسراره وان المنتحلين قد

قلبوا احداق الاخذ والانتهاب ومدوا اعناق التسرع على ذلك

الكتاب فكنت اضرب عن هذا الخطب صفحا واطوي دون

مرامهم كشحا علما مني بان مستحسن الطبائع باسرها ومقبول

الاسماع عن آخرها امر لا يسعه مقدرة البشر وانما هو شأن

خالق القوى والقدر وان هذا الفن قد نضب اليوم ماؤه

فصار جدا لا اثر وذهب رواؤه فعاد خلاء قابلا ثم حتى

طارت بقية آثار السلف ادراج الرياح وسالت باعناق

مطايا تلك الاحاديث البطاح وامال الاخذ والانتهاب فامر

يرتاح به اللبيب فللارض من كاس الكرام نصيب + وكيف ينهر
عن الانهار السائلون ولمثل هذا فليعمل العاملون ثم ما
زادتهم ممانعتي الا شغفا وغراما وظما في هواجر الطلب واواما
فانتصبت لشرح الكتاب على وفق مقترحهم ثانيا و لعنان
العناية نحو اختصار الاول ثانيا مع جمود القريحة بصر البليات
وخمود الفطنة بصرصر النكبات وترامي البلدان بي والاقطار و
نبو الاوطان عني والاوطار حتى طفقت اجوب كل اغبر قاتم
الارجاء واحرر كل سطر منه في شطر من الغبراء شعر يوما بحزوى
ويوما بالعقيق + وبالعذيب يوما ويوما بالخليصاء ثم لما وفقت بعون
الله تعالى وتائيده للاتمام وقوضت عنه خيام الاختتام بعد ما
كشفت عن وجوه خرائده اللثام ووضعت كنوز الفرائد على طرف الثمام
فجاء بحمد الله كما يروق النواظر ويجلو صدأ الاذهان ويرهف البصائر و
يضئ الباب ارباب البيان ومن الله التوفيق والهداية وعليه التوكل

في البداية والنهاية وهو حسبي ونعم الوكيل بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد هو الثناء باللسان على قصد التعظيم سواء تعلق بالنعمة
او بغيرها والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم لكونه منعما سواء كان
باللسان او بالجنان او بالاركان فمورد الحمد لا يكون الا اللسان ومتعلقه
يكون النعمة وغيرها ومتعلق الشكر لا يكون الا النعمة ومورده يكون
اللسان وغيره فالحمد اعم من الشكر باعتبار المتعلق واخص باعتبار
المورد والشكر بالعكس لله هو اسم للذات الواجب الوجود المستحق
لجميع المحامد والعدول الى الجملة الاسمية للدلالة على الدوام والثبات
وتقديم الحمد باعتبار انه اهم نظرا الى كون المقام مقام الحمد كما ذهب
اليه صاحب الكشاف في تقديم الفعل في قوله تعالى اقرأ باسم ربك
على ما سيجيء وان كان ذكر الله اهم نظرا الى ذاته على ما انعم اي على
انعامه ولم يتعرض للمنعم به ايهاما لقصور العبارة عن الاحاطة به
ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء وعلم من عطف الخاص

على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على فضيلة نعمة البيان

من البيان بيان لقوله ما لم نعلم قدم رعاية للسجع والبيان هو

المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير والصلوة على سيدنا محمد خير

من نطق بالصواب وافضل من اوتي الحكمة هي علم الشرائع وكل

كلام وافق الحق وترك فاعل الايتاء لان هذا الفعل لا يصلح الا لله

وفصل الخطاب اي الخطاب المفصول البين الذي يتبينه من

يخاطب به ولا يلتبس عليه او الخطاب الفاصل بين الحق والباطل

وعلى آله اصله اهل بدليل اهيل خص استعماله في الاشراف واولي

الخطر الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب وصحابته الاخيار جمع

خير بالتشديد اما بعد هو من الظروف الزمانية المبنية المنقطعة

عن الاضافة اي بعد الحمد والصلوة والعامل فيه اما لنيابتها

عن الفعل والاصل مهما يكن من شيء بعد الحمد والصلوة ومهما ههنا

مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدأ ويكن شرط والفاء لازمة له غالبا

فحين تضمنت اما معنى الابتداء والشرط لزمتها الفاء ولصوق

ای المبتدء ۱۲ ای فعل الشرط ۱۲ ای لزوما عرفیا لا عقلیا ۱۲

الاسم اقامة اللازم مقام الملزوم وابقاء لاثره فی الجملة فلما هو

ہو الفاء والاسمیۃ ۱۲ ہو المبتدء والشرط ۱۲

ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا او

معنى كان علم البلاغة هو المعانى والبيان وعلم توابعها هو البديع

من اجل العلوم قدرا وادقها سرا اذ به اى بعلم البلاغة وتوابعها لا

بغیرہ ۱۲ ای رتبۃ ومنزلۃ ۱۲ ای نکاتا ۱۲ ہذا الدلیل علی غیر ترتیب اللف ۱۲

بغيره من العلوم كاللغة والنحو والصرف يعرف دقائق العربية

اشارة الی حصر مستفاد بتقدیم ۱۲

واسرارها فيكون من ادق العلوم سرا ويكشف عن وجوه الاعجاز فى

عطف تفسیر ۱۲ حال من وجوه الاعجاز ۱۲

نظم القرآن استارها اى به يعرف ان القرآن معجز لكونه فى اعلى مراتب

علۃ لکونہ معجزا ۱۲

البلاغة لاشتماله على الدقائق والاسرار الخارجة عن طوق البشر و

علۃ لکونہ فی اعلی مراتب البلاغۃ ۱۲ ای قدرتہ ۱۲

هذا وسيلة الى تصديق النبى عليه السلام وهو وسيلة الى الفوز

ای معرفۃ اعجاز القرآن ۱۲ ای تصدیق النبی ۱۲

بجميع السعادات فيكون من اجل العلوم لكون معلومه وغايته

الدنیویۃ والاخرویۃ ۱۲ ای ہذا العلم ۱۲ ای ما یعلم من ہذا العلم وہو کون القرآن معجزا ۱۲

من اجل المعلومات والغايات وفى تشبيه وجوه الاعجاز بالاشياء المحتجبة تحت

ای فی النفس ۱۲

الاستار استعارة بالكناية واثبات الاستار لها تخييلية وذكر الوجوه ايهام

او تشبيه الايجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية واثبات
الوجوه له تخييلية وذكر الاستار ترشيح ونظم القرآن تأليف
كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما
يقتضيه العقل لا تواليها في النطق وضم بعضها الى بعض كيف ما
اتفق وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل
العلامة ابو يعقوب يوسف السكاكي تغمده الله بغفرانه اعظم ما صنف
فيه اي في علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة بيان لما صنف
نفعا تمييز من اعظم لكونه اي القسم الثالث احسنها اي احسن
الكتب المشهورة ترتيبا هو وضع كل شيء في مرتبته ولكونه اتمها
تحريرا هو تهذيب الكلام واكثرها اي اكثر الكتب للاصول هو
متعلق بمحذوف يفسره قوله جمعا لان معمول المصدر لا يتقدم
عليه والحق جواز ذلك في الظروف لانها مما تكفيه رائحة من الفعل
ولكن كان القسم الثالث غير مصون اي غير محفوظ عن الحشو

وهو الزائد المستغنى عنه والتطويل وهو الزائد على اصل المراد

بلا فائدة وستعرف الفرق بينهما في بحث الاطناب والتعقيد هو كون

الكلام مغلقا لا يظهر معناه بسهولة قابل الخبر بعد خبر اى كان قابلا

للاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا اى محتاجا الى الايضاح لما

فيه من التعقيد والى التجريد لما فيه من الحشو الفت جواب

لما مختصرا يتضمن ما فيه اى في القسم الثالث من القواعد جمع

قاعدة وهى حكم كلى ينطبق على جميع جزئياته ليتعرف احكامها منه كقولنا

كل حكم منكر يجب توكيده ويشتمل على ما يحتاج اليه من الامثلة وهى

الجزئيات المذكورة لايضاح القواعد والشواهد وهى الجزئيات

المذكورة لاثبات القواعد فهى اخص من الامثلة ولم آل من

الالو وهو التقصير جهدا اى اجتهادا وقد يستعمل الالو ههنا متعديا

الى مفعولين وحذف المفعول الاول والمعنى لم امنعك جهدا في تحقيقه

اى المختصر يعنى في تحقيق ما ذكر فيه من الابحاث وتهذيبه اى

تنقيحه و رتبته اى المختصر ترتيبا اقرب تناولا اى اخذا من ترتيبه

اى ترتيب السكاكى و القسم الثالث اضافة المصدر الى الفاعل و

المفعول به ولم ابالغ فى اختصار لفظه تقريبا مفعول له لما تضمنه

معنى لم ابالغ اى تركت المبالغة فى الاختصار تقريبا لتعاطيه اى تناوله

وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه والضماير للمختصر و فى وصف

مؤلفه بانه مختصر منقح سهل المأخذ تعريض بانه لا تطويل فيه و

لا حشو ولا تعقيد كما فى القسم الثالث واضفت الى ذلك المذكور من

القواعد وغيرها فوائد عثرت اى اطلعت فى بعض كتب القوم عليها

اى على تلك الفوائد وزوائد لم اظفر اى لم اقر فى كلام احد بالتصريح

بها اى بتلك الزوائد ولا بالاشارة اليها بان يكون كلامهم على وجه

يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها وسميته تلخيص

المفتاح ليطابق اسمه معناه وانا اسأل الله قدم المسند اليه قصدا

الى جعل الواو والحال من فضله حال من ان ينفع به اى بهذا المختصر كما

نفع باصله هو المفتاح او القسم الثالث منه اى انه تعالى ولى ذلك
النفع وهو حسبى اى محسبى وكافى فى نعم الوكيل عطفها على جملة
وهو حسبى والمخصوص محذوف واما على حسبى اى وهو نعم الوكيل
فالمخصوص هو الضمير المتقدم على ما صرح به صاحب المفتاح وغيره
فى نحو زيد نعم الرجل وعلى كلا التقديرين قد عطف الانشاء على
الاخبار **مقدمة** رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون لانه
المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد فى هذا الفن او لا الثانى
المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ فى تادية
المعنى المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن
التعقيد المعنوى فهو الفن الثانى والا فهو الفن الثالث وجعل
الخاتمة خارجة عن الفن الثالث وهم كما نبين ان شاء الله تعالى ولما
انجر كلامه فى آخر هذه المقدمة الى انحصار المقصود فى الفنون الثلاثة ناسب
ذكرها بطريق التعريف العهدى بخلاف المقدمة فانها لا مقتضى

لايرادها بلفظ المعرفة في هذا المقام فنكرها وقال مقدمة والخلاف

فيه ان تنوينها للتعظيم او التقليل مما لا ينبغي ان يقع بين المحصلين

والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها

من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه الشروع

في مسائله ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت امام

المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه وهي ههنا لبيان معنى

الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علمي المعاني و

البيان وما يلائم ذلك ولا يخفى وجه ارتباط المقاصد بذلك

والفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب مما خفي على كثير

من الناس الفصاحة هي في الاصل تنبئ عن الابانة والظهور

يوصف بها المفرد مثل كلمة فصيحة والكلام مثل كلام فصيح و

قصيدة فصيحة قيل المراد بالكلام ما ليس بكلمة ليعم المركب الاسنادي

وغيره فانه قد يكون بيت من القصيدة غير مشتمل على اسناد يصح السكوت

عليه مع انه يتصف بالفصاحة وفيه نظر لانه انما يصح ذلك لو

اطلقوا على مثل هذا المركب انه كلام فصيح ولم ينقل عنهم ذلك

واتصافه بالفصاحة يجوز ان يكون باعتبار فصاحة المفردات

على ان الحق انه داخل في المفرد لانه يقال على ما يقابل المركب وعلى

ما يقابل المثنى والمجموع وعلى ما يقابل الكلام ومقابلته بالكلام

ههنا قرينة على انه اريد به المعنى الاخير اعني ما ليس بكلام ويوصف

بها المتكلم ايضا يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح البلاغة وهي تنبئ

عن الوصول والانتهاء يوصف بها الاخيران فقط اي الكلام و

المتكلم دون المفرد اذ لم يسمع كلمة بليغة والتعليل بان البلاغة

انما هي باعتبار المطابقة لمقتضى الحال وهي لا تتحقق في المفرد وهم

لان ذلك انما هو في بلاغة الكلام والمتكلم وانما قسم كلا من

الفصاحة والبلاغة اولا لتعذر جمع المعاني المختلفة الغير المشتركة

في امر يعمها في تعريف واحد وهذا كما قسم ابن الحاجب المستثنى

الى متصل ومنقطع ثم عرف كلا منهما على حدة فالفصاحة في

المفرد قدم الفصاحة على البلاغة لتوقف معرفة البلاغة على

معرفة الفصاحة لكونها ماخوذة في تعريفها ثم قدم فصاحة المفرد

على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقفهما عليها خلوصه اى خلوص

المفرد من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوى اى

المستنبط من استقراء اللغة وتفسير الفصاحة بالخلوص لا

يخلو عن تسامح فالتنافر وصف في الكلمة توجب ثقلها على

اللسان وعسر النطق بها نحو مستشزرات في قول امرء القيس

شعر غدائره اى ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع

مستشزرات اى مرتفعات او مرفوعات يقال استشزره

اى رفعه واستشزر اى ارتفع الى العلى تضل العقاص في

مثنى ومرسل تضل اى تغيب العقاص جمع عقيصة وهى

الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول والمرسل خلاف المثنى يعني

ان ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص

مثنى ومرسل والاول يغيب فى الخيوط والعقص بيان لكثرة الشعر والضابط

ههنا ان كل ما يعده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء

كان من قرب المخارج او بعدها او غير ذلك على ما صرح به ابن الاثير

فى المثل السائر وزعم بعضهم ان منشأ الثقل فى مستشزرات هو

توسط الشين المعجمة التى هى من المهموسة الرخوة بين التاء التى

من المهموسة الشديدة والزاء المعجمة التى هى من المجهورة ولو قال

مستشرف لزال ذلك الثقل وفيه نظر لان الراء المهملة ايضا من المجهورة

وقيل ان قرب المخارج سبب للثقل المخل بالفصاحة وان فى قوله تعالى الم اعهد

ثقلا قريبا من حد التنافر فيخل بفصاحة الكلمة لكن الكلام الطويل

المشتمل على كلمة غير فصيحة لا يخرج عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام

الطويل المشتمل على كلمة غير عربية عن ان يكون عربيا وفيه نظر لان فصاحة

الكلام ماخوذ فى تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل وقصير على ان هذا القائل

فتر الكلام بالبير بكلمة والقياس على الكلام العربي ظاهر الفساد ولو سلم عدم خروج السورة عن الفصاحة فيجوز اشتمال القران على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل والعجز الى الله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال نحو مسرج في قول ابن العجاج شعر ومقلة وحاجبا مزججا اى مدققا مطولا وفاحما اى شعرا اسود كالفحم ومرسنا اى انفا مسرجا اى كالسيف السريجي في الدقة والاستواء وسريج اسم قين ينسب اليه السيوف او كالسراج في البريق واللمعان فان قلت لم لم يجعلوه اسم مفعول من سرج الله وجهه اى بهجه وحسنه قلت لاحتمال ان يكون مشتقا او مؤلدا من السراج او يكون من باب الغرابة ايضا والمخالفة ان تكون

الكلمة على خلاف قانون مفردات الالفاظ الموضوعة اعني على

خلاف ما ثبت عن الواضع نحو الاجلل بفك الادغام في قوله ع

الحمد لله العلي الاجلل والقياس الاجل فنحو آل وماء وابى يابى وعور

يعور فصيح لانه ثبت عن الواضع كذلك قيل فصاحة المفرد خلوصه

مما ذكر ومن الكراهة في السمع بان يكون اللفظ بحيث يمجه السمع ويتبرأ

عن سماعها نحو الجرشى في قول ابي الطيب شعر مبارك الاسم اغر اللقب كريم الجرشى

اي النفس شريف النسب والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير

لكل واضح معروف وفيه نظر لان الكراهة في السمع انما هي من جهة الغرابة

المفسرة بالوحشة مثل تكأكأتم وافرنقعوا ونحو ذلك وقيل لان الكراهة

في السمع وعدمها يرجعان الى طيب النغم وعدم الطيب لا الى نفس

اللفظ وفيه نظر للقطع باستكراه الجرشى دون النفس مع قطع النظر

عن النغم والفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف التاليف وتنافر

الكلمات والتعقيد مع فصاحتها هو حال من الضمير في خلوصه واحترز

بدعن مثل زيل اجلل وشعره منتشر وانفه مسرج وقيل هو حال

من الكلمات ولو ذكره بجنبها لسلم من الفصل بين الحال وذيها

بالاجنبي وفيه نظر لانه حينئذ يكون قيدا للتنافر لا للخلوص ويلزم

ان يكون الكلام المشتمل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة فصيحا لانه

يصدق عليه انه خالص عن تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم

فالضعف ان يكون تاليف الكلام على خلاف القانون النحوي المشهور

بين الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما نحو ضرب غلامه

زيدا والتنافر ان تكون الكلمات ثقيلة على اللسان وان كان كل منها

فصيحة نحو وليس قرب قبر حرب وهو اسم رجل قبر وصدر البيت

وقبر حرب بمكان قفر اى خال عن الماء والكلاء ذكر فى عجائب المخلوقات

ان من الجن نوعا يقال له الهاتف فصاح واحد منهم على حرب بن

امية فمات فقال ذلك الجنى هذا البيت وقوله شعر كريم متى امدحه

امدحه والورى معى واذا ما لمته لمته وحدى فالواو فى

والورى للحال وهو مبتدأ وخبره معي وانما مثل بمثالين لان الاول

متناه في الثقل والثاني دونه او لان منشأ الثقل في الاول نفس اجتماع

الكلمات وفي الثاني اجتماع حروف منها وهو في تكرير امدحه دون مجرد

الجمع بين الحاء والهاء لوقوعه في التنزيل مثل فسبّحه فلا يصح القول

بان مثل هذا الثقل مخل بالفصاحة ذكر الصاحب اسمعيل بن عباد انه

انشد هذه القصيدة بحضرة الاستاذ ابن العميد فلما بلغ هذا البيت

قال له الاستاذ هل تعرف فيه شيئا من الهجنة قال نعم مقابلة المدح

باللوم وانما يقابل بالذم او الهجاء فقال الاستاذ غير هذا اريد فقال

الصاحب لا ادري غير ذلك فقال الاستاذ هذا التكرير في امدحه

امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن

حد الاعتدال نافر كل التنافر فاثنى عليه الصاحب والتعقيد اي

كون الكلام معقدا ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد

لخلل واقع اما في النظم بسبب تقديم او تاخير او حذف او اضمار او

غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد كقول الفرزدق في مدح خال

هشام بن عبد الملك بن مروان وهو ابراهيم بن هشام بن اسمعيل

المخزومي شعر وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه

يقاربه اي ليس مثله في الناس حي يقاربه اي احد يشبهه في

الفضائل الا مملكا اي رجلا اعطي الملك يعني هشاما ابو امه اي

ابو ام ذلك المملك ابوه اي ابو ابراهيم الممدوح اي لا يماثله احد الا ابن

اخته وهو هشام ففيه فصل بين المبتدأ والخبر اعني ابو امه ابوه

بالاجنبي الذي هو حي وبين الموصوف والصفة اعني حي يقاربه

بالاجنبي الذي هو ابوه وتقديم المستثنى اعني مملكا على المستثنى منه

اعني حي وفصل كثير بين البدل وهو حي والمبدل منه وهو مثله

فقوله مثله اسم ما وفي الناس خبره ومملكا منصوب لتقدمه على

المستثنى منه قيل ذكر ضعف التاليف يغني عن ذكر التعقيد اللفظي

وفيه نظر لجواز ان يحصل التعقيد باجتماع عدة امور موجبة لصعوبة

فتم المراد وان كان كل منها جاريا على قانون النحو وبهذا يظهر فساد

ما قيل انه لا حاجة في بيان التعقيد في البيت الى ذكر تقديم المستثنى

على المستثنى منه بل لا وجه له لان ذلك جائز باتفاق النحاة اذ

لا يخفى انه يوجب زيادة التعقيد وهو مما يقبل الشدة والضعف واما

في الانتقال عطف على قوله اما في النظم اي لا يكون الكلام ظاهر

الدلالة على المراد لخلل واقع في انتقال الذهن من المعنى الاول

المفهوم بحسب اللغة الى الثاني المقصود وذلك بسبب ايراد اللوازم

البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة

على المقصود كقول الآخر وهو عباس بن الاحنف ولم يقل كقوله لئلا

يتوهم عود الضمير الى الفرزدق شعر ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا

وتسكب بالرفع هو الصحيح عيناي الدموع لتجمدا فجعل سكب

الدموع كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن واصاب لكنه

اخطأ في جعل جمود العين كناية عما يوجبه دوام التلاقي من الفرح والسرور

فان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع حال ارادة البكاء

وهي حالة الحزن على مفارقة الاحبة لا الى ما قصد من السرور

الحاصل بالملاقاة ومعنى البيت اني اليوم اطيب نفسا بالبعد

والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق واتجرع غصصها

واتحمل لاجلها حزنا يفيض الدموع من عيني لاتسبب بذلك الى

وصل يدوم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر

يسرا ولكل بداية نهاية والى هذا اشار الشيخ عبد القاهر في دلائل

الاعجاز وللقوم ههنا كلام فاسد اوردناه في الشرح قيل فصاحة

الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار وتتابع الاضافات كقوله

شعر وتسعدني في غمرة بعد غمرة * سبوح اي فرس حسن الجري لا تتعب

راكبها كانها تجري على الماء لها صفة سبوح منها حال من شواهد عليها

متعلق بشواهد شواهد فاعل الظرف اعني لها يعني ان لها من

نفسها علامات دالة على نجابتها قيل التكرار ذكر الشيء مرة بعد اخرى

ولا يخفى انه لا يحصل كثرة تدبن كرة ثالثا وفيه نظر لان المراد بالكثرة ههنا ما يقابل الوحدة ولا يخفى حصولها بن كرة ثالثا وتتابع الاضافات مثل قوله شعر حمامة جرعى حومة الجندل اسجعى فانت بمرأى من سعاد ومسمع ففيه اضافة حمامة الى جرعى وجرعى الى حومة وحومة الى الجندل والجرعاء تانيث الاجرع قصرها للضرورة وهى ارض ذات رمل لا تنبت شيئا والحومة معظم الشئ والجندل ارض ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه وقوله فانت بمرأى اى بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى منى ومسمع اى بحيث اراه واسمع قوله كذا فى الصحاح فظهر فساد ما قيل ان معناه انت بموضع ترين منه سعاد وتسمعين كلامها وفساد ذلك مما يشهد به العقل والنقل وفيه نظر لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا يخل بالفصاحة كيف وقد وقع فى التنزيل مثل

دأب قوم نوح وذكر رحمة ربك عبده ونفس وما سوّٰها فألهمها

فجورها وتقوٰها والفصاحة في المتكلم ملكة وهي كيفية راسخة

في النفس والكيفية عرض لا يتوقف تعقله على تعقل الغير ولا

يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاءً اوليا فخرج بالقيد

الاول الاعراض النسبية مثل الاضافة والفعل والانفعال و

نحو ذلك وبقولنا لا يقتضي القسمة الكميات وبقولنا اللاقسمة

النقطة والوحدة وقولنا اوليا ليدخل فيه مثل العلم بالمعلومات

المقتضية للقسمة او اللاقسمة فقوله ملكة اشعار بانه لو عبر

عن المقصود بلفظ فصيح لا يسمى فصيحا في الاصطلاح ما لم يكن ذلك

راسخا فيه وقوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود دون

ان يقول يعبر اشعار بانه يسمى فصيحا اذا وجد فيه تلك

الملكة سواء وجد التعبير او لم يوجد وقوله بلفظ فصيح ليعم

المفرد والمركب اما المركب فظاهر واما المفرد فكما تقول عند

التعدد دار غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك والبلاغة فى

الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته اى فصاحة الكلام

والحال هو الامر الداعى الى ان يعتبر مع الكلام الذى يؤدى به اصل

المراد خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكر الحكم

حال يقتضى تاكيد الحكم والتاكيد مقتضى الحال وقولك له ان زيدا

فى الدار مؤكدا بأن كلام مطابق لمقتضى الحال وتحقيق ذلك انه

من جزئيات ذلك الكلام الذى تقتضيه الحال فان الانكار مثلا

يقتضى كلاما مؤكدا وهذا مطابق له بمعنى انه صادق عليه على

عكس ما يقال ان الكلى مطابق للجزئيات وان اردت تحقيق هذا

الكلام فارجع الى ما ذكرناه فى الشرح فى تعريف علم المعانى وهو اى

مقتضى الحال مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة لان الاعتبار

اللائق بهذا المقام يغاير الاعتبار اللائق بذاك وهذا عين تفاوت

مقتضيات الاحوال لان التغاير بين الحال والمقام انما هو بحسب

الاعتبار وهو انه يتوهم في الحال كونه زمانا لورود الكلام فيه
وفي المقام كونه محلا له في هذا الكلام اشارة اجمالية الى ضبط
مقتضيات الاحوال وتحقيق لمقتضى الحال فمقام كل من التنكير
والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه اى خلاف
كل منها يعني ان المقام الذي يناسبه تنكير المسند اليه او
المسند يباين المقام الذي يناسبه التعريف ومقام اطلاق
الحكم او التعلق او المسند اليه او المسند او متعلقه يباين
مقام تقييده بمؤكد او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او
ما يشبه ذلك ومقام تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته
يباين مقام تاخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه فقوله
خلافه شامل لما ذكرناه وانما فصل قوله ومقام الفصل يباين
مقام الوصل تنبيها على عظم شان هذا الباب وانما لم يقل مقام
خلافه لانه اخصر واظهر لان خلاف الفصل انما هو الوصل و

للتنبيه على عظم الشان فصل قوله مقام الايجاز يباين مقام

خلافه اى الاطناب والمساواة وكذا خطاب الذكى مع خطاب

الغبى فان مقام الاول يباين مقام الثانى فان الذكى يناسبه

من الاعتبارات اللطيفة والمعانى الدقيقة الخفية ما لا يناسب

الغبى ولكل كلمة مع صاحبتها اى مع كلمة اخرى مصاحبة لها

مقام ليس لتلك الكلمة مع ما يشارك تلك المصاحبة فى اصل

المعنى مثلا الفعل الذى قصد اقترانه بالشرط فله مع ان مقام

ليس له مع اذا وكذا لكل كلمة من ادوات الشرط مع الماضى مقام

ليس له مع المضارع وعلى هذا القياس وارتفاع شان الكلام

فى الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه اى

انحطاط شانه بعدمها اى بعدم مطابقته للاعتبار المناسب

والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذى اعتبره المتكلم مناسبا

للمقام بحسب السليقة او بحسب تتبع تراكيب البلغاء يقال اعتبرت

الشئ اذا نظرت اليه وراعيت حالة اراد بالكلام الكلام الفصيح

وبالحسن الحسن الذاتي الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج

لحصوله بالمحسنات البديعية ثم مقتضى الحال هو الاعتبار

المناسب للحال والمقام يعني اذا علم ان ليس ارتفاع شان الكلام

الفصيح في الحسن الذاتي الا بمطابقته للاعتبار المناسب على ما

يفيده اضافة المصدر ومعلوم انه انما يرتفع بالبلاغة التي هي عبارة

عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فقد علم ان المراد بالاعتبار

المناسب ومقتضى الحال واحد والا لما صدق انه لا يرتفع

الا بالمطابقة للاعتبار المناسب ولا يرتفع الا بالمطابقة لمقتضى

الحال فليتأمل فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ يعني انه كلام

بليغ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار افادته المعنى

اي الغرض المصوغ له الكلام بالتركيب متعلق بافادته وذلك

لان البلاغة كما مر عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال

وظاهر ان اعتبار المطابقة وعدمها انما يكون باعتبار المعاني والاغراض
التي يصاغ لها الكلام لا باعتبار الالفاظ المفردة والكلم المجردة وكثيرا ما
نصب على الظرف لانه من صفة الاحيان وما للتاكيد معنى الكثرة
والعامل فيه قوله يسمى ذلك الوصف المذكور فصاحة ايضا
كما يسمى بلاغة فحيث يقال ان اعجاز القران من جهة كونه في
اعلى طبقات الفصاحة يراد بها هذا المعنى ولها اي لبلاغة الكلام
طرفان اعلى وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته الى ان يخرج
عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته وما يقرب منه عطف على قوله
هو والضمير في منه عائد الى اعلى يعني ان الاعلى وما يقرب منه كلاهما
حد الاعجاز هذا هو الموافق لما في المفتاح وزعم بعضهم انه عطف
على حد الاعجاز والضمير عائد اليه يعني ان الطرف الاعلى هو حد
الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز وفيه نظر لان القريب من حد
الاعجاز لا يكون من الطرف الاعلى وقد اوضحنا ذلك في الشرح و

٣٠

أسفل وهو ما إذا غُيِّر الكلام عنه إلى ما دونه أي إلى مرتبة هي

أدنى منه والتحق الكلام وإن كان صحيح الإعراب عند

البلغاء بأصوات الحيوانات التي تصدر عن محالّها بحسب ما يتفق

من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على أصل المراد وبينهما

أي بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها أعلى من بعض بحسب

تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد من أسباب الإخلال

بالفصاحة وتتبعها أي بلاغة الكلام وجوه أخر سوى المطابقة

والفصاحة تورث الكلام حسنا وفي قوله تتبعها إشارة

إلى أن تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة

وإلى أن هذه الوجوه إنما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة

والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لأنها ليست

مما يجعل المتكلم متصفا بصفة والبلاغة في المتكلم ملكة يقتدر

بها على تأليف كلام بليغ فعلم مما تقدم أن كل بليغ كلاما كان أو

متكلما على استعمال اللفظ المشترك فی معنییه او على تاویل كل ما

یطلق علیه لفظ البلیغ فصیح لان الفصاحة ماخوذة فی تعریف

البلاغة مطلقا ولا عكس ای بالمعنى اللغوی ای لیس كل فصیح بلیغا

لجواز ان یكون كلام فصیح غیر مطابق لمقتضى الحال وكذا یجوز ان یكون

لاحد ملكة یقتدر بها على التعبیر عن المقصود بلفظ فصیح من غیر

مطابقة لمقتضى الحال وعلم ایضا ان البلاغة فی الكلام مرجعها

ای ما یجب ان یحصل حتى یمكن حصولها كما یقال مرجع الجود الى

الغنى الى الاحتراز عن الخطأ فی تادیة المعنى المراد والا لربما ادى المعنى

المراد بلفظ غیر مطابق لمقتضى الحال فلا یكون بلیغا والى تمییز الكلام

الفصیح عن غیره والا لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غیر

فصیح فلا یكون بلیغا لوجوب الفصاحة فی البلاغة ویدخل فی

تمییز الكلام الفصیح من غیره تمییز الكلمات الفصیحة من غیرها لتوقفه علیها

والثانی ای تمییز الفصیح من غیره منه ای بعضها میز ای یوضح

٣١

في علم متن اللغة كالغرابة وانما قال متن اللغة اي معرفة اوضاع
المفردات لان اللغة اعم من ذلك يعني به يعرف تمييز السالم من
الغرابة عن غيره بمعنى ان من تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعاني
المفردات المأنوسة علم ان ما عداها مما يفتقر الى تنقير او تخريج
فهو غير سالم من الغرابة وبهذا تبين فساد ما قيل انه ليس في
علم متن اللغة ان بعض الالفاظ يحتاج في معرفته الى ان يبحث
عنه في الكتب المبسوطة في اللغة او في علم التصريف كمخالفة
القياس اذ به يعرف ان الاجلل مخالف للقياس دون الاجل
او في علم النحو كضعف التاليف والتعقيد اللفظي او يدرك بالحس
كالتنافر اذ به يعرف ان مستشزرا متنافر دون مرتفع وكذا تنافر
الكلمات وهو اي ما يبين في العلوم المذكورة او يدرك بالحس فالضمير
عائد الى ما ومن زعم انه عائد الى ما يدرك بالحس فقد سها سهوا ظاهرا
ما عدا التعقيد المعنوي اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز

السالم من التعقيد المعنوي عن غيره فعلم ان مرجع البلاغة بعضه

مبين في العلوم المذكورة وبعضه مدرك بالحس وبقي الاحتراز

عن الخطأ في تأدية المعنى المراد والاحتراز عن التعقيد المعنوي

فمست الحاجة الى علمين مفيدين لذلك فوضعوا علم المعاني

للاول وعلم البيان للثاني واليه اشار بقوله وما يحترز به عن الاول

اي الخطأ في تأدية المعنى المراد علم المعاني وما يحترز به عن التعقيد

المعنوي علم البيان وسموا هذين العلمين علم البلاغة لمكان مزيد

اختصاص لهما بالبلاغة وان كانت البلاغة تتوقف على غيرهما من العلوم

ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم آخر فوضعوا لذلك علم البديع

واليه اشار بقوله وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع ولما كان

هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في ثلاثة فنون

وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الاول علم المعاني

والآخرين يعني البيان والبديع علم البيان والثلاثة علم البديع ولا يخفى وجوه

المناسبة الفن الاول علم المعاني قدمه على

علم البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان رعاية

المطابقة لمقتضى الحال وهو مرجع علم المعاني معتبرة في

علم البيان مع زيادة شيء آخر وهو ايراد المعنى الواحد في طرق

مختلفة وهو علم اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية ويجوز

ان يراد به نفس الاصول والقواعد المعلومة ولاستعمالهم

المعرفة في الجزئيات قال يعرف به احوال اللفظ العربي اي هو

علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من

جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا

ان نعرفه بذلك العلم وقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى

الحال احتراز عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة مثل

الاعلال والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك مما

لابد منه في تأدية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من

التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة والمراد انه

علم به يُعرف هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ لمقتضى

اى لا ان علم المعانى معرفة هذه الاحوال مطلقا

الحال لظهور ان ليس علم المعانى عبارة عن تصور معانى

كما توهمه عبارة المصنف اذ العلوم التصديقات لا التصورات

التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والاثبات والحذف وغير

ذلك وبهذا يخرج عن التعريف علم البيان اذ ليس البحث فيه عن

اى لعبر لها من حيث

احوال اللفظ من هذه الحيثية والمراد باحوال اللفظ الامور

العارضة له من التقديم والتاخير والاثبات و الحذف وغير

ذلك ومقتضى الحال فى التحقيق هو الكلام الكلى المتكيف بكيفية

اى المتصف بصفة مخصوصة

مخصوصة على ما اشير اليه فى المفتاح وصرح به فى شرحه لا نفس

الكيفيات من التقديم والتاخير والتعريف والتنكير على ما هو ظاهر عبارة

راجع المنفى

المفتاح وغيره والا لما صح القول بانها احوال بها يطابق اللفظ مقتضى

الحال لانها عين مقتضى الحال وقد حققنا ذلك فى الشرح واحوال الاسناد

ايضا من احوال اللفظ باعتبار ان التاكيد وتركه مثلا من الاعتبارات

الراجعة الى نفس الجملة وتخصيص اللفظ بالعربي عرف واصطلاح

لان الصناعة انما وضعت لذلك وينحصر المقصود من علم المعاني

في ثمانية ابواب انحصار الكل في الاجزاء لا الكلي في الجزئيات والا

لصدق علم المعاني على كل باب احوال الاسناد الخبري واحوال

المسند اليه واحوال المسند احوال متعلقات الفعل والقصر

والانشاء والفصل والوصل والايجاز والاطناب والمساواة وانما

انحصر فيها لان الكلام اما خبر او انشاء لانه لا محالة يشتمل

على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وهي تعلق

احد الشيئين بالآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا

او سلبا او غيرهما كما في الانشائيات وتفسيرها بايقاع المحكوم به

على المحكوم عليه او سلبه عنه خطأ في هذا المقام لانه لا يشمل

النسبة التي في الكلام الانشائي فلا يصح التقسيم فالكلام ان

كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلاثة اي يكون بين الطرفين

في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه اى تطابق تلك النسبة

ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيين او سلبيين اولا تطابقه بان

تكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية والتى بينهما فى الخارج

والواقع سلبية او بالعكس فخبر اى فالكلام خبر والا اى وان لم

يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء وتحقيق ذلك ان الكلام اما

ان يكون له نسبة بحيث تحصل من اللفظ ويكون اللفظ موجدا

لها من غير قصد الى كونه دالا على نسبة حاصلة فى الواقع بين

الشيئين وهو الانشاء او يكون نسبته بحيث يقصد ان لها

نسبة خارجية تطابقها اولا تطابقها فهو الخبر لان النسبة المفهومة

من الكلام الحاصلة فى الذهن لابد و ان تكون بين الشيئين ومع

قطع النظر عن الذهن لابد ان يكون بين هذين الشيئين فى الواقع

نسبة ثبوتية بان يكون هذا ذاك او سلبية بان لا يكون هذا ذاك

الا ترى انك اذا قلت زيد قائم فان نسبة القيام مثلا حاصلة

لزيد قطعا سواء قلنا ان النسبة من الامور الخارجية او ليست

منها و هذا معنى وجود النسبة الخارجية و الخبر لا بد له من

مسند اليه و مسند و اسناد و المسند قد يكون له متعلقات

اذا كان فعلا او ما في معناه كالمصدر و اسمي الفاعل و المفعول

و ما اشبه ذلك و لا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر و كل

من الاسناد و التعلق اما بقصر او بغير قصر و كل جملة قرنت باخرى

اما معطوفة عليها او غير معطوفة و الكلام البليغ اما زائد على

اصل المراد لفائدة احترز به عن التطويل على انه لا حاجة اليه

بعد تقييد الكلام بالبليغ او غير زائد هذا كله ظاهر لكن لا طائل

تحته لان جميع ما ذكره من القصر و الفصل و الوصل و الايجاز

و مقابليه انما هي من احوال الجملة او المسند اليه او المسند مثل التاكيد

و التقديم و التاخير و غير ذلك فالواجب في هذا المقام بيان سبب

افرادها و جعلها ابوابا براسها و قد لخصنا ذلك في الشرح تنبيه

علی تفسیر الصدق والکذب الذی قد سبق اشارة ما الیہ فی

قولہ تطابقہ اولا تطابقہ اختلف القائلون بانحصار الخبر فی

الصدق والکذب فی تفسیرهما فقیل صدق الخبر مطابقتہ ای

مطابقة حکمہ للواقع وهو الخارج الذی یکون لنسبة الکلام الخبری

وکذبہ ای کذب الخبر عدمہا ای عدم مطابقتہ للواقع یعنی ان

الشیئین اللذین اوقع بینہما نسبة فی الخبر لابد ان یکون بینہما نسبة

فی الواقع ای مع قطع النظر عما فی الذہن وعما یدل علیہ الکلام فمطابقة

تلک النسبة المفہومة من الکلام للنسبة التی فی الخارج بان تکونا

ثبوتیتین او سلبیتین صدق وعدمہا بان تکون احدہما ثبوتیة

والاخری سلبیة کذب وقیل صدق الخبر مطابقتہ لاعتقاد المخبر

ولو کان ذلک الاعتقاد خطأ غیر مطابق للواقع وکذب الخبر عدمہا

ای عدم مطابقتہ لاعتقاد المخبر ولو کان خطأ فقول القائل السماء تحتنا

معتقدا ذلک صدق وقولہ السماء فوقنا غیر معتقد لذلک کذب

والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح فيعم العلم والظن وهذا يشكل بخبر الشاك لعدم الاعتقاد فيه فيلزم الواسطة ولا يتحقق الانحصار اللهم الا ان يقال انه كاذب لانه اذا انتفى الاعتقاد صدق عدم مطابقة الاعتقاد والكلام في ان المشكوك خبر او ليس بخبر مذكور في الشرح فليطالع ثمه بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه تعالى جعلهم كاذبين في قولهم انك لرسول الله لعدم مطابقته لاعتقادهم وان كان مطابقا للواقع ورد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون في الشهادة وفي ادعائهم المواطاة فالتكذيب راجع الى الشهادة باعتبار تضمنها خبرا كاذبا غير مطابق للواقع وهو ان هذه الشهادة من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية او المعنى انهم لكاذبون في تسميتها اي في تسمية هذا الاخبار شهادة لان الشهادة ما تكون على وفق الاعتقاد فقوله تسميتها

مصدر مضاف الى المفعول الثاني والاول محذوف او الخبر انهم

لكاذبون في المشهود به اعني قولهم انك لرسول الله لكن لا في الواقع

بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الباطل لانهم يعتقدون انه غير

مطابق للواقع فيكون كاذبا في اعتقادهم وان كان صادقا في نفس

الامر فكانه قيل انهم يزعمون انهم لكاذبون في هذا الخبر الصادق وح

لا يكون الكذب الا بمعنى عدم المطابقة للواقع فليتامل لئلا يتوهم

ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب راجعين الى الاعتقاد الجاحظ

انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة وزعم ان صدق

الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق وكذب الخبر عدمها

اى عدم مطابقته للواقع معه اى مع اعتقاد انه غير مطابق وغيرهما

اى غير هذين القسمين وهو اربعة اعني المطابقة مع اعتقاد عدم

المطابقة او بدون الاعتقاد اصلا وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة

او بدون الاعتقاد اصلا ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب

تفسيره اخصّ منه بالتفسيرين السابقين لانه اعتبر في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا وفي الكذب عدم مطابقتهما جميعا بناء على ان اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد وقد اقتصر في التفسيرين السابقين على احدهما بدليل افترى على الله كذبا ام به جنة لان الكفار حصروا اخبار النبي صلى الله عليه وسلم بالحشر والنشر على ما يدل عليه قوله تعالى اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار حال الجنة لا قوله ام به جنة على ما سبق الى بعض الاوهام غير الكذب لانه قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب اي المعنى اكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه اي لان الكفار لم يعتقدوا صدقه فلا يريدون في هذا المقام الصدق الذي

٤٢

هو بعيد بمراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدم صدقه

لكان اظهر فمرادهم بكونه خبر حال الجنة غير الصدق والكذب وهم

عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر

ما ليس بصادق ولا كاذب حتى يكون هذا منه بزعمهم وعلى هذا

لا يتوجه ما قيل انه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق

لانه لم يجعله دليلا على عدم الصدق بل على عدم ارادة الصدق

فليتامل ورد هذا الاستدلال بان المعنى اي معنى ام به جنة ام لم

يفتر فعبر عنه اي عن عدم الافتراء بالجنة لان المجنون لا افتراء له

لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني ليس قسيما للكذب

مطلقا بل لما هو اخص منه اعني الافتراء فيكون هذا حصر الخبر

الكاذب بزعمهم في نوعيه اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد احوال

الاسناد الخبري وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى اخرى بحيث يفيد

المخاطب ان مفهوم احدهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه انما قدم

بحث الخبر لعظم شانه وكثرة مباحثه ثم قدّم احوال الاسناد على

احوال المسند اليه والمسند مع تأخر النسبة عن الطرفين لان

البحث هنا انما هو عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه

او مسندا وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد والمتقدم

على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها لاشك ان قصد

المخبر اى من يكون بصدد الاخبار والاعلام والا فالجملة الخبرية

كثيرا ما تورد لاغراض أُخَرَ غير افادة الحكم او لازمه مثل التحزن

والتحسر فى قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب انى وضعتها انثى

وما اشبه ذلك بخبره متعلق بقصد افادة المخاطب خبر ان

اما الحكم مفعول لافادة او كونه اى كون المخبر عالما به اى بالحكم والمراد

بالحكم ههنا وقوع النسبة او لا وقوعها وكونه مقصودا للمخبر بخبره

لا يستلزم تحققه فى الواقع وهذا مراد من قال ان الخبر لا يدل

على ثبوت المعنى او انتفائه والافادة تحصلان فلا يدل قولنا زيد قائم

ومفهومه ان القيام ثابت لزيد وعدم ثبوته له احتمال عقلي لا مدلول
اللفظ ولا مفهومه فليفهم ويسمى الاول اي الحكم الذي يقصد
بالخبر افادته فائدة الخبر والثاني اي كون المخبر عالما به لازمها اي
لازم فائدة الخبر لانه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به وليس كلما افاد انه
عالم بالحكم افاد نفس الحكم لجواز ان يكون الحكم معلوما قبل الاخبار
كما في قولنا لمن حفظ التوراة قد حفظت التوراة وتسمية مثل
هذا الحكم فائدة الخبر بناء على انه من شانه ان يقصد بالخبر
ويستفاد منه والمراد بكونه عالما بالحكم حصول صورة الحكم
في ذهنه وههنا ابحاث شريفة سمحنا بها في الشرح وقد ينزل
المخاطب العالم بهما اي بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى
اليه الخبر وان كان عالما بالفائدتين لعدم جريه على موجب العلم
فان من لا يجري على مقتضى علمه هو والجاهل سواء كما تقول للعالم
التارك للصلوة الصلوة واجبة وتنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل

بدل اعتبارات خطابية كثيرة في الكلام منه قوله تعالى ولقد علموا لمن

اشتريه ما له في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو

تاكيدا لنفي

كانوا يعلمون بل تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه كثير منه قوله

للانتقال والترقي

تعالى وما رميت إذ رميت فينبغي اي اذا كان قصد المخبر بخبره افادة

فيه اشارة الى ان الفاء في قوله فينبغي للتفريع

المخاطب فينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذرا

والا كان مخطئا بحسب الصناعة

عن اللغو فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد فيه

سكت من لازمه الكلام

اي لا يكون عالما بوقوع النسبة ولا وقوعها ولا مترددا في ان النسبة

تفسير لقوله خالي الذهن — هذا تفسير للحكم

هل هي واقعة ام لا وبهذا تبين فساد ما قيل ان الخلو عن الحكم يستلزم

الخلو عن التردد فيه فلا حاجة الى ذكره بل التحقيق ان الحكم والتردد

اي التردد

فيه متنافيان استغنى على لفظ المبني للمفعول عن مؤكدات الحكم

لا يجتمعان اصلا — مثل ان واللام وغيرها

لتمكن الحكم في الذهن حيث وجده خاليا وان كان المخاطب مترددا

الحيثية تعليلية

فيه اي في الحكم طالبا له بان حضر في ذهنه طرفا الحكم وتحير في ان الحكم

بمعنى وقوع النسبة — اي الحكم بمعنى العلم ففيه استخدام — الوقوع

بينهما وقوع النسبة او لا وقوعها حسن تقويته اي تقوية الحكم بمؤكد

ليزيل ذلك المؤكد تردده ويتمكن الحكم لكن المذكور في دلائل الاعجاز

انه انما يحسن التاكيد اذا كان للمخاطب ظن في خلاف حكمك وان

كان المخاطب منكرا للحكم وجب توكيده اى توكيد الحكم بحسب الانكار

اى بقدره قوة وضعفا يعني يجب زيادة التاكيد بحسب ازدياد الانكار

ازالة له كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى على نبينا وعليهم السلام

حين ارسلهم الى اهل انطاكية اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون

مؤكدا بان واسمية الجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون

مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في الانكار

حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا

تكذبون وقوله اذ كذبوا مبني على ان تكذيب الاثنين تكذيب للثلاثة

والا فالمكذب اولا اثنان ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا

والثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام عليها اى على الوجوه المذكورة

وهي الخلو عن التاكيد في الاول والتقوية بمؤكد استحسانا في الثاني

ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر
وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال
فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صورة اخراج الكلام
على خلاف مقتضى الظاهر فانه يكون على مقتضى الحال ولا يكون على
مقتضى الظاهر وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى
الظاهر فيجعل غير السائل كالسائل اذا قدم اليه اي الى غير السائل
ما يلوح اي ما يشير له اي لغير السائل بالخبر فيستشرف غير السائل
له اي للخبر يعني ينظر اليه يقال استشرف الشيء اذا رفع راسه ينظر اليه
ويبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس استشراف الطالب
المتردد نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا اي لا تدعني يا نوح في شان
قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا الكلام يلوح
بالخبر تلويحا ويشعر بانه قد حق عليهم العذاب فصار المقام مقام
ان يتردد المخاطب انهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا

فقيل انهم مغرقون مؤكدا اي هم محكوم عليهم بالاغراق ويجعل غير

المنكر كالمنكر اذا لاح اي ظهر عليه اي على غير المنكر شيء من امارات

الانكار نحو قول حجل بن نضلة شعر جاء شقيق اسم رجل عارضا

رمحه اي واضعا على العرض فهو لا ينكران في بني عمه رماحا لكن مجيئه

واضعا للرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ امارة انه يعتقد

ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر

وخوطب خطاب التفات بقوله ان بني عمك فيهم رماح مؤكدا

بان وفي البيت على ما اشار اليه الامام المرزوقي تهكم واستهزاء

كانه يرميه بانه من الضعف والجبن بحيث لو علم ان فيهم رماحا لما

التفت لفت الكفاح ولم تقو يده على حمل الرماح على طريقة قوله شعر

فقلت لمحرز لما التقينا تنكب لا يقطرك الزحام يرميه بانه لم يباشر

الشدائد ولم يدفع الى مضائق المجامع كانه يخاف عليه ان يداس بالقوائم كما

يخاف على الصبيان والنساء لقلة غنائه وضعف بأسه ويجعل المنكر كغير المنكر

اذا كان معه اى مع المنكر ما ان تاملها اى شئ من الدلائل

والشواهد لان تامل المنكر ذلك الشئ ارتدع عن انكاره ومعنى

كونه معه ان يكون معلوما له مشاهدا عنده كما تقول لمنكر الاسلام

الاسلام حق من غير تاكيد لان مع ذلك المنكر دلائل دالة على

حقية الاسلام وقيل معنى كونه معه ان يكون موجودا فى نفس

الامر وفيه نظر لان مجرد وجوده لا يكفى فى الارتداع ما لم يكن حاصلا

عنده وقيل معنى ما ان تامله شئ من العقل وفيه نظر لان المناسب

حينئذ ان يقال ما ان تامل به لانه لا يتامل العقل بل يتامل به نحو لا

ريب فيه ظاهر هذا الكلام انه مثال لجعل منكر الحكم كغيره وترك التاكيد

لذلك وبيانه ان معنى لا ريب فيه ليس القران بمظنة للريب ولا

ينبغى ان يرتاب فيه وهذا الحكم مما ينكره كثير من المخاطبين لكن نزل

انكارهم منزلة عدمه لما معهم من الدلائل الدالة على انه ليس مما

ينبغى ان يرتاب فيه والاحسن ان يقال انه نظير لتنزيل وجود الشئ

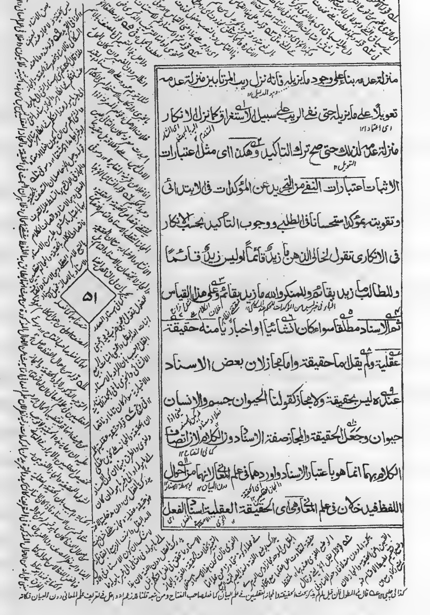

منزلة عدمه بناء على وجود ما يزيله فانه نزل ريب المرتابين منزلة عدمه تعويلاً على ما يزيله حتى نفي الريب على سبيل الاستغراق كما نزل الانكار منزلة عدمه لذلك حتى صح ترك التاكيد وهكذا اى مثل اعتبارات الاثبات اعتبارات النفي من التجريد عن المؤكدات في الابتدائي وتقويته بمؤكد استحساناً في الطلبي ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الانكاري تقول لخالي الذهن ما زيد قائماً او ليس زيد قائماً وللطالب ما زيد بقائم وللمنكر والله ما زيد بقائم وعلى هذا القياس

ثم الاسناد مطلقاً سواء كان انشائياً او اخبارياً منه حقيقة عقلية ولم يقل اما حقيقة واما مجاز لان بعض الاسناد عنده ليس بحقيقة ولا مجاز كقولنا الحيوان جسم والانسان حيوان وجعل الحقيقة والمجاز صفة الاسناد دون الكلام لان اتصاف الكلام بهما انما هو باعتبار الاسناد واوردهما في علم المعاني لانهما من احوال اللفظ فيدخلان في علم المعاني وهي اى الحقيقة العقلية اسناد الفعل

او معناه كالمصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة

واسم التفضيل والظرف الى ما اى الى شئ هو اى الفعل ومعناه

له اى لذلك الشئ كالفاعل فيما بني له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول

به فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو

عند المتكلم متعلق بقوله له وبهذا دخل فيه ما يطابق الاعتقاد

دون الواقع في الظاهر وهو ايضا متعلق بقوله له وبه يدخل فيه

ما لا يطابق الاعتقاد والمعنى اسناد الفعل ومعناه الى ما يكون

هو له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب

قرينة دالة على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له ان

معناه قائم به ووصف له وحقه ان يسند اليه سواء كان

مخلوقا لله تعالى او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب

او لا كمرض ومات فاقسام الحقيقة العقلية على ما يشمله التعريف اربعة

الاول ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعا كقول المؤمن انبت الله البقل

والثاني ما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل انبت الربيع البقل

والثالث ما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله

وهو يخفيها منه خلق الله تعالى الافعال كلها وهذا المثال متروك

في المتن والرابع ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد جميعا نحو قولك جاء

زيد وانت اي والحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون المخاطب اذ لو

علمه المخاطب ايضا لما تعين كونه حقيقة لجواز ان يكون المتكلم قد

جعل علم السامع بانه لم يجئ قرينة على انه لم يرد ظاهره فلا يكون الاسناد

الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر ومنه اي من الاسناد مجاز عقلي ويسمى

مجازا حكميا ومجازا في الاثبات واسنادا مجازيا وهو اسناده اي اسناد

الفعل ومعناه الى ملابس له اي للفعل ومعناه غير ما هو له اي غير

الملابس الذي ذلك الفعل ومعناه مبني له يعني غير الفاعل في المبني

للفاعل وغير المفعول به في المبني للمفعول سواء كان ذلك الغير غيرا في الواقع

او عند المتكلم في الظاهر وبهذا سقط ما قيل انه ان اراد غير ما هو له عند

٥٣

المتكلم فى الظاهر فلا حاجة الى قوله بتاول وهو ظاهر وان اراد غير ما هو

له فى الواقع خرج عنه مثل قول الجاهل انبت الله البقل مجازا

عقليا باعتبار الاسناد الى السبب بتاول متعلق باسناده ومعنى

التاول انك تطلب ما يؤول اليه من الحقيقة او الموضع الذى يؤول

اليه من العقل وحاصله ان تنصب قرينة صارفة عن ان يكون

الاسناد الى ما هو له اى للفعل وفى هذا اشارة الى تفصيل وتحقيق

للتعريفين ملابسات شتى اى مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى يلابس الفاعل

والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب ولم يتعرض للمفعول معه والحال

ونحوهما لان الفعل لا يسند اليها فاسناده الى الفاعل او المفعول به اذا كان

مبنيا له اى للفاعل والمفعول به يعنى ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له

او الى المفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة كما مر من الامثلة واسناده

الى غيرهما اى غير الفاعل والمفعول به يعنى غير الفاعل فى المبنى للفاعل

وغير المفعول به فى المبنى للمفعول للملابسة يعنى لاجل ان ذلك الغير يشابه

ماهو له فی ملابسة الفعل مجاز کقولهم عیشة راضیة فیما بنی للفاعل

واسند الی المفعول به اذ العیش مرضیة وسیل مفعم فی عکسه اعنی

فیما بنی للمفعول واسند الی الفاعل لان السیل هو الذی یفعم ای یملأ

من افعمت الاناء اذا ملأته وشعر شاعر فی المصدر والاولی

التمثیل بنحو جد جده لان الشعر ههنا بمعنی المفعول ونهاره صائم

فی الزمان ونهر جار فی المکان لان الشخص صائم فی النهار والماء جار

فی النهر وبنی الامیر المدینة فی السبب وینبغی ان یعلم ان المجاز

العقلی یجری فی النسبة الغیر الاسنادیة ایضا من الاضافیة والایقاعیة

نحو اعجبنی انبات الربیع وجری الانهار قال الله تعالی وان خفتم شقاق

بینهما ومکر اللیل والنهار ونحو نومت اللیل واجریت النهر قال الله

تعالی ولا تطیعوا امر المسرفین والتعریف المذکور انما هو للاسنادی

الربيع البقل رائيا الانبات من الربيع فان هذا الاسناد وان كان الى غير

ما هو له في الواقع لكن لا تأول فيه لانه مراده ومعتقده وكذا شفى

الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون الواقع فقوله

بتأول يخرج ذلك كما يخرج الاقوال الكاذبة وهذا تعريض بالسكاكي

حيث جعل التأول لاخراج الاقوال الكاذبة فقط وللتنبيه على هذا

تعرض المصنف في المتن لبيان فائدة هذا القيد مع انه ليس ذلك

من دأبه في هذا الكتاب واقتصر على بيان اخراجه نحو قول الجاهل مع

انه يخرج الاقوال الكاذبة ايضا ولهذا اى ولان مثل قول الجاهل خارج

عن المجاز لاشتراط التأول فيه لم يحمل نحو قوله شعر اشاب الصغير وافنى الكبير

كر الغداة ومر العشي على المجاز اى على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة

ومر العشي مجاز ما دام لم يعلم او لم يظن ان قائله اى قائل هذا القول

لم يعتقد ظاهره اى ظاهر الاسناد لانتفاء التأول حينئذ لاحتمال ان يكون

هو معتقدا للظاهر فيكون من قبيل قول الجاهل انبت الربيع البقل كما

استدل يعني مالم يعلم ولم يستدل بشيء على انه لم يرد ظاهره مثل

الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب الليالي في قول ابي النجم

شعر ميز عنه اي عن الراس قنزعا عن قنزع + هو الشعر المجتمع في

نواحي الراس جذب الليالي اي مضيها واختلافها ابطئي او اسرعي +

حال من الليالي على تقدير المقول اي مقولا فيها ويجوز ان يكون

الامر بمعنى الخبر مجاز خبر ان اي استدل على ان اسناد ميز الى

جذب الليالي مجاز بقوله متعلق باستدل اي بقول ابي النجم

عقيبه اي عقيب قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع افناه اي ابا النجم او

شعر راسه قيل الله اي امره وارادته للشمس اطلعي فانه يدل على انه

فعل الله تعالى وانه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفني فيكون الاسناد الى

جذب الليالي بتاول على انه زمان او سبب في اقسامه اي اقسام المجاز

العقلي باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتهما اربعة لان طرفيه

وهما المسند اليه والمسند اما حقيقتان لغويتان نحو انبت الربيع

٥٧

البقل وبجازان لغوبان نحو احى الارض شباب الزمان فان

المراد باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها

بانواع النباتات والاحياء فى الحقيقة اعطاء الحيوة وهو صفة

تقتضى الحس والحركة وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قوتها

النامية وهو فى الحقيقة عبارة عن كون الحيوان فى زمان يكون

حرارته الغريزية مشبوبة اى قوية مشتعلة او مختلفتان بان

يكون احد الطرفين حقيقة والآخر مجازا نحو انبت البقل شباب

الزمان فيما المسند حقيقة والمسند اليه مجاز او احى الارض

الربيع فى عكسه ووجه الانحصار فى الاربعة على ما ذهب اليه

المص ظاهر لانه اشترط فى المسند ان يكون فعلا او ما فى معناه

فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز وهو اى

المجاز العقلى فى القرآن كثير اى كثير فى نفسه لا بالاضافة الى مقابله

حتى يكون الحقيقة العقلية قليلة وتقديم فى القرآن على كثير لمجرد

الاهتمام واذا تليت عليهم اٰياته اى اٰيات الله تعالى زادتهم ايمانا اسند

الزيادة وهى فعل الله تعالى الى الاٰيات لكونها سببا لها يذبح ابناءهم

نسب التذبيح الذى هو فعل الجيش الى فرعون لانه سبب اٰمر

ينزع عنهما لباسهما نسب نزع اللباس عن اٰدم وحواء على نبينا

وعليهما السلام وهو فعل الله تعالى الى ابليس لان سببه الاكل

من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما بانه لهما من

الناصحين يوما نصب على انه مفعول به لتتقون اى كيف تتقون

يوم القيامة ان بقيتم على الكفر يوما يجعل الولدان شيبا نسب الفعل

الى الزمان وهو فعل الله تعالى حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة

الهموم والاحزان فيه لان الشيب مما يتسارع عند تفاقم الشدائد

والمحن او عن طوله لان الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة واخرجت

الارض اثقالها اى ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج

الى مكانه وهو فعل الله تعالى حقيقة وغير مختص بالخبر عطف على قوله

وهو كثير وانما قال ذلك لان تسميته بالمجاز في الاثبات وايراده

في احوال الاسناد الخبري يوهم اختصاصه بالخبر بل يجري في الانشاء

نحو يا هامان ابن لي صرحا فان البناء فعل العملة وهامان سبب

آمر وكذا قولك فلينبت الربيع ما شاء وليصم نهارك وليجد جدك

وما اشبه ذلك مما اسند فيه الامر او النهي الى ما ليس المطلوب منه

صدور الفعل والترك عنه وكذا قولك ليت النهر جار وقوله تعالى

اصلوتك تأمرك ولا بد له اي للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن

ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة

لفظية كما في قول ابي النجم من قوله افناه قيل الله او معنوية كاستحالة

قيام المسند بالمذكور اي بالمسند اليه المذكور مع المسند عقلا

اي من جهة العقل يعني يكون بحيث لا يدعي احد من المحققين

والمبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلي ونفسه يعده

محالا كقولك محبتك جاءت بي اليك لظهور استحالة قيام المجيء بالمحبة

او عادة اى من جهة العادة نحو هزم الامير الجند لاستحالة قيام هزم

الجند بالامير وحده عادة وان كان ممكنا عقلا وانما قال قيام به

ليعم الصدور عنه مثل ضرب وهزم وغيره كقرب وبعد وصدوره

عطف على استحالة اى وكصدور الكلام عن الموحد مثل شاب الصغير

البيت فانه يكون قرينة معنوية على ان اسناد اشاب وافنى الى كر

الغداة ومر العشى مجاز لا يقال هذا داخل فى الاستحالة لانا نقول

لا نسلم ذلك كيف وقد ذهب اليه كثير من ذوى العقول واحتجنا

فى ابطاله الى دليل ومعرفة حقيقته يعنى ان الفعل فى المجاز العقلى

يجب ان يكون له فاعل ومفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد

حقيقة فمعرفة فاعله ومفعوله الذى اذا اسند اليه يكون الاسناد

حقيقة اما ظاهرة كما فى قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اى فما ربحوا فى

تجارتهم واما خفية لا تظهر الا بعد نظر وتامل كما فى قولك سرتنى

رؤيتك اى سرنى الله تعالى عند رؤيتك وقوله شعر يزيدك وجهه

حسناً إذا ما زدته نظراً أي يزيدك الله حسناً في وجهه لما أودعه

من دقائق الحسن والجمال يظهر بعد التأمل والإمعان وفي هذا

تعريض بالشيخ عبد القاهر ورد عليه حيث زعم أنه لا يجب في

المجاز العقلي أن يكون للفعل فاعل يكون الإسناد إليه حقيقة فإنه

ليس لسرتني في سرتني رؤيتك وليزيدك في يزيدك وجهه حسناً

فاعل يكون الإسناد إليه حقيقة وكذا أقدمني بلدك حق لي على

فلان بل الموجود ههنا هو السرور والزيادة والقدوم واعترض عليه

الإمام فخر الدين الرازي بأن الفعل لا بد أن يكون له فاعل حقيقة

لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو إن كان ما أسند إليه الفعل

فلا مجاز وإلا فيمكن تقديره وزعم صاحب المفتاح أن اعتراض الإمام حق وأن فاعل

هذه الأفعال هو الله تعالى وأن الشيخ لم يعرف حقيقتها لخفائها فتبعه المصنف

وظن أن هذا تكلف والحق ما ذكره الشيخ وأنكره أي المجاز العقلي السكاكي

وقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية

بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة

في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى

قوله ذاهبا الى ان ما مر من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية وهو عند

السكاكي ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهي ان تنسب

اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية

بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب

المنية نشبت بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات يعني

القادر المختار بقرينة نسبة الانبات الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل

الحقيقي اليه اي الى الربيع وعلى هذا القياس غيره اي غير هذا المثال

وحاصله ان يشبه الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود

الفعل به ثم يفرد الفاعل المجازي بالذكر وينسب اليه شيء من لوازم الفاعل

الحقيقي وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي نظر لانه يستلزم ان يكون المراد

بالعيشة في قوله تعالى في عيشة راضية صاحبها كما سياتي في الكتاب

من تفسير الاستعارة بالكناية على ما ذهب اليه السكاكي وقد
ذكرناه وهو يقتضي ان يكون المراد بالفاعل المجازي هو الفاعل
الحقيقي فيلزم ان يكون المراد بعيشة صاحبها واللازم باطل اذ لا معنى
لقولنا هو في صاحب عيشة وهذا مبني على ان المراد بعيشة
وضمير راضية واحد فيستلزم ان لا يصح الاضافة في كل ما اضيف
اليه الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي نحو نهاره صائم لبطلان اضافة
الشيء الى نفسه اللازمة من مذهبه لان المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه
ولا شك في صحة هذه الاضافة ووقوعها كقوله تعالى فما ربحت تجارتهم
وهذا اولى بالتمثيل فيستلزم ان لا يكون الامر بالبناء في قوله تعالى يا هامان
ابن لي صرحا لهامان لان المراد به حينئذ هو العملة انفسهم واللازم
باطل لان النداء له والخطاب معه فيستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع
البقل وشفى الطبيب المريض وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي
هو الله تعالى على السمع من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية واللازم

باطل لان مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع عند القائلين بان اسماء

الله تعالى توقيفية وغيرهم سمع من الشارع اولم يسمع واللوازم كلها منتفية

كما ذكرنا فينتفي كونه من باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم

يوجب انتفاء الملزوم والجواب ان مبنى هذه الاعتراضات على ان

مذهبه في الاستعارة بالكناية ان يذكر المشبه ويراد المشبه به

حقيقة وليس كذلك بل يراد المشبه به ادعاء ومبالغة لظهور

ان ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان هو السبع

حقيقة والسكاكي مصرح بذلك في كتابه والمصنف لم يطلع عليه ولانه

اي ما ذهب اليه السكاكي ينتقض بنحو نهاره صائم وليله قائم وما اشبه

ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه و

هو مانع من حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به السكاكي والجواب انه انما

يكون مانعا اذا كان ذكرهما على وجه ينبئ عن التشبيه بدليل انه جعل قوله

قد زر ازراره على القمر من باب الاستعارة مع ذكر الطرفين وبعضهم لما لم يقف

٦٥

علی مراد السکاکی بالاستعارۃ بالکنایۃ اجاب عن ہذہ الاعتراضات

بما ہو بریٔ منہ و رأینا ترکہ اولی لاحوال المسند الیہ ای

الامور العارضۃ لہ من حیث انہ مسند الیہ قدم المسند الیہ علی

المسند لما سیأتی اما حذفہ فقدمہ علی سائر الاحوال لکونہ عبارۃ

عن عدم الاتیان بہ و عدم الحادث سابق علی وجودہ و ذکرہ ہہنا بلفظ

الحذف و فی المسند بلفظ الترک تنبیہا علی ان المسند الیہ ہو الرکن

الاعظم شدید الحاجۃ الیہ حتی انہ اذا لم یذکر فکانہ اتی بہ ثم حذف

بخلاف المسند فانہ لیس بہذہ المثابۃ فکانہ ترک عن اصلہ فللاحتراز

عن العبث بناء علی الظاہر لدلالۃ القرینۃ علیہ وان کان فی الحقیقۃ

رکنا من الکلام او تخییل العدول الی اقوی الدلیلین من العقل واللفظ

فان الاعتماد عند الذکر علی دلالۃ اللفظ من حیث الظاہر و عند

الحذف علی دلالۃ العقل و ہو اقوی لافتقار اللفظ الیہ وانما قال

تخییل لان الدال حقیقۃ عند الحذف ایضا ہو اللفظ المدلول علیہ

بالقرائن كقوله ع قال لى كيف انت قلت عليل لم يقل انا عليل للاحتراز

والتخييل لمذكورين او اختبار تنبه السامع عند القرينة هل

يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن الخفية

ام لا او ايهام صونه اى المسند اليه عن لسانك تعظيما له او

عكسه اى ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له او تأتى الانكار اى

تيسره لدى الحاجة نحو فاسق فاجر عند قيام القرينة على ان المراد

زيد ليتأتى لك ان تقول ما اردت زيدا بل غيره او تعينه والظاهر ان

ذكر الاحتراز عن العبث يغنى عن ذلك لكن ذكره لامرين احدهما

الاحتراز عن سوء الادب فيما ذكروا له من المثال وهو خالق لما

يشاء فعال لما يريد اى الله تعالى الثانى التوطية والتمهيد لقوله

او ادعاء التعين نحو وهاب الالوف اى السلطان او نحو ذلك

كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجر او سامة او فوات فرصة

او محافظة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول

الصياد غزال اى هذا غزال وكالاخفاء عن غير السامع من الحاضرين
مثل جاء وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير رام
او ترك نظائره مثل الرفع على المدح او الذم او الترحم واما ذكره
اى ذكر المسند اليه فلكونه اى الذكر الاصل ولا مقتضى للعدول
عنه او الاحتياط لضعف التعويل اى الاعتماد على القرينة او التنبيه
على غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير وعليه قوله تعالى
اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون او اظهار تعظيمه
لكون اسمه مما يدل على التعظيم نحو امير المؤمنين حاضر او اهانته
نحو السارق اللئيم حاضر او التبرك بذكره مثل النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قائل هذا القول او استلذاذه مثل الحبيب حاضر
او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب اى في مقام يكون اصغاء
السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه ولهذا يطال الكلام مع
الاحباء نحو قوله تعالى حكاية عن موسى على نبينا وعليه السلام هي عصاي

اتوكأ عليها وقد يكون الذكر للتهويل او التعجب او الاشهاد في قضية

او التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار واما تعريفه

اى ايراد المسند اليه معرفة وانما قدم ههنا التعريف وفي المسند

التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند التنكير

فبالاضمار لان المقام للتكلم نحو انا ضربت او الخطاب نحو انت ضربت

او الغيبة لتقدم ذكره اما لفظا تحقيقا او تقديرا واما معنى بدلالة

لفظ عليه او قرينة حال واما حكما واصل الخطاب ان يكون لمعين

واحدا كان او كثيرا لان اصل وضع المعارف على ان تستعمل لمعين

مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر وقد يترك الخطاب مع

معين الى غيره اى غير معين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل

نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم لا يريد بقوله

ولو ترى مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين اى تناهت حالهم

في الظهور لاهل المحشر بحيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء

حتى يكون كالنكرات في العموم ... قوله ولو ترى المراد ان التعليق في الماضي ... ان تلك الحالة التي ...

دون راءٍ واذا كان كذلك فلا يختص به اى بهذا الخطاب مخاطب

دون مخاطب بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل فى هذا

الخطاب وفى بعض النسخ فلا يختص بها اى برؤية حالهم مخاطب

او بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف و بالعلمية اى تعريف

المسند اليه بايراده علماً وهو ما وضع لشئ معين مع جميع مشخصاته

لاحضاره اى المسند اليه بعينه اى بشخصه بحيث يكون متميزا

عن جميع ما عداه واحترز بهذا عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم

جاءنى فى ذهن السامع ابتداءً اى اولاً مرة واحترز به عن نحو جاءنى

زيد وهو راكب باسم مختص به اى بالمسند اليه بحيث لا يطلق

باعتبار هذا الوضع على غيره واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم

او المخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة

وهذه القيود لتحقيق مقام العلمية والا فالقيد الاخير مغن عما سبق

قيل واحترز بقوله ابتداء عن الاحضار بشرط تقدم ذكره كما فى المضمر

الغائب والمعرف بلام العهد فانه يشترط تقدم ذكره والموصول فانه

يشترط تقدم العلم بالصلة وفيه نظر لأن جميع طرق التعريف كذلك

حتى العلم فانه مشروط بتقدم العلم بالوضع نحو قل هو الله احد فالله

اصله الإله حذفت الهمزة وعوضت عنها حرف التعريف ثم جعل

علما للذات الواجب الوجود الخالق للعالم وزعم بعضهم انه اسم لمفهوم

الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا

يكون علما لأن مفهوم العلم جزئي وفيه نظر لانا لا نسلم انه اسم لهذا

المفهوم الكلي كيف وقد اجمعوا على ان قولنا لا اله الا الله كلمة التوحيد ولو

كان الله اسما لمفهوم كلي لما افادت التوحيد لان الكلي من حيث هو

كلي يحتمل الكثرة او تعظيم او اهانة كما في الالقاب الصالحة لذلك

مثل ركب علي وهرب معاوية او كناية عن معنى يصلح العلم له نحو ابو

لهب فعل كذا كناية عن كونه جهنميا بالنظر الى الوضع الاول اعني الاضافي

لان معناه ملازم النار وملابسها ويلزمه انه جهنمي فيكون انتقالا

من الملزوم الى اللازم باعتبار الوضع الاول وهذا القدر كاف في
الكناية وقيل في هذا المقام ان الكناية كما يقال جاء حاتم ويراد
منه لازمه اي جواد لا الشخص المسمى بحاتم ويقال رأيت ابا لهب
جهنميا وفيه نظر لانه ح يكون استعارة لا كناية على ما سيجيء ولو كان
المراد ما ذكره لكان قولنا فعل كذا هذا الرجل مشيرا الى الكافر وقولنا
ابو جهل فعل كذا كناية عن الجهنمي ولم يقل به احد ومما يدل على
فساد ذلك انه مثل صاحب المفتاح وغيره في هذه الكناية بقوله تعالى
تبت يدا ابي لهب ولا شك ان المراد به الشخص المسمى بابي
لهب كافرا او ايهام استلذاذه اي وجدان العلم لذيذا نحو قوله
بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر او التبرك
به نحو الله الهادي ومحمد الشفيع او نحو ذلك كالتفاؤل والتطير
والتسجيل على السامع وغيره مما يناسب اعتباره في الاعلام وبالموصولية اي
تعريف المسند اليه بايراده اسم موصول لعدم علم المخاطب بالاحوال

المختصة به سوى الصلة كقولك الذى كان معنا امس رجل

عالم ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم ولكليهما علم بغير الصلة نحو الذين

فى بلاد الشرق لا اعرفهم اولا نعرفهم لقلة جدوى مثل هذا الكلام

وندرة وقوعه او استهجان التصريح بالاسم او زيادة التقرير اى

تقرير الغرض المسوق له الكلام وقيل تقرير المسند وقيل تقرير

المسند اليه نحو وراودته اى يوسف على نبينا وعليه السلام

والمراودة مفاعلة من راد يرود جاء وذهب فكان المعنى خادعته

عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشئ الذى لا يريد ان

يخرجه من يده يحتال عليه ان يغلبه ويأخذه منه وهى عبارة عن

التمحل لمواقعته اياها والمسند اليه التى هو فى بيتها عن نفسه متعلق

براودته فالغرض المسوق له الكلام نزاهة يوسف على نبينا وعليه السلام وطهارة

ذيله والمذكور ادل عليه من امرأة العزيز او زليخا لانه اذا كان فى

بيتها وتمكن من نيل المراد عنها ولم يفعل كان فى غاية النزاهة وقيل هو

تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط والألفة وقيل هو تقرير

المسند اليه لامكان وقوع الابهام والاشتراك في امرأة العزيز او زليخا

والمشهور ان الآية مثال لزيادة التقرير فقط وظني انها مثال لهما و

لا يستهجن التصريح بالاسم قد بينته في الشرح او التفخيم اى

التعظيم والتهويل نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم فان في هذا

الابهام من التفخيم ما لا يخفى او تنبيه المخاطب على الخطاء نحو ان

الذين ترونهم اى تظنونهم اخوانكم يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا

اى تهلكوا او تصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه في خطاءهم في

هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم الفلاني او الايماء اى الاشارة

الى وجه بناء الخبر اى طريقه تقول عملت هذا العمل على وجه

عملك وعلى جهته اى طرزه وطريقته يعني تأتي بالموصول والصلة

للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اى وجه اى طريق من الثواب

والعقاب فالمدح والذم وغير ذلك نحو ان الذين يستكبرون عن

عبادتی فان فیه ایماء الی ان الخبر المبنی علیه امر من جنس العقاب

والاذلال وهو قوله سیدخلون جهنم داخرین ومن الخطأ فی

هذا المقام تفسیر الوجه فی قوله الی وجه بناء الخبر بالعلة والسبب

وقد استوفینا ذلک فی الشرح ثم انه ای الایماء الی وجه بناء الخبر لا

یجرّد جعل المسند الیه موصولا کما سبق الی بعض الاوهام

بل ربما یجعل ذریعة ای وسیلة الی التعریض بالتعظیم لشانه ای

لشان الخبر نحو ان الذی سمک السماء ای رفع السماء بنی لنا بیتا

اراد به الکعبة او بیت الشرف والمجد دعائمه اعز واطول من دعائم

کل بیت ففی قوله ان الذی سمک السماء ایماء الی ان الخبر المبنی علیه

امر من جنس الرفعة والبناء عند من له ذوق سلیم ثم فیه تعریض

بتعظیم شان بناء بیته لکونه فعل من رفع السماء التی لا بناء اعظم

منها وارفع او ذریعة الی تعظیم شان غیره ای غیر الخبر نحو الذین

کذبوا شعیبا کانوا هم الخاسرین ففیه ایماء الی ان الخبر المبنی علیه

مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشأن شعيب عليه السلام وربما

يجعل ذريعة الى الاهانة لشأن الخبر نحو ان الذي لا يحسن معرفة

الفقه قد صنف فيه كتابا او لشأن غيره نحو ان الذي يتبع الشيطان

فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر اي جعله محققا ثابتا نحو ان التي

ضربت بيتا مهاجرة ٭ بكوفة الجند غالت ودها غول فان في ضرب البيت

بكوفة الجند والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال

المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال المحبة ويقرره حتى كانه

برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر وهو مفقود في مثل ان الذي

سمك السماء اذ ليس في رفع الله تعالى السماء تحقيق وتثبيت لبنائه

لهم بيتا فظهر الفرق بين الايماء وتحقيق الخبر وبالاشارة اي تعريف

المسند اليه بايراده اسم الاشارة لتمييزه اي المسند اليه اكمل تمييز

لغرض من الاغراض نحو قوله ع هذا ابو الصقر فردا نصب على المدح او

على الحال في محاسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم وهما

شيمتان مالبادية يعني يقيمون بالبادية اذن فقلالعرفي الحضر او التعريض

بغباوة السامع حتى كانه لايدرك غير المحسوس كقوله شعر اولئك اباني

فجئني بمثلهم اذا جمعتنا يا جرير المجامع او بيان حاله اى المسند

اليه في القرب والبعد والتوسط كقولك هذا و ذلك و ذاك زيد

واخر ذكر التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين وامثال

هذه المباحث ينظر فيها اهل اللغة من حيث انها تبين ان هذا مثلا

للقريب و ذاك للمتوسط و ذلك للبعيد و علم المعاني من حيث انه اذا اريد

قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على اصل المراد الذى هو الحكم

على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشئ يوجب تصوره على اى وجه

كان او تحقيره اى تحقير المسند اليه بالقرب نحو اهذا الذى يذكر الهتكم

او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله

منزلة بعد المسافة او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا

تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك

…صوره الخطاب لعزيز حين دنى الكلام استعارة بالكناية حيث شبه الحضور بدار عزيزة ۱۲ دسوقى ۵ قوله ولفظ ذلك قصد التابع بهذا مجرد افادة فائدة حاصلها

صالح للاشارة الى كل غائب عيناً كان او معنى وكثيرا ما يذكر المعنى

مجازا ۱۲ — عن البصر ۱۲ — قصد منه ابيان ای الآية السابقة

الحاضر المتقدم بلفظ ذلك لان المعنى غير مدرك بالحس فكانه بعيد

ای حس البصر ۱۲

او التنبيه ای تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب

ای تنبيه المتكلم السامع ۱۲

المشار اليه باوصاف ای عند ايراد الاوصاف على عقب المشار اليه

ليس المراد منه النعوت النحوية ۱۲ — يعنى الاوصاف متاخرة عن ذكر المشار اليه ۱۲

يقال عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه بالباء الى المفعول

الثانى وتقول عقبته بالشیء اذا جعلت الشیء على عقبه وبهذا ظهر

ای فالباء فی حيز التعقيب تدخل على المتاخر ۱۲

فساد ما قيل ان معناه عند جعل اسم الاشارة بعقب اوصاف على انه متعلق

بالتنبيه ای للتنبيه على ان المشار اليه جدير بما يرد بعده ای بعد اسم

ای مسند يرد ۱۲

الاشارة من اجلها متعلق بجدير ای حقيق بذلك لاجل الاوصاف

التی ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة

الى قوله اولٰئك على هدى من ربهم واولٰئك هم المفلحون عقب

شاهد اول ۱۲ — شاهد ثان ۱۲

المشار اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقامة

المناسب ان يقال وهو المتقون ۱۲

الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بالاشارة تنبيها على ان المشار اليهم

كالاتفاق على جواز قوله ۱۲

أحقاً. بما يرد بعد أولئك وهو كونهم على الهدى عاجلاً والفوز بالفلاح

آجلاً من أجل اتصافهم بالأوصاف المذكورة وباللام أي تعريف

المسند إليه باللام للإشارة إلى معهود أي إلى حصة من الحقيقة

معهودة بين المتكلم والمخاطب واحداً كان أو اثنين أو جماعة

يقال عهدت فلاناً إذا أدركته أو لقيته وذلك لتقدم ذكره صريحاً أو

كناية نحو وليس الذكر كالأنثى أي ليس الذكر الذي طلبت امرأة

عمران كالتي أي كالأنثى التي وهبت تلك الأنثى لها أي لامرأة عمران

فالأنثى إشارة إلى ما سبق ذكره صريحاً في قوله تعالى قالت رب إني وضعتها

أنثى لكنه ليس بمسند إليه والذكر إشارة إلى ما سبق ذكره كناية في

قوله رب إني نذرت لك ما في بطني محرراً فإن لفظ ما وإن كان يعم الذكور

والإناث لكن التحرير وهو أن يعتق الولد لخدمة بيت المقدس إنما كان للذكور

دون الإناث وهو مسند إليه أو قد يستغنى عن ذكره لتقدم علم المخاطب به نحو

خرج الأمير إذا لم يكن في البلد إلا أمير واحد أو للإشارة إلى نفس الحقيقة

ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل
خير من المرأة وقد يأتي المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد
باعتبار عهديته في الذهن لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعني يطلق
المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن على
فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من
جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلي الطبيعي على جزئي من
جزئياته وذلك عند قيام قرينة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة
من حيث هي هي بل من حيث الوجود ولا من حيث وجودها في ضمن
جميع الافراد بل في بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج و
مثل قوله تعالى واخاف ان يأكله الذئب وهذا في المعنى كالنكرة وان كان في
اللفظ يجري عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدأ او ذا حال ووصفا
للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك وانما قال كالنكرة لما بينهما من تفاوت ما
وهو ان النكرة معناه بعض غير معين من جملة الحقيقة وهذا معناه نفس الحقيقة

وانما تستفاد البعضية من القرينة كالدخول والاكل فيما مر فالمجرد

وذو اللام بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى نفسهما مختلفان

ولكونه في المعنى كالنكرة قد يعامل معاملة النكرة ويوصف بالجملة

كقوله ع ولقد امر على اللئيم يسبني وقد يفيد المعرف باللام المشار

بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر اشير باللام

الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي بل من حيث

تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء

الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره

فاللام التي لتعريف العهد الذهني او الاستغراق هي لام الحقيقة حملت

على ما ذكرنا بحسب المقام والقرينة ولهذا قلنا ان الضمير في قوله وقد يأتي وقد

يفيد عائد الى المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة ولابد في لام الحقيقة

من ان يقصد بها الاشارة الى الماهية باعتبار حضورها في الذهن ليتميز عن

اسماء الاجناس النكرات مثل الرجعى ورجعى واذا اعتبر الحضور في الذهن

فوجه امتيازه عن تعريف العهد ان لام العهد اشارة الى حصة معيّنة

من حقيقة واحدًا كان او اثنين او جماعة ولام الحقيقة اشارة الى

نفس الحقيقة من غير نظر الى الافراد فليتامل في هواى الاستغراق

ضربان حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم

الغيب والشهادة اى عالم كل غيب وشهادة وعرفي وهو ان يراد كل

فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف نحو جمع الامير الصاغة

اى صاغة بلده او اطراف مملكته لانه المفهوم عرفًا لا صاغة الدنيا

قيل المثال مبني على مذهب المازني والا فاللام في اسم الفاعل عند

غيره موصول وفيه نظر لان الخلاف انما هو في اسم الفاعل بمعنى الحدوث

دون غيره نحو المؤمن والكافر والعالم والجاهل لانهم قالوا هذه الصلة

فعل في صورة الاسم فلابد فيه من معنى الحدوث ولو سلم فالمراد تقسيم

مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او غيره والموصول ايضا

مما ياتي للاستغراق نحو اكرم الذين ياتونك الا زيدا واضرب القائمين

الحمر او استغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف او غيره اشمل من

استغراق المثنى والمجموع بمعنى انه يتناول كل واحد من الافراد والمثنى

يتناول كل اثنين والجمع يتناول كل جماعة بدليل صحة لا رجال فى

الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان

فيها رجل او رجلان وهذا فى النكرة المنفية مسلم واما فى المعرف

باللام فلا بل الجمع المعرف بلام الاستغراق يتناول كل واحد من الافراد

على ما ذكره اكثر ائمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء واشار اليه

ائمة التفسير وقد اشبعنا الكلام فى هذا المقام فى الشرح فليطالع ثمه

ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه

والاستغراق يدل على تعدده وهما متنافيان اجاب عنه بقوله ولا تنافى

بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفى

والتعريف انما يدخل عليه اى على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على

معنى الوحدة كما انه مجرد عن الدلالة على التعدد وامتناع وصفه بنعت الجمع

المحافظة على التشاكل للفظ ولانه اى المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق

بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور

وان حكاه الاخفش فى نحو الدينار الصفر والدرهم البيض وكالاضافة

اى تعريف المسند اليه باضافته الى شئ من المعارف لانها اى الاضافة

اخصر طريق الى احضاره فى ذهن السامع نحو هواى اى مهوى وهذا

اخصر من الذى اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام و

فرط السآمة لكونه فى السجن والحبيب على الرحيل مع الركب اليمانين

مصعد اى مبعد ذاهب فى الارض وتمامه جنيب وجثمانى بمكة

موثق الجنيب المجنوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ

البيت خبر ومعناه تاسف وتحسر او لتضمنها اى لتضمن الاضافة تعظيما

لشان المضاف اليه او المضاف او غيرهما كقولك فى تعظيم المضاف اليه

عبدى حضر تعظيما لك بان لك عبدا وفى تعظيم المضاف عبد الخليفة

ركب تعظيما للعبد بانه عبد الخليفة وفى تعظيم غير المضاف والمضاف اليه

عبد السلطان عندي تعظيما للمتكلم بأن عبد السلطان عنده وهو

وان كان المضاف اليه لكنه غير المسند اليه المضاف وغيرها اضيف

اليه المسند اليه هذا معنى قوله او غيرهما او لتضمنها تحقيرا للمضاف

نحو ولد الحجام حاضر او المضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او غيرهما

نحو ولد الحجام جليس زيد او لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق

اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا كذا او لانه يمنع عن

التفصيل مانع مثل تقديم البعض على البعض نحو علماء البلد حاضرون

الى غير ذلك من الاعتبارات واما تنكيره اي تنكير المسند اليه

فللافراد اي للقصد الى فرد مما يصدق عليه اسم الجنس نحو و

جاء رجل من اقصى المدينة يسعى او النوعية اي للقصد الى نوع

منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة اي نوع من الاغطية هو غطاء التعامي

عن آيات الله تعالى وفي المفتاح انه للتعظيم اي غشاوة عظيمة او

التعظيم او التحقير كقوله شعر له حاجب اي مانع عظيم عن كل امر

يهينه اى يعيبه وليس له عن طالب العرف حاجب اى مانع حقير

فكيف بالعظيم او التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او التقليل

نحو ورضوان من الله اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم

بحسب ارتفاع الشان وعلو الطبقة والتكثير باعتبار الكميات و

المقادير تحقيقا كما فى الابل وتقديرا كما فى الرضوان وكذا التحقير

والتقليل وللاشارة الى ان بينهما فرقا قال وقد جاء التنكير للتعظيم

والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اى

ذوو عدد كثير هذا ناظر الى التكثير او ذوو آيات عظام هذا ناظر الى

التعظيم وقد يكون للتحقير والتقليل نحو حصل منه شيء اى حقير

قليل ومن تنكير غيره اى غير المسند اليه للافراد او النوعية نحو

والله خلق كل دابة من ماء اى كل فرد من افراد الدواب من

نطفة معينة هى نطفة ابيه المختصة به او كل نوع من انواع الدواب

من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة التى تختص بذلك النوع من

۸۷

اللواب ومن تنكير غيره للتعظيم نحو فأذنوا بحرب من الله ورسوله

اى حرب عظيم وللتحقير نحو وان نظن الا ظنا اى ظنا حقيرا ضعيفا

اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية

لا للتاكيد وبهذا الاعتبار صح وقوعه بعد الاستثناء مفرغا مع

امتناع ما ضربته الا ضربا على ان يكون المصدر للتاكيد لان مصدر

ضربته لا يحتمل غير الضرب حتى يصح الاستثناء والمستثنى منه

يجب ان يكون متعددا ليشمل المستثنى وغيره وكما ان التنكير الذى

فى معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك التصريح بلفظ البعض كما فى

قوله تعالى ورفع بعضهم فوق بعض درجات اراد ببعضهم محمدا

صلى الله عليه وآله وسلم ففى هذا الابهام من تفخيم شانه وفضله واعلاء قدره

ما لا يخفى واما وصفه اى وصف المسند اليه الوصف قد يطلق على نفس

التابع المخصوص وقد يطلق بمعنى المصدر وهو انسب ههنا واوفق بقوله الاتى واما بيانه

واما الابدال منه اى اما ذكر النعت له فلكونه اى الوصف بمعنى المصدر والاحسن

ان يكون بمعنى النعت على ان يراد باللفظ احد معنييه وبضميره معناه

الآخر على ما سيجيء في البديع مبيناً له اي للمسند اليه كاشفاً عن

معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله

فان هذه الاوصاف مما يوضح الجسم ويقع تعريفاً له ونحوه في الكشف اي مثل

هذا القول في كون الوصف للكشف والايضاح وان لم يكن وصفاً للمسند

اليه قوله شعر الالمعي الذي يظن بك الظن كأن قد رأى وقد سمعا

فالالمعي معناه الذكي المتوقد والوصف بعده مما يكشف معناه

ويوضحه لكنه ليس بمسند اليه لانه اما مرفوع على انه خبر ان في البيت

السابق اعني قوله شعر ان الذي جمع السماحة والنجدة والبر والتقى

جمعاً او منصوب على انه صفة لاسم ان او بتقدير اعني او لكون الوصف

مخصصاً للمسند اليه اي مقللاً اشتراكه او رافعاً احتماله وفي عرف النحاة

التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك في النكرات والتوضيح عن دفع

الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر عندنا فان وصفه بالتاجر

يرفع احتمال غيره او لكون الوصف مدحا او ذما نحو جاءنى
زيد العالم او الجاهل حيث يتعين الموصوف اعنى زيد اقبل
ذكره اى ذكر الوصف والا لكان الوصف مخصصا او لكونه
تاكيدا نحو امس الدابر كان يوما عظيما فان لفظ امس مما
يدل على الدبور وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره
كقوله تعالى وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه
حيث وصف دابة وطائرا بما هو من خواص الجنسين
لبيان ان القصد منهما الى الجنس دون الفرد بهذا الاعتبار
افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة واما توكيده اى
توكيد المسند اليه فللتقرير اى لتقرير المسند اليه اى
تحقيق مفهومه ومدلوله اعنى جعله مقررا محققا ثابتا
بحيث لا يظن به غيره نحو جاءنى زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع
عن سماع لفظ المسند اليه او عن حمله على معناه وقيل المراد به تقرير الحكم

نحو انا عرفت او المحكوم عليه نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا
غيري وفيه نظر لانه ليس من تاكيد المسند اليه في شيء وتاكيد المسند
اليه لا يكون لتقرير الحكم قط وسيصرح المصنف بهذا او دفع توهم التجوز
اي التكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير الامير او نفسه او عينه لئلا يتوهم
ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه او لدفع
توهم السهو نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي غير زيد وانما
ذكر زيد على سبيل السهو او لدفع توهم عدم الشمول نحو جاءني
القوم كلهم او اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد
بهم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء
على انهم في حكم شخص واحد واما بيانه اي تعقيب المسند اليه بعطف
البيان فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد ولا
يلزم ان يكون الثاني اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من
اجتماعهما وقد يكون عطف البيان بغير اسم يختص به

كقوله ع والمؤمن العائذات الطير يمسحها * فان الطير عطف بيان
للعائذات مع انه ليس اسما مختصا بها وقد يجيء عطف البيان لغير
الايضاح كما في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس
ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام عطف بيان للكعبة جيء به للمدح
لا للايضاح كما يجيء الصفة لذلك واما الابدال منه اي من المسند اليه
فلزيادة التقرير من اضافة المصدر الى المفعول ومن اضافة البيان
اي للزيادة التي هي التقرير وهذا من عادة افتنان صاحب المفتاح حيث قال
في التاكيد للتقرير وههنا لزيادة التقرير ومع هذا لا يخلو عن نكتة لطيفة وهي
الايماء الى ان الغرض من البدل هو ان يكون مقصودا بالنسبة والتقرير زيادة
تحصل تبعا وضمنا بخلاف التاكيد فان الغرض منه نفس التقرير والتحقيق نحو جاءني
اخوك زيد في بدل الكل ويحصل التقرير بالتكرير وجاءني القوم اكثرهم في بدل البعض وسلب عمرو
ثوبه في بدل الاشتمال وبيان التقرير فيهما ان المتبوع يشتمل على التابع اجمالا حتى كانه مذكور
اما في البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان معناه ان يشتمل المبدل منه على البدل

لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث يكون مشعرا به

اجمالا متقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه

متشوقة الى ذكره منتظرة له وبالجملة يجب ان يكون المتبوع فيه بحيث

يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت

زيدا اذا ضربت حماره ولهذا صرحوا بان نحو جاءني زيد اخوه بدل

غلط لا بدل الاشتمال كما زعم بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال

بل بدل الكل ايضا لا يخلو عن ايضاح وتفسير ولم يتعرض لبدل

الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام واما العطف اي جعل الشيء معطوفا

على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو

فان فيه تفصيلا للفاعل بانه زيد وعمرو من غير دلالة على تفصيل الفعل

بان المجيئين كانا معا او مترتبين مع مهلة او بلا مهلة واحترز بقوله مع

اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيل المسند اليه مع

انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجملة وما يقال من انه احتراز

عن لحوجاءنی زید جاء نی عمرو من غیر عطف فلیس بشیئ اذلیس فیه

دلالة على تفصيل المسند الیه بل یحتمل ان یکون اضرابا عن الکلام الاول

نص علیه الشیخ فی دلائل الاعجاز او لتفصیل المسند بانه قد حصل

باحد المذکورین اولا و عن الاٰخر بعده مع مهلة او بلا مهلة کذلک

ای مع اختصار واحترز بذلک عن لحوجاءنی زید عمرو بعده بیوم

او سنة اوما اشبه ذلک نحو جاءنی زید فعمرو او ثم عمرو او جاءنی

القوم حتی خالد فالثلثة تشترک فی تفصیل المسند الا ان الفاء

تدل على التعقیب من غیر تراخ و ثم على التراخی و حتی على ان اجزاء ما

قبلها مترتبة فی الذهن من الاضعف الی الاقوی او بالعکس فمعنی

تفصیل المسند فیها ان یعتبر تعلقه بالمتبوع اولا و بالتابع ثانیا من حیث

انه اقوی اجزاء المتبوع او اضعفها ولا یشترط فیها الترتیب الخارجی فان قلت

فی هذه الثلاثة ایضا تفصیل للمسند الیه فلم لم یقل و تفصیلهما معا قلت

فرق بین ان یکون الشیئ حاصلا من الشیئ و بین ان یکون مقصودا منه

وتفصيل المسند اليه في هذه الثلاثة وان كان حاصلا لكن ليس
العطف بهذه الثلاثة لاجله لان الكلام اذا اشتمل على قيد زائد
على مجرد الاثبات او النفي فهو الغرض الخاص والمقصود الاصلي
من الكلام ففي هذه الامثلة تفصيل المسند اليه كان امرا كان
معلوما وانما سيق الكلام لبيان ان مجيء احدهما كان بعد الآخر
فليتامل في هذا البحث مما اورده الشيخ في دلائل الاعجاز ووصى بالمحافظة
عليه او رد السامع عن الخطاء في الحكم الى الصواب نحو جاءني زيد
لا عمرو لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد وانهما جاءاك جميعا
ولكن ايضا للرد الى الصواب الا انه لا يقال لنفي الشركة حتى ان نحو
ما جاءني زيد لكن عمرو انما يقال لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو
لا لمن اعتقد انهما جاءاك جميعا وفي كلام النحاة ما يشعر بانه انما
يقال لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهما جميعا او صرف الحكم عن محكوم عليه
الى محكوم عليه آخر نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو

فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب عن المتبوع ان يجعل المتبوع فى حكم المسكوت عنه ان ينفى عنه الحكم قطعًا خلافا لبعضهم ومعنى صرف الحكم فى المثبت ظاهر وكذا فى المنفى ان جعلناه بمعنى نفى الحكم عن التابع والمتبوع فى حكم المسكوت عنه او متحقق الحكم له حتى يكون معنى ماجاء نى زيد بل عمرو ان عمرا لم يجئ وعدم مجئ زيد ومجيئه على الاحتمال ومجيئه محقق كما هو مذهب المبرد وان جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع حتى يكون معنى ماجاءنى زيد بل عمرو ان عمرا جاء كما هو مذهب الجمهور ففيه اشكال او للشك من المتكلم او التشكيك للسامع اى ايقاعه فى الشك نحو جاءنى زيد او عمرو او للابهام نحو قوله تعالى انا او اياكم لعلى هدى او فى ضلال مبين او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق بينهما ان فى الاباحة يجوز الجمع بخلاف التخيير واما الفصل اى تعقيب المسند اليه بضمير الفصل فانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن

به اولا ولانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له فلتخصيصه

اي المسند اليه بالمسند يعني لقصر المسند على المسند اليه لان معنى

قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو فالباء

في قوله فلتخصيصه بالمسند مثلها في قولهم خصصت فلانا

بالذكر اي ذكرته دون غيره كانك جعلته من بين الاشخاص مختصا

بالذكر اي متفردا به والمعنى ههنا جعل المسند اليه من بين ما يصح

اتصافه بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند كما يقال في

اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك واما تقديمه

اي تقديم المسند اليه فلكون ذكره اهم ولا يكفي في التقديم مجرد ذكر

الاهتمام بل لا بد ان يبين ان الاهتمام من اي جهة وبأي سبب فلذا

فصله بقوله اما لانه اي تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه

ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا ان يكون في الذكر ايضا مقدما

ولا مقتضي للعدول عنه اي عن ذلك الاصل اذ لو كان امر يقتضي

العدول عنه فلا يقدم كما فى الفاعل فان مرتبة العامل التقدم
على المعمول واما لتمكين الخبر فى ذهن السامع لان فى المبتدا
تشويقا اليه اى الى الخبر كقوله شعر والذى حارت البرية فيه
حيوان مستحدث من جماد يعنى تحيرت الخلائق فى معاد
الجسمانى والنشور الذى ليس بنفسانى بل قيل ما قبله شعر
بان امر الاله واختلف الناس فداع الى ضلال وهاد يعنى
بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به واما لتعجيل المسرة
او المساءة للتفاؤل علة لتعجيل المسرة او التطير علة لتعجيل
المساءة نحو سعد فى دارك لتعجيل المسرة والسفاح فى دار
صديقك لتعجيل المساءة واما لايهام انه اى المسند اليه
لا يزول عن الخاطر لكونه مطلوبا او انه يستلذ به لكونه محبوبا
واما لنحو ذلك مثل اظهار تعظيمه او تحقيره او ما اشبه ذلك
قال عبد القاهر قد يقدم المسند اليه ليفيد التقديم تخصيصه

بالخبر الفعلي اي قصر الخبر الفعلي عليه ان ولي المسند اليه حرف النفي

اي وقع بعده بلا فصل نحو ما انا قلت هذا اي لم اقله مع انه

مقول لغيري فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المتكلم وثبوته لغيره

على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص ولا يلزم ثبوته لجميع من

سواك لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراكك

معه او انفرادك به دونه ولهذا اي لان التقديم يفيد التخصيص ونفي

الحكم عن المذكور مع ثبوته للغير لم يصح ما انا قلت هذا ولا غيري لان

مفهوم ما انا قلت ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق لا غيري

نفيها عنه وهما متناقضان ولا ما انا رايت احدا لانه يقتضي ان يكون

انسان غير المتكلم قد راى كل احد من الناس لانه قد نفي عن المتكلم

الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب ان يثبت لغيره على وجه العموم في

المفعول ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفي ولا ما انا ضربت الا زيدا لانه

يقتضي ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه

مقدر عام وكل ما نفيته عن المذكور على وجه الحصر يجب ثبوته

لغيره تحقيقا لمعنى الحصر ان عاما فعام وان خاصا فخاص وفي هذا

المقام مباحث نفيسة وشحنا بها في الشرح والا اي وان لم يل المسند

اليه حرف النفي بان لا يكون في الكلام حرف النفي او يكون حرف النفي

متاخرا عن المسند اليه فقد ياتي التقديم للتخصيص ردا على من زعم

انفراد غيره اي غير المسند اليه المذكور به اي بالخبر الفعلي او زعم

مشاركته اي مشاركة الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو انا سعيت في

حاجتك لمن زعم انفراد الغير بالسعي فيكون قصر قلب او زعم مشاركته

لك في السعي فيكون قصر افراد ويؤكد على الاول اي على تقدير كونه ردا

على من زعم انفراد الغير بنحو لا غيري مثل لا زيد لا عمرو ولا من سواي

لانه الدال صريحا على ازالة شبهة ان الفعل صدر عن الغير ويؤكد

على الثاني اي على تقدير كونه ردا على من زعم المشاركة بنحو وحدي مثل

منفردا او متوحدا او غير مشارك لانه الدال صريحا على ازالة شبهة اشتراك

الغير في الفعل التأكيد انما يكون لدفع شبهة خالجت قلب السامع

وقد يأتي لتقوية الحكم وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص نحو

هو يعطي الجزيل قصدا الى تحقيق انه يفعل اعطاء الجزيل وسيرد

عليك تحقيق معنى التقوي وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد يأتي

التقديم للتخصيص وقد يأتي للتقوي فالاول نحو انت ما سعيت في حاجتي

قصدا الى تخصيصه بعدم السعي والثاني نحو انت لا تكذب وهو لتقوية

الحكم المنفي وتقريره فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب لما فيه من

تكرار الاسناد المفقود في لا تكذب ولتقرير المصنف على مثال التقوي ليفرع

عليه التفرقة بينه وبين تأكيد المسند اليه كما اشار اليه بقوله وكذا من

لا تكذب بانت يعني انه اشد لنفي الكذب من لا تكذب انت مع ان فيه

تأكيدا لانه اي لان لفظ انت او لان لا تكذب انت لتأكيد المحكوم عليه

بانه ضمير المخاطب تحقيقا وليس الاسناد اليه على سبيل السهو

والتجوز او النسيان لا لتأكيد الحكم لعدم تكرر الاسناد وهذا الذي ذكر من

التقديم للتخصيص تارة والتقوى اخرى ان بنى الفعل على معرّف وان

بنى الفعل على منكّر افاد التقديم تخصيص الجنس او الواحد به اى

بالفعل نحو رجل جاءنى اى لا امرأة فيكون تخصيص جنس او لا

رجلان فيكون تخصيص واحد وذلك لان اسم الجنس حامل للمعنيين

الجنسية والعدد المعيّن اعنى الواحد ان كان مفردا والاثنين ان

كان مثنى والزائد عليه ان كان جمعا فاصل النكرة المفردة ان يكون

لواحد من الجنس فقد يقصد به الجنس فقط وقد يقصد به الواحد

فقط والذى يشعر به كلام الشيخ فى دلائل الاعجاز انه لا فرق بين

المعرفة والنكرة فى ان البناء عليه قد يكون للتخصيص وقد يكون

للتقوى ووافقه اى عبد القاهر السكاكى على ذلك اى على ان التقديم

يفيد التخصيص لكن خالفه فى شرائط وتفاصيل فان مذهب الشيخ انه

ان ولى حرف النفى فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد

يكون للتقوى مضمرا كان او مظهرا معرفا او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا

ومذهب السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع

وان كان معرفة فان كان مظهرا فليس الا للتقوي وان كان مضمرا فقد

يكون للتقوي وقد يكون للتخصيص من غير تفرقة بين ما يلي حرف

النفي وغيره والى هذا اشار بقوله الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص

ان جاز تقدير كونه اي كون المسند اليه في الاصل مؤخرا على انه فاعل

معنى فقط لا لفظا نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا

فيكون انا فاعلا معنى تاكيدا لفظا وقدر عطف على جاز يعني افادة

التخصيص مشروطة بشرطين احدهما جواز التقدير والاخر ان يعتبر

ذلك اي يقدر انه كان في الاصل مؤخرا والا اي وان لم يوجد

الشرطان فلا يفيد التقديم الا تقوي الحكم سواء جاز تقدير التاخير

كما مر في انا قمت او لم يقدر او لم يجز تقدير التاخير اصلا نحو زيد قام

فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم لما سنذكره ولما

كان مقتضى هذا الكلام ان لا يكون نحو رجل جاءني مفيد التخصيص

لانه اذا أُخّر فهو فاعل لفظا لا معنى استثناه السكاكى واخرجه من

هذا الحكم بان جعله فى الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى لا لفظا بان

يكون بدلا من الضمير الذى هو فاعل لفظا و هذا معنى قوله واستثنى

السكاكى المنكر بجعله من باب وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا اى على

القول بالابدال من الضمير يعنى قدر ان اصل رجل جاءنى جاءنى رجل على

ان رجلا ليس بفاعل بل هو بدل من الضمير فى جاءنى كما ذكر فى قوله تعالى

وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ان الواو فاعل والذين ظلموا بدل منه

وانما جعله من هذا الباب لئلا ينتفى التخصيص اذ لا سبب له اى

التخصيص سواه اى سوى تقدير كونه مؤخرا فى الاصل على انه فاعل

معنى ولولا انه مخصص لما صح وقوعه مبتدأ بخلاف المعرف فانه يجوز

وقوعه مبتدأ من غير اعتبار التخصيص فلزم ارتكاب هذا الوجه

البعيد فى المنكر دون المعرف فان قيل فيلزمه ابراز الضمير فى مثل

جاءنى رجلان وجاءنى رجال والاستعمال بخلافه قلنا ليس مراده

ان المرفوع في قولنا جاءني رجل بدل لا فاعل فانه مما لا يقول به عاقل

فضلا عن فاضل بل المراد ان في مثل قولنا رجل جاءني يقدر ان

الاصل جاءني رجل على ان رجلا بدل لا فاعل ففي مثل قولنا رجال

جاؤني يقدر ان الاصل جاءني رجال فليتأمل ثم قال السكاكي وشرطه

اي وشرط جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتأخير فيه ان لا يمنع

من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءني على ما مر ان معناه رجل

جاءني لا امرأة او لا رجلان دون قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا

من التخصيص اما على التقدير الاول يعني تخصيص الجنس فلامتناع

ان يراد المهر شر لا خير لان المهر لا يكون الا شرا واما على التقدير الثاني

يعني تخصيص الواحد فلنبوه عن مظان استعماله اي لنبو تخصيص

الواحد عن مواضع استعمال هذا الكلام لانه لا يقصد به ان المهر شر

لا شران وهذا ظاهر واذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تأولوه

بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه الجمع بين قولهم بتخصيصه وبين

قوله لما انه من التخصيص تفظيع شان الشر بتنكيره اى جعل التنكير
للتعظيم والتهويل ليكون المعنى شر عظيم فظيع اهر ذا ناب لا شر حقير
فيكون تخصيصا نوعيا والمانع انما كان من تخصيص الجنس او الواحد

وفيه اى فيما ذهب اليه السكاكى نظر اذ الفاعل اللفظى والمعنوى
كالتاكيد والبدل سواء فى امتناع التقديم ما بقيا على حالهما اى
مادام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى فتجويز تقديم
المعنوى دون اللفظى تحكم وكذا تجويز الفسخ فى التابع دون الفاعل تحكم
لان امتناع تقديم الفاعل انما هو عند كونه فاعلا والا فلا امتناع فى
ان يقال فى نحو زيد قام انه كان فى الاصل قام زيد فقدم زيد وجعل مبتداء
كما يقال فى نحو جرد قطيفة ان جردا كان فى الاصل صفة فقدم وجعل
مضافا وامتناع تقديم التابع حال كونه تابعا مما اجمع عليه النحاة
الا فى العطف فى ضرورة الشعر فمنع هذا مكابرة والقول بانه فى حالة تقديم
الفاعل يجعل مبتدأ يلزم خلو الفعل عن الفاعل وهو محال بخلاف الخلو عن التابع فاسد

لان هذا اعتبار محض ثم لا نسلم انتفاء التخصيص في نحو رجل جاءني

لولا تقدير التقديم لحصوله اي التخصيص بغيره اي بغير تقدير

التقديم كما ذكره السكاكي من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل

السكاكي وان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواه لكن لزم ذلك

من كلامه في المفتاح حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد في المنكر

لفوات شرط الابتداء ثم لا نسلم امتناع ان يراد المهر شر لا خير كيف وقد

قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى الذي اهر ذا ناب من جنس

الشر لا من جنس الخير ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل هو قام زيد

قائم في التقوى لتضمنه اي لتضمن قائم الضمير مثل قام فيحصل

للحكم التقوى وشبهه اي شبه السكاكي مثل قائم المتضمن للضمير

بالخالي عنه اي عن الضمير من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب

والغيبة نحو انا قائم وانت قائم وهو قائم كما لا يتغير الخالي عن الضمير

نحو انا رجل وهو رجل وبهذا الاعتبار قال يقرب ولم يقل نظيره

وفي بعض النسخ وشبهه بلفظ الاسم مجرورا عطفا على تضمنه يعني

ان قوله يقرب مشعر بان فيه شيئا من التقوى وليس مثل التقوى

في زيد قام فالاول لتضمنه الضمير والثاني لشبهه بالخالي عن الضمير

ولهذا اي لشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه اي مثل قائم مع

الضمير وكذا مع فاعله الظاهر ايضا جملة ولا عومل قائم مع الضمير

معاملتها اي معاملة الجملة في البناء في مثل رجل قائم ورجلا قائما

ورجل قائم ومما يرى تقديمه اي من المسند اليه الذي يرى تقديمه

على المسند كاللازم لفظ مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية في

مثل نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود من

غير ارادة تعريض لغير المخاطب بان يراد بالمثل والغير انسان آخر مماثل

للمخاطب او غير مماثل بل المراد نفي البخل عنه على طريق الكناية لانه

اذا نفي البخل عمن كان على صفته من غير قصد الى مماثل لزم نفيه عنه واثبات

الجود له بنفيه عن غيره مع اقتضائه محلا يقوم به وانما يرى التقديم في مثل

هذه الصورة كاللازم لكونه اى لكون التقديم اعون على المراد بهما

اى بهذين التركيبين لان الغرض منهما اثبات الحكم بطريق الكناية

التى هى ابلغ والتقديم لافادة التقوى اعون على ذلك فليس معنى

قوله كاللازم انه قد يقدم وقد لا يقدم بل المراد انه كان مقتضى القياس

ان يجوز التاخير لكن لم يرد الاستعمال الا على التقديم نص عليه فى

دلائل الاعجاز قيل وقد يقدم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون

بحرف النفى لانه اى التقديم دال على العموم اى على نفى الحكم عن كل فرد

نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفى القيام عن كل واحد من افراد الانسان

بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفى الحكم عن جملة

الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفى

والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفى الشمول وذلك اى كون التقديم

مفيدا للعموم دون التاخير لئلا يلزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون

لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله على التاسيس وهو ان يكون لافادة

مضجل يرجع ان التأسيس راجح لان الافادة خير من الاعادة

وبيان لزوم ترجيح التاكيد على التأسيس اما في صورة التقديم فلان

قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة اما الايجاب فلانه حكم فيها بثبوت

عدم القيام للانسان لا بنفي القيام عنه لان حرف السلب وقع جزءً من

المحمول واما الاهمال فلانه لم يذكر فيها ما يدل على كمية افراد الموضوع

مع ان الحكم فيها على ما صدق عليه الانسان اذا كان انسان لم يقم

موجبة مهملة يجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن

كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية

عند وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمتان في

الصدق لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان اعم

من ان يكون جميع الافراد او بعضها واياما كان يصدق نفي القيام

عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق

عليه الانسان في الجملة فهي في قوة السالبة الجزئية المستلزمة لنفي الحكم

عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجود الموضوع اما بنفي الحكم

عن كل فرد او بنفيه عن البعض مع ثبوته للبعض وايّاما كان يلزمها

نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون منفيا عن البعض

ثابتا للبعض الآخر واذا كان انسان لم يقم بدون كلّ معناه نفي القيام

عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كلّ ايضا معناه كذلك

كان كلّ لتاكيد المعنى الاول فيجب ان يحمل على نفي الحكم عن كل فرد

ليكون كلّ لتاسيس معنى آخر ترجيحا للتاسيس على التاكيد واما في

صورة التاخير فلان قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة

المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد نحو لا شيء

من الانسان بقائم ولما كان هذا مخالفا لما عندهم من ان المهملة في

قوة الجزئية بيّنه بقوله لورود موضوعها اى موضوع المهملة في سياق

النفي حال كونه نكرة غير مصدرة بلفظ كل فانه يفيد نفي الحكم عن كل فرد

واذا كان لم يقم انسان بدون كل معناه نفي القيام عن كل فرد فلو كان

بعد دخول كل ايضا لكن لك كان كل لتاكيد المعنى الاول فيجب ان

يحمل على نفى القيام عن جملة الافراد ليكون كل لتاسيس معنى اخر وذلك

لان لفظة كل فى هذا المقام لا يفيد الا احد هذين المعنيين فعند

انتفاء احدهما يثبت الاخر ضرورة فالحاصل ان التقديم بدون كل

لسلب العموم ونفى الشمول والتاخير لعموم السلب وشمول النفى فبعد دخول

كل يجب ان يعكس هذا ليكون كل للتاسيس الراجح لا للتاكيد المرجوح

وفيه نظر لان النفى عن الجملة فى الصورة الاولى يعنى الموجبة المهملة

المعدولة المحمول نحو انسان لم يقم وعن كل فرد فى الصورة الثانية يعنى

السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما افاده الاسناد الى ما اضيف اليه كل

وهو لفظ انسان وقد زال ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد

اليها اى الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه فتكون

اى على تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل

من الاسناد الى لا انسان تكون كل تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد لفظا

يفيد تقوية ما يفيده لفظ اخر وهذا ليس كذلك لان هذا المعنى

حينئذ انما افاده الاسناد الى لفظ كل لا شئ اخر حتى تكون كل تاكيدا له

حاصل هذا الكلام انا لا نسلم انه لو حمل الكلام بعد كل على المعنى الذى

حمل عليه قبل كل كان كل للتاكيد ولا يخفى ان هذا المنع انما يصح على

تقدير ان يراد التاكيد الاصطلاحى اما لو اريد بذلك ان تكون كل

لافادة معنى كان حاصلا بدونه فاندفاع المنع ظاهر وحينئذ يتوجه ما

اشار اليه بقوله ولان الصورة الثانية يعنى السالبة المهملة نحو

لم يقم انسان اذا افادت النفى عن كل فرد فقد افادت النفى عن

الجملة فاذا حملت كل على الثانى اى على افادة النفى عن جملة الافراد

حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفى القيام عن الجملة لا عن كل فرد

لا تكون كل تاسيسا بل تاكيدا لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه

حينئذ فلو جعلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لم يلزم

ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس اصلا بل انما يلزم ترجيح احد

التاكيد بل على الآخر ولما يقال ان دلالة لم يقم انسان على النفي عن
الجملة بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة
فلا يكون تاكيدا ففيه نظر لانه لو اشترط في التاكيد اتحاد الدلالتين
لم يكن كل انسان لم يقم على تقدير كونه لنفي الحكم عن الجملة تاكيدا
لان دلالة انسان لم يقم على هذا المعنى بطريق الالتزام لان النكرة المنفية
اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا
القائل لانه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من الافراد
والبيان لابد له من مبين فلا محالة ههنا شيء يدل على ان الحكم فيها على
كمية افراد الموضوع ولا نعني بالسور سوى هذا وحينئذ يندفع ما قيل
سماها مهملة باعتبار عدم السور وقال عبد القاهر ان كانت كلمة كل داخلة
في حيز النفي بان اخرت عن اداته سواء كانت معمولة لاداة النفي او
لا وسواء كان الخبر فعلا نحو شعر ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح
بما لا تشتهي السفن او غير فعل نحو قولك ما كل متمنى المرء حاصلا او

معمولة للفعل المنفي الظاهر انه عطف على اخلة وليس بسديد لان

الدخول في حيز النفي شامل لذلك وكذا لو عطف على اخرت بمعنى

او جعلت معمولة لا التاخير عن اداة النفي ايضا شامل لذلك اللهم

الا ان يخصص التاخير بما اذا لم تدخل الاداة على فعل عامل في كل

على ما يشعر به المثال والمعمول اعم من ان يكون فاعلا او مفعولا

او تاكيدا او غير ذلك نحو ما جاءني القوم كلهم في تاكيد الفاعل و ما

جاء في كل القوم في الفاعل قدم مثال التاكيد على الفاعل لان كلا

اصل فيه او لم اخذ كل الدراهم في المفعول المتاخر او كل الدراهم

لم اخذ في المفعول المتقدم وكذا لم اخذ الدراهم كلها او الدراهم كلها

لم اخذ ففي جميع هذه الصور توجه النفي الى الشمول خاصة لا الى

اصل الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض ما اضيف اليه

كل ان كانت كل في المعنى فاعلا للفعل او الوصف المذكور في الكلام

او افاد تعلقه اى تعلق الفعل او الوصف به اى ببعض ما كانت كل في المعنى

مفعولا للفعل او الوصف في ذلك بدليل الخطاب و شهادة الذوق و

الاستعمال والحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي بدليل قوله تعالى والله لا يحب

كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين

والا اى وان لم تكن داخلة في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظا

ولم تقع معمولة للفعل المنفي عم النفي كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد

نفي اصل الفعل عن كل فرد كقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما قال

له ذو اليدين اسم واحد من الصحابة اقصرت الصلوة بالرفع فاعل قصرت

ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن هذا قول النبي صلى الله عليه

وسلم والمعنى لم يقع واحد من القصر والنسيان على شمول النفي وعمومه لوجهين

احدهما ان جواب ام اما بتعيين احد الامرين او بنفيهما جميعا تخطئة للمستفهم

بنفي الجمع بينهما لانه عارف بان الكائن احدهما والثاني ما روي انه لما قال

النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان ومعلوم

ان الثبوت للبعض انما ينافي النفي عن كل فرد لا النفي عن المجموع وعليه اى

عموم النفي عن كل فرد قوله اي قول ابي النجم شعر قد اصبحت ام الخيار

تدعي علي ذنبا كله لم اصنع برفع كله على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه على

من الذنوب لافادة هذا المعنى عدل عن النصب المستغني عن

الاضمار الى الرفع المفتقر اليه اي لم اصنعه واما تاخيره اي تاخير المسند

اليه فلاقتضاء المقام تقديم المسند وسيجيء بيانه هذا الذي ذكر من

الحذف والذكر والاضمار وغير ذلك في المقامات المذكورة كله مقتضى

الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام على خلافه اي على خلاف

مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه فيوضع المضمر موضع المظهر

كقولهم نعم رجلا زيد مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا

المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة

تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود في الذهن والتزم

تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل وانما يكون هذا من وضع المضمر موضع المظهر

في احد القولين اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما

من يجعله مبتدأ و نعم رجلاً خبره فيحتمل عنده ان يكون الضمير عائداً

الى المخصوص وهو مقدم تقديراً ويكون التزام افراد الضمير حيث لم يقل

نعما و نعموا من خواص هذا الباب لكونه من الافعال الجامدة و قولهم

هو او هي زيد عالم مكان الشأن او القصة فالاضمار فيه ايضاً خلاف

مقتضى الظاهر لعدم التقدم و احترز بالاستعمال على ان ضمير الشأن

انما يؤنث اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة نحو هي هند مليحة فقوله

هي زيد عالم مجرد قياس ثم هذا اي وضع المضمر موضع المظهر في البابين

بقوله ليتمكن ما يعقبه اي يعقب الضمير اي يجيء على عقبه في

ذهن السامع لانه اي السامع اذا لم يفهم منه اي من الضمير معنى

انتظره اي انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى فيتمكن

بعد وروده فضل تمكن لان المحصول بعد الطلب اعز من المنساق

بلا تعب ولا يخفى ان هذا لا يحسن في باب نعم لان السامع ما لم يسمع

المفسر لم يعلم ان فيه ضميراً فلا يتحقق فيه التشوق والانتظار فقد يكس

وضع المضمر موضع المظهر اى يوضع المظهر موضع المضمر فان كان المظهر

الذى وضع موضع المضمر اسم اشارة فلكمال العناية بتمييزه اى تمييز

المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله شعر كم عاقل عاقل هو وصف

عاقل الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه اعيت اى اعيته و

اعجزته او اعيت عليه صعبت مذاهبه اى طرق معاشه وجاهل جاهل

تلقاه مرزوقا هذا الذى ترك الاوهام حائرة وصير العالم النحرير اى

المتقن من نحر الامور علما اتقنها زنديقا كافرا نافيا للصانع العدل

الحكيم فقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل

محروما والجاهل مرزوقا فكان القياس فيه الاضمار فعدل الى اسم الاشارة

لكمال العناية بتمييزه ليرى السامعين ان هذا الشئ المتميز المتعين هو الذى له

الحكم العجيب وهو جعل الاوهام حائرة والعالم النحرير زنديقا فالحكم البديع

هو الذى اثبت للمسند اليه المعبر عنه باسم الاشارة او التهكم عطف

على كمال العناية بالسامع كما اذا كان السامع فاقد البصر او لا يكون

ثم مشار اليه اصلا او الندا على كمال بلادته اى بلادة السامع

بانه لا يدرك غير المحسوس او على كمال فطانته بان غير المحسوس عنده

بمنزلة المحسوس او ادعاء كمال ظهوره اى ظهور المسند اليه وعليه اى و

على وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال الظهور من غير هذا

الباب اى غير باب المسند اليه شعر تعاللت اى اظهرت العلة والمرض

كى اشجى اى احزن من شجى بالكسر صار حزينا لا من شجى بالعظم بالفتح

بمعنى نشب فى حلقه وما بك علة تريدين قتلى قد ظفرت بذلك اى

بقتلى كان مقتضى الظاهر ان يقول به لانه ليس بمحسوس فعدل الى ذلك

اشارة الى ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس وان كان المظهر الذى وضع

موضع المضمر غيره اى غير اسم الاشارة فلزيادة التمكن اى جعل المسند

اليه متمكنا عند السامع نحو قل هو الله احد الله الصمد اى الذى يصمد

اليه ويقصد فى الحوائج من صمد اليه اذا قصد فلم يقل هو الصمد لزيادة

التمكن ونظيره اى نظير قل هو الله احد الله الصمد فى وضع المظهر موضع

المضمر لزيادة التمكن من غيره اى غير باب المسند اليه وبالحق اى

بالحكمة المقتضية للانزال انزلناه اى القران وبالحق نزل حيث

لم يقل وبه نزل وادخال الروع عطف على زيادة التمكن فى ضمير السامع

وتربية المهابة وهذا كالتاكيد لادخال الروع او تقوية داعى المامور

ومثالهما اى مثال التقوية وادخال الروع مع التربية قول الخلفاء

امير المؤمنين يامرك بكذا مكان انا امرك وعليه اى على وضع المظهر موضع

المضمر لتقوية داعى المامور من غيره اى من غير باب المسند اليه

فاذا عزمت فتوكل على الله حيث لم يقل على اى لما فى لفظ الله من تقوية

الداعى الى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوفة بصفات الكمال من

القدرة وغيرها او الاستعطاف اى طلب العطف والرحمة كقوله شعر

الهى عبدك العاصى اتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا لم يقل انا العاصى

لما فى لفظ عبدك من التخضع واستحقاق الرحم وترقب الشفقة قال

السكاكى هذا اعنى نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند

اليه لا النقل مطلقا بهذا القدر اى بأن يكون من الحكاية الى الغيبة

ولا يخلو العبارة عن تسامح بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا

اى سواء كان فى المسند اليه او غيره وسواء كان كل منها واردا فى الكلام

او كان مقتضى الظاهر ايراده ينقل الى الآخر فيصير الاقسام ستة

حاصلة من ضرب الثلاثة فى الاثنين ولفظ مطلقا ليس فى عبارة

السكاكى لكنه مراده بحسب ما علم من مذهبه فى الالتفات وبالنظر

الى الامثلة ويسمى هذا النقل عند علماء المعانى التفاتا مأخوذا

من التفات الانسان من يمينه الى شماله وبالعكس كقوله اى قول

امرء القيس ع تطاول ليلك خطاب لنفسه التفاتا ومقتضى الظاهر

ليلى بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع والمشهور ان الالتفات

هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة اى التكلم والخطاب

والغيبة بعد التعبير عنه اى عن ذلك المعنى بآخر اى بطريق آخر من الطرق

الثلاثة بشرط ان يكون التعبير الثانى على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويترقبه

السامع ولابد من هذا القيد ليخرج مثل قولنا انا زيد وانت عمرو و

نحن اللذون صبحوا الصباحا وقوله تعالى واياك نستعين واهدنا

وانعمت فان الالتفات انما هو في اياك نعبد والباقي جار على اسلوبه

ومن زعم ان في مثل يا ايها الذين آمنوا التفاتا والقياس آمنتم

فقد سها على ما يشهد به كتب النحو وهذا اي الالتفات بتفسير

الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي لان النقل عنده اعم من ان

يكون قد عبر عن معنى بطريق من الطرق ثم بطريق آخر ويكون

مقتضى الظاهر ان يعبر عنه بطريق منها فترك وعدل عنه الى طريق آخر

فيتحقق الالتفات عنده بتعبير واحد فكل التفات عندهم التفات عنده

من غير عكس كما في تطاول ليلك ومثال الالتفات من التكلم الى الخطاب

وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون ومقتضى الظاهر ارجع

والتحقيق ان المراد ما لكم لا تعبدون لكن لما عبر عنهم بطريق التكلم

كان مقتضى ظاهر السوق اجراء باقي الكلام على ذلك الطريق فعدل

عنه الى طريق الخطاب فيكون التفاتا على المذهبين ومثال الالتفات
من التكلم الى الغيبة انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر و
مقتضى الظاهر لنا ومثال الالتفات من الخطاب الى التكلم قول الشاعر
شعر طحا بك قلب اى ذهب بك فى الحسان طروب ومعنى طروب فى
الحسان ان له طربا فى طلب الحسان ونشاطا فى مراودتها بعيد الشباب
تصغير بعد للقرب اى حين ولى الشباب وكاد ينصرم عصر ظرف مضاف الى
الجملة الفعلية اعنى قوله حان اى قرب مشيب يكلفنى ليلى فيه التفات
من الخطاب فى بك الى التكلم ومقتضى الظاهر يكلفك وفاعل يكلفنى
ضمير للقلب وليلى مفعوله الثانى والمعنى يطالبنى القلب بوصل ليلى
وروى تكلفنى بالتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلى والمفعول الثانى
محذوف اى شدائد فراقها او على انه خطاب للقلب فيكون التفاتا آخر
من الغيبة الى الخطاب وقد شط اى بعد وليها اى قربها وعادت
عواد بيننا وخطوب قال المرزوقى عادت يجوز ان يكون فاعلت من

المعاداة كانت الصوارف والخطوب صارت تعاديه يجوز ان يكون

من عاديعود اى عاد عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت

عليه قبل ومثال الالتفات من الخطاب الى الغيبة قوله تعالى حتى اذا

كنتم فى الفلك وجرين بهم والقياس بكم ومثال الالتفات من الغيبة

الى التكلم قوله تعالى والله الذى ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه

ومقتضى الظاهر ساق اى ساق الله تعالى ذلك السحاب واجراه

الى بلد ميت ومثال الالتفات من الغيبة الى الخطاب قوله تعالى

مالك يوم الدين اياك نعبد ومقتضى الظاهر اياه ووجهه اى

وجه حسن الالتفات ان الكلام اذا نقل من اسلوب الى اسلوب كان

ذلك الكلام احسن تطرية اى تجديدا او احداثا من طريت الثوب

لنشاط السامع وكان اكثر ايقاظا للاصغاء اليه اى الى ذلك الكلام

لكل جديد لذة وهذا وجه حسن الالتفات على الاطلاق وقد تختص

مواقعه بلطائف غير هذا الوجه العام كما فى سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر

الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد ذلك العبد من نفسه محركا للاقبال

عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد وكلما اجري عليه صفة من تلك الصفات

العظام قوي ذلك المحرك الى ان يؤول الامر الى خاتمتها اي خاتمة تلك

الصفات يعني مالك يوم الدين المفيدة انه اي ذلك الحقيق بالحمد

مالك الامر كله في يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم الدين على

طريق الاتساع والمعنى على الظرفية اي مالك في يوم الدين والمفعول

محذوف دلالة على التعميم فحينئذ يوجب ذلك المحرك لتناهيه

في القوة الاقبال عليه اي اقبال العبد على ذلك الحقيق بالحمد

والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات

والباء في بتخصيصه متعلق بالخطاب يقال خاطبته بالدعاء اذا

دعوت له مواجهة وغاية الخضوع هو معنى العبادة وعموم المهمات

مستفاد من حذف مفعول نستعين والتخصيص مستفاد من تقديم

المفعول فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات هي ان فيه تنبيها على

ان العبد ذا الحق في القراءة يجب ان يكون قراءته على وجه يجد من
نفسه ذلك المحرك المذكور ولما انجر الكلام الى خلاف مقتضى الظاهر
اورد عدة اقسام منه وان لم يكن من مباحث المسند اليه فقال ومن
خلاف المقتضى اى مقتضى الظاهر تلقى المخاطب باضافة المصدر
الى المفعول اى تلقى المتكلم المخاطب بغير ما يترقبه المخاطب والباء في
بغير للتعدية وفي بحمل كلامه للسببية اى انما تلقاه بغير ما يترقب
بسبب انه حمل كلامه اى الكلام الصادر عن المخاطب على خلاف مراده
اى مراد المخاطب وانما حمل كلامه على خلاف مراده تنبيها للمخاطب على
انه اى ذلك الغير هو الاولى بالقصد والارادة كقول القبعثرى
للحجاج وقد قال الحجاج له اى للقبعثرى حال كون الحجاج متوعدا
اياه لاحملنك على الادهم يعنى القيد هذا مقول قول الحجاج مثل
الامير يحمل على الادهم والاشهب هذا مقول قول القبعثرى فابرز وعيد
الحجاج في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادهم في كلامه

على الفرس الادهم اى الذى غلب سواده حتى ذهب البياض وضم

اليه الاشهب اى الذى غلب بياضه مراد الحجاج انما هو القيد

فنبّه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده الامير

اى من كان مثل الامير فى السلطان اى الغلبة وبسطة اليد اى

الكرم والمال والنعمة فجدير بان يصفد اى يعطى من اصفده لا ان

يصفد اى يقيد من صفده او السائل عطف على المخاطب اى

تلقى السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره اى غير ذلك

السؤال تنبيها للسائل على انه اى ذلك الغير الاولى بحاله او المهم

كقوله تعالى يسئلونك عن الاهلة قل هى مواقيت للناس والحج

سألوا عن سبب اختلاف القمر فى زيادة النور ونقصانه فاجيبوا

ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف

معالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون

والصوم وغير ذلك ومعالم الحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على ان

الاولى والاليق بحالهم ان يسألوا عن ذلك ولا يسألوا عن السبب

اي الغرض والحكمة

لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على دقائق علم الهيئة ولا يتعلق

لهم به غرض وكقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم

من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل

سألوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على

اي بيان مقداره او جنسه او كليهما — اي بيان المنفق

ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان تقع

موقعها ومنها اي ومن خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المعنى

المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ في

الصور فصعق من في السموات ومن في الارض بمعنى يصعق ومثله

في الآية ففزع لا فصعق

التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين

اي الجزاء يوم القيمة

لواقع مكان يقع ونحوه التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول

كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس مكان يجمع وههنا بحث وهو ان

كلا من اسمي الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال وان لم يكن ذلك

اصل الوضع فيكون كل منهما واقعا فى موقعه واردا على حسب مقتضى

الظاهر والجواب ان كلا منهما حقيقة فيما يتحقق فيه وقوع الوصف

وقد يستعمل ههنا فيما لم يتحقق مجازا تنبيها على تحقق وقوعه منه

اى ومن خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد

اجزاء الكلام مكان الاخر والاخر مكانه نحو عرضت الناقة على

الحوض مكان عرضت الحوض على الناقة اى اظهرته عليها لتشرب وقبله

اى القلب السكاكى مطلقا وقال انه مما يورث الكلام ملاحة ورده غيره

اى غير السكاكى مطلقا لانه عكس المطلوب ونقيض المقصود والحق انه ان

تضمن اعتبارا لطيفا غير الملاحة التى اورثها نفس القلب قبل كقوله شعر

ومهمه اى مفازة مغبرة اى متلونة بالغبرة ارجاؤه اطرافه و

نواحيه جمع الرجا مقصورا كان لون ارضه سماؤه على حذف

المضاف اى لونها اى لون السماء فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى

كان لون سمائه لغبرتها لون ارضه والاعتبار اللطيف هو المبالغة

في وصف لون السماء بالغبرة حتى كأنه صار بحيث يشتبه به لون

الأرض في ذلك مع أن الأرض أصل فيه وإلا أي وإن لم يتضمن

اعتبارا لطيفا رد لأنه عدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يعتد بها

كقوله شعر فلما أن جرى سمن عليها كما طينت بالفدن أي القصر

السياعا أي الطين المخلوط بالتبن والمعنى كما طينت الفدن

بالسياع يقال طينت السطح والبيت ولقائل أن يقول إنه يتضمن

من المبالغة في وصف الناقة بالسمن ما لا يتضمنه قولنا كما طينت

الفدن بالسياع لإيهامه أن السياع قد بلغ من العظم والكثرة إلى أن

صار بمنزلة الأصل والفدن بالنسبة إليه كالسياع بالنسبة إلى الفدن

أحوال المسند أما تركه فلما مر في حذف المسند إليه كقوله

شعر ومن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقيار بها لغريب

الرحل هو المنزل والمأوى وقيار اسم جمل للشاعر وهو ضابئ بن الحارث كذا

في الصحاح وقيل اسم فرس ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر والتوجع

17

فالمسند الى قيار محذوف لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء

على الظاهر مع ضيق المقام بسبب التوجع ومحافظة الوزن ولا يجوز

ان يكون قيار عطفا على محل اسم ان وغريب خبرا عنهما لامتناع العطف

على محل اسم ان قبل مضى الخبر لفظا او تقديرا واما اذا قدرنا له خبرا

محذوفا فيجوز ان يكون هو عطفا على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا

فلا يكون مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان بل يكون مثل ان زيدا وعمرو

لذاهب وهو جائز ويجوز ان يكون مبتدأ والمحذوف خبره والجملة باسرها

عطف على جملة ان مع اسمها وخبرها وكقوله شعر نحن بما عندنا و

انت بما عندك راض والراى مختلف فقوله نحن مبتدأ محذوف

الخبر لما ذكرنا اى نحن بما عندنا راضون فالمحذوف ههنا خبر الاول

بقرينة الثانى وفى البيت السابق بالعكس وقولك زيد منطلق

وعمرو اى عمرو منطلق فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام

وقولك خرجت فاذا زيد اى موجود او حاضر او واقف او بالباب او

ما اشبه ذلك فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال كان اذا المفاجاة تدل

على مطلق الوجود وقد ينضم اليها قرائن تدل على نوع خصوص كلفظ الخروج

المشعر بان المراد فاذا زيد بالباب او حاضر او نحو ذلك وقوله شعر ان

محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا اى ان لنا في الدنيا

حلولا ولنا عنها الى الاخرة ارتحالا والمسافرون قد توغلوا في المضى

لا رجوع لهم فحذف المسند الذى هو ظرف قطعا لقصد الاختصار

والعدول الى اقوى الدليلين اعنى العقل ولضيق المقام اعنى المحافظة على

الشعر ولاتباع الاستعمال لاطراد الحذف في مثل ان مالا وان ولدا وقد وضع

سيبويه في كتابه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا وقوله تعالى

قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي فقوله انتم ليس بمبتدأ لان لو انما

تدخل على الفعل بل هو فاعل فعل محذوف والاصل لو تملكون تملكون فحذف

الفعل احترازا عن العبث لوجود المفسر ثم ابدل من الضمير المتصل الضمير المنفصل

على ما هو القانون عند حذف العامل فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما سبق

استمرار وحمله وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين حذف المسند والمسند
اليه اى فصبر جميل اجمل او فامرى صبر جميل ففى الحذف تكثير الفائدة
بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون
نصا فى احدهما ولا بد للحذف من قرينة دالة عليه ليفهم المعنى
كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات
والارض ليقولن الله اى خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام
عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق
والدليل على ان المرفوع فاعل والمحذوف فعله انه جاء عند عدم الحذف كذلك
فى قوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم
وقوله تعالى قال من يحيى العظام وهى رميم قل يحييها الذى انشأها اول
مرة او مقدر عطف على محقق نحو قول ضرار بن نهشل فى مرثية يزيد بن
نهشل ع ليبك يزيد كانه قيل من يبكيه فقال ضارع اى يبكيه ضارع
ذليل لخصومة لانه كان ملجأ للاذلاء وعونا للضعفاء ومختبط مما

مختبط الطوائح والمختبط الذى ياتى الملك للمعروف من غير وسيلة

اى الطلب المعروف — اى اطاحة فالمضارع بمعنى الماضى

والاطاحة الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس

والقياس مطيحات ... الطوائح

كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية اى سائل يسأل

من اجل اذهاب الوقائع ماله او يبكى المقدر اى يبكى لاجل اذهاب

اشار بذلك الى ان من للتعليل وان ما مع ما بعدها بمصدر

المنايا يزيد وتطيح على لتقدير بمعنى الماضى عدل اليه استحضارا

لان السؤال والبكاء انما يكونان بعد الاطاحة

لصورة ذلك الامر الهائل وفضله اى رجحان نحو ليبك يزيد ضارع

مبنيا للمفعول على خلافه يعنى ليبك يزيد ضارع مبنيا للفاعل ناصبا ليزيد

ورافعا لضارع بتكرار الاسناد بان اجمل اولا ثم فصل تفصيلا

اما التفصيل فظاهر واما الاجمال فانه لما قيل ليبك يزيد علم ان

هناك باكيا يسند اليه هذا البكاء لان المسند الى المفعول لابد له من فاعل

محذوف اقيم هو مقامه ولا شك ان المتكرر اوكد واقوى وان الاجمال ثم

التفصيل اوقع فى النفس وبوقوع نحو يزيد غير فضلة لكونه مسندا اليه

اشار بالرابع لفظ نحو الى ان الكلام ليس فى خصوص البيت — اى اشد وقوعا ورسوخا

لا مفعولا كما فى خلافه وبكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة لازالة

وهو ضارع

الكلام غير مطمع في ذكره اي ذكر الفاعل لاسناد الفعل الى المفعول و

تمام الكلام به بخلاف ما اذا بني للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل اذ لابد

للفعل من شيء يسند هو اليه واما ذكره اي ذكر المسند فلما مر في ذكر

المسند اليه من كونه الاصل مع عدم المقتضي للعدول عنه ومن الاحتياط

لضعف التعويل على القرينة مثل خلقهن العزيز العليم ومن التعريض

بغباوة السامع نحو محمد نبينا صلى الله عليه وآله وسلم في جواب من قال من

نبيكم وغير ذلك او لاجل ان يتعين بذكر المسند كونه اسما فيفيد

الثبوت او فعلا فيفيد التجدد واما افراده اي جعل المسند غير جملة فلكونه

غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيدا

للتقوي نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم فليس بمفيد

للتقوي بل قريب من زيد قام في ذلك وقوله مع عدم افادة التقوي

معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوي الحكم فيخرج ما يفيد التقوي

بحسب التكرير نحو عرفت عرفت او حرف التاكيد نحو ان زيدا عارف او

نقول ان تقوی الحکم فی الاصطلاح هو تاکیده بالطریق المخصوص

نحو زید قام فاذ قلت المسند قد یکون غیر سببی ولا مفیدا للتقوی

ومع هذا لا یکون مفردا کقولنا انا سعیت فی حاجتک ورجل جاءنی

وما انا قلت هذا عند قصد التخصیص قلت سلمنا ان لیس القصد فی

هذه الصور الی التقوی لکن لا نسلم انها لا تفید التقوی ضرورة حصول

تکرر الاسناد الموجب للتقوی ولو سلم فالمراد ان افراد المسند قد یکون

لاجل هذا المعنی ولا یلزم منه تحقق الافراد فی جمیع صور تحقق هذا

المعنی ثم السببی والفعلی من اصطلاحات صاحب المفتاح حیث سمی فی النحو

الوصف بحال الشیء نحو رجل کریم وصفا فعلیا والوصف بحال ما هو من

سببه نحو رجل کریم ابوه وصفا سببیا وسمی فی علم المعانی المسند فی نحو

زید قام مسندا فعلیا وفی نحو زید قام ابوه مسندا سببیا وفسرهما بما لا

یخلو عن صعوبة وانغلاق ولهذا اکتفی المصنف فی بیان المسند السببی

بالمثال وقال والمراد بالسببی نحو زید ابوه منطلق وکذا زید انطلق ابوه

ويمكن ان يفسر المسند السببي بجملة علقت على مبتدأ بعائد لا يكون

مسند اليه في تلك الجملة فخرج المسند في نحو زيد منطلق ابوه لانه

مفرد وفي نحو قل هو الله احد لان تعليقها على المبتدأ ليس بعائد

وفي نحو زيد قام وزيد هو قائم لان العائد فيهما مسند اليه ودخل

فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربت

عمرا في داره وزيد ضربته ونحو ذلك من الجمل التي وقعت خبر المبتدأ

ولا تفيد التقوي والعمدة في ذلك تتبع كلام السكاكي لانا لم نجد هذا

الاصطلاح ممن قبله واما كونه اي المسند فعلا فللتقييد اي

تقييد المسند باحد الازمنة الثلاثة الماضي وهو الزمان الذي

قبل زمانك الذي انت فيه والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب

وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي و

اوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ وهذا امر عرفي وذلك

لان الفعل دال بصيغته على احد الازمنة الثلاثة من غير احتياج

الى قرينة تدل على خصوص الزمان بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه بقرينة

خارجية كقولنا زيد قائم الآن او امس او غدا ولهذا قال على اخصر وجه

ولما كان التجدد لازما للزمان لكونه كما غير قار الذات اى لا يجتمع

اجزاؤه فى الوجود والزمان جزء من مفهوم الفعل كان الفعل مع

افادته التقييد باحد الازمنة مفيدا للتجدد واليه اشار بقوله مع

افادة التجدد كقوله شعر او كلما وردت عكاظ وهو سوق للعرب كانوا

يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقائع قبيلة

بعثوا الى عريفهم وعريف القوم القيم بامرهم الذى شهر بذلك

وعرف يتوسم اى يصدر عنه تفرس الوجوه وتأملها شيئا فشيئا

ولحظة فلحظة واما كونه اى المسند اسما فلافادة

عدم التقييد المذكور والتجدد يعنى لافادة الدوام والثبوت لاغراض

تتعلق بذلك كقوله لا يألف الدرهم المضروب صرتنا وهو ما يجعل

فيه الدراهم لكن يمر عليها وهو منطلق يعنى ان الانطلاق من الصرة

ثابتٌ لله هم دائماً قال الشيخ عبد القاهر موضوع الاسم على ان يثبت

به الشئ للشئ من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيأ فشيأ فلا تعرض

في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلاً له كما في زيد

طويل وعمرو قصير واما تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل

والمفعول وغيرهما بمفعول مطلق او به او فيه او له او معه و

نحوه من الحال والتمييز والاستثناء فلتربية الفائدة لان الحكم

كلما ازداد خصوصاً ازداد غرابة وكلما ازداد غرابة زاد افادة كما يظهر بالنظر الى

قولنا شئ ما موجود وفلان بن فلان حفظ التورٰية سنة كذا

في بلدة كذا ولما استشعر سؤالاً وهو ان خبر كان من مشبهات

المفعول والتقييد به ليس لتربية الفائدة لعدم الفائدة بدونه

اشار الى جوابه بقوله والمقيد في كان زيد منطلقاً هو منطلقاً لا كان

لان منطلقاً هو نفس المسند وكان قيد له للدلالة على زمان

النسبة كما اذا قلت زيد منطلق في الزمان الماضي واما تركه اي

ترك التقييد فلمانع منها اى من تربية الفائدة مثل خوف انقضاء المدة

والفرصة او ارادة ان لا يطلع الحاضرون على زمان الفعل او

مكانه او مفعوله او عدم العلم بالمقيدات او نحو ذلك واما تقييده

اى الفعل بالشرط مثل اكرمك ان تكرمنى او ان تكرمنى اكرمك

فلاعتبارات وحالات تقتضى تقييده به لا تعرف الا بمعرفة ما بين

ادواته يعنى حروف الشرط واسماءه من التفصيل وقد بين ذلك

التفصيل فى علم النحو وفى هذا الكلام اشارة الى ان الشرط فى عرف

اهل العربية قيد لحكم الجزاء مثل المفعول به ونحوه فقولك ان جئتنى

اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت مجيئك اياى ولا يخرج الكلام

بهذا التقييد عما كان عليه من الخبرية والانشائية بل ان كان الجزاء

خبرا فالجملة الشرطية خبرية نحو ان جئتنى اكرمك وان كان انشاء فانشائية

نحو ان جاءك زيد فاكرمه واما نفس الشرط فقد اخرجته الاداة عن

الخبرية واحتمال الصدق والكذب وما يقال من ان كلا من الشرط

والجزاء خارج عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب فانما الخبر هو مجموع
الشرط والجزاء المحكوم فيه بلزوم الثاني للاول فانما هو اعتبار المنطقيين
فمفهوم قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود باعتبار اهل
العربية الحكم بوجود النهار في كل وقت من اوقات طلوع الشمس فالمحكوم
عليه هو النهار والمحكوم به هو الموجود وباعتبار المنطقيين الحكم
بلزوم وجود النهار بطلوع الشمس فالمحكوم عليه طلوع الشمس
والمحكوم به وجود النهار فكم من فرق بين الاعتبارين ولكن لا بد من
النظر ههنا في ان واذا ولو لان فيها ابحاثا كثيرة لم يتعرض لها في علم
النحو فان واذا للشرط في الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع
الشرط فلا تقع في كلام الله تعالى على الاصل الا حكاية او على ضرب من
التاويل واصل اذا الجزم بوقوعه فان واذا تشتركان في الاستقبال
بخلاف لو وتفترقان بالجزم بالوقوع وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا وقوع
الشرط فلم يتعرض لكونه مشتركا بين ان واذا والمقصود بيان وجه الافتراق

ولذلك اي ولان اصل ان عدم الجزم بالوقوع كان الحكم النادر لكونه
غير مقطوع به في الغالب موقعا لان ولان اصل اذا الجزم بالوقوع
غلب لفظ الماضي لدلالته على الوقوع قطعا نظرا الى نفس اللفظ وان نقل
ههنا الى معنى الاستقبال مع اذا نحو فاذا جاءتهم اي قوم موسى الحسنة
كالخصب والرخاء قالوا لنا هذه اي هي مختصة بنا ونحن مستحقوها
وان تصبهم سيئة اي جدب وبلاء يطيروا اي يتشاءموا بموسى
ومن معه من المؤمنين فجيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا لان
المراد بالحسنة الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به ولهذا عرفت
الحسنة تعريف الجنس اي الحقيقة لان وقوع الجنس كالواجب لكثرته واتساعه
لتحققه في كل نوع بخلاف النوع وجيء في جانب السيئة بلفظ المضارع
مع ان لما ذكر بقوله والسيئة نادرة بالنسبة اليها اي الى الحسنة
المطلقة ولهذا نكرت السيئة ليدل تنكيرها على التقليل وقد تستعمل ان في
مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار

وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخبرك فيتجاهل خوفا من السيد

او لعدم جزم المخاطب بوقوع الشرط فيجرى الكلام على سنن اعتقاده

كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل مع علمك بانك

صادق او تنزيله اى لتنزيل العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخالفته

مقتضى العلم كقولك لمن يؤذى اباه ان كان اباك فلا تؤذه او التوبيخ

اى لتعيير المخاطب على الشرط وتصوير ان المقام لاشتماله على ما يقلع

الشرط عن اصله لا يصلح الا لفرضه اى لفرض الشرط كما يفرض

المحال لغرض من الاغراض نحو افنضرب عنكم الذكر اى انهملكم

فنضرب عنكم القران وما فيه من الامر والنهى والوعد والوعيد صفحا

اى اعراضا او للاعراض او معرضين ان كنتم قوما مسرفين فيمن

قرأ ان بالكسر فكونهم مسرفين امر مقطوع به لكن جئ بلفظ ان

لقصد التوبيخ وتصوير ان الاسراف من العاقل يجب ان لا يكون الا على سبيل

الفرض والتقدير كالمحالات لاشتمال المقام على الآيات الدالة على ان الاسراف

مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال والمحال وان
كان مقطوعا بعدم وقوعه لكنهم يستعملون فيه ان لتنزيله منزلة
ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت
كما في قوله تعالى قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ او
تغليب غير المتصف به اي بالشرط على المتصف به كما اذا كان القيام
قطعي الحصول لزيد غير قطعي لعمرو فتقول لهما ان قمتما كان كذا او قوله
تعالى للمخاطبين المرتابين وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا
يحتملهما اي يحتمل ان يكون للتوبيخ والتصوير المذكور وان يكون
لتغليب غير المرتابين على المرتابين لانه كان في المخاطبين من يعرف الحق
وانما ينكر عنادا فجعل الجميع كانه لا ارتياب لهم ههنا بحث وهو انه اذا
جعل الجميع بمنزلة غير المرتابين كان الشرط قطعي اللاوقوع فلا يصح
استعمال ان فيه كما اذا كان قطعي الوقوع لانها انما تستعمل في المعاني المحتملة
المشكوكة وليس المعنى ههنا على حدوث الارتياب في المستقبل ولهذا زعم

الكوفيون ان إن ههنا بمعنى اذ ونص المبرد والزجاج على ان ان لا

تقلب كان الى معنى الاستقبال لقوة دلالته على معنى المضى فمجرد

التغليب لا يصح استعمال إن ههنا بل لابد من ان يقال لما غلب صار

الجميع بمنزلة غير المرتابين وصار الشرط قطعى الانتفاء فاستعمل فيه

ان على سبيل الفرض والتقدير للتبكيت والالزام كقوله تعالى فَإِنْ

آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا وقُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا

أَوَّلُ الْعَابِدِينَ والتغليب باب واسع يجرى فى فنون كثيرة كقوله تعالى

وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ غلب الذكر على الانثى بان اجرى الصفة المشتركة

بينهما على طريقة اجرائها على الذكور خاصة فان القنوت مما يوصف به

الذكور والاناث ولكن لفظ قانتين انما يجرى على الذكور فقط ونحو

قوله تعالى بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ غلب جانب المعنى على جانب اللفظ لان القياس

يجهلون بياء الغيبة لان الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا لكنه فى

المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه اى من التغليب

ابوان للاب والام ونحوه كالعمرين لابي بكر وعمر والقمرين للشمس والقمر

وذلك بان يغلب احد المصاحبين او المتشابهين على الآخر بان يجعل

الآخر متفقا له في الاسم ثم يثنى ذلك الاسم ويقصد اليهما جميعا فمثل

ابوان ليس من قبيل قوله تعالى وكانت من القانتين كما توهم بعضهم

لان الابوة ليس صفة مشتركة بينهما كالقنوت فالحاصل ان مخالفة

الظاهر في مثل القانتين من جهة الهيئة والصيغة وفي مثل ابوان

من جهة المادة وجوهر اللفظ والكلمة بالكلية ولكونهما اي ان واذا

لتعليق امر هو حصول مضمون الجزاء بغيره يعني حصول مضمون

الشرط في الاستقبال متعلق بغيره على معنى انه يجعل حصول الجزاء

مترتبا ومتعلقا على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق بتعليق

امر لان التعليق انما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال الا ترى انك اذا قلت ان

دخلت الدار فانت حر فقد علقت في هذه الحالة حرية على دخول الدار في

الاستقبال كان كل من جملتي كل منهما اي من ان واذا يعني الشرط والجزاء

9

فعلية استقبالية اما الشرط فلانه مفروض الحصول في الاستقبال

فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء فلان حصوله معلق على حصول

الشرط في الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على

حصول ما يحصل في المستقبل ولا يخالف ذلك لفظا الا لنكتة لامتناع

مخالفة مقتضى الظاهر من غير فائدة وقوله لفظا اشارة الى ان الجملتين

وان جعلت كلتاهما او احدٰهما اسمية او فعلية ماضية فالمعنى على

الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس معناه

ان تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامي اياك امس وقد يستعمل

ان في غير الاستقبال قياسا مطردا كما في نحو وان كنتم في ريب اي

وان كنتم في شك كما مر وكذا اذا جيء بها في مقام التاكيد بعد واو الحال

لمجرد الوصل والربط دون الشرط نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطى

جاها لئيم وفي غير ذلك قليل كقوله فيا وطني ان فاتني بك سابق

من الدهر فلينعم لساكنك البال ثم اشار الى تفصيل النكتة الداعية الى العدول

عن لفظ الفعل المستقبل بقوله كابراز غير الحاصل في معرض الحاصل

لقوة الاسباب المتاخذة في حصوله نحو ان اشترينا كان كذا حال

انعقاد اسباب الاشتراء او كون ما هو للوقوع كالواقع هذا عطف على

قوة الاسباب في كذا المعطوفات بعد ذلك لانها كلها علل لابراز غير الحاصل

في معرض الحاصل على ما اشار اليه في اظهار الرغبة ومن زعم انها كلها

عطف على ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل فقد سها سهوا ظاهرا

او التفاؤل او اظهار الرغبة في وقوع الشرط نحو ان ظفرت بحسن

العاقبة فهو المرام هذا يصلح مثالا للتفاؤل ولاظهار الرغبة ولما كان

اقتضاء اظهار الرغبة ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل يحتاج الى بيان ما

اشار اليه بقوله فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر

تصوره اى الطالب اياه اى ذلك الامر فربما يخيل ذلك الامر اليه الى ذلك

الطالب حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه اى على استعمال الماضي

مع ان اظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم

على البغاء إن أردن تحصنا حيث لم يقل إن يردن فإن قيل تعليق
النهي عن الإكراه بإرادتهن التحصن يشعر بجواز الإكراه عند انتفائها
على ما هو مقتضى التعليق بالشرط أجيب بأن القائلين بأن التقييد
بالشرط يدل على نفي الحكم عند انتفائه إنما يقولون به إذا لم يظهر
للشرط فائدة أخرى ويجوز أن يكون فائدته في الآية المبالغة في النهي عن
الإكراه يعني أنهن إذا أردن العفة فالمولى أحق بإرادتها وأيضا دلالة
الشرط على انتفاء الحكم إنما هو بحسب الظاهر والإجماع القاطع على حرمة الإكراه
مطلقا قد عارضه والظاهر يدفع بالقاطع قال السكاكي وللتعريض أي
إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل لما ذكروا أما للتعريض بأن
ينسب الفعل إلى أحد والمراد غيره نحو قوله تعالى ولقد أوحي إليك و
إلى الذين من قبلك لئن أشركت ليحبطن عملك فالمخاطب هو النبي صلعم
وعدم إشراكه مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضي إبرازا للإشراك الغير الحاصل في
معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا لمن صدر عنهم الإشراك

بانه قد حبطت اعمالهم كما اذا شتمك احد فتقول والله ان شتمنى

الامير لضربته ولا يخفى انه لا معنى للتعريض بمن لم يصدر عنهم الاشراك

وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله ولما كان فى هذا الكلام

نوع خفاء وضعف نسبه الى السكاكى والا فهو قد ذكر جميع ما تقدم ثم

قال ونظيره اى نظير لئن اشركت فى التعريض لا فى استعمال الماضى

مقام المضارع فى الشرط للتعريض قوله تعالى وما لى لا اعبد الذى فطرنى

اى وما لكم لا تعبدون الذى فطركم بدليل واليه ترجعون اذ لولا التعريض

لكان المناسب ان يقال واليه ارجع على ما هو الموافق للسياق ووجه

حسنه اى حسن هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم

اعداؤه الحق هو المفعول الثانى للاسماع على وجه لا يزيد ذلك الوجه

غضبهم وهو اى ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين عطف

على لا يزيد وليس هذا فى كلام السكاكى اى على وجه يعين على قبوله اى على قبول

الحق لكونه اى لكون ذلك الوجه داخلا فى امحاض النصح حيث لا يريد

المتكلم بهم الا ما يريد لنفسه ولو للشرط اى لتعليق حصول مضمون الجزاء
بحصول مضمون الشرط فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم
انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني لاكرمتك معلقا للاكرام بالمجيء مع
القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام فهو لامتناع الثاني اعني
الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط يعني ان الجزاء منتف بسبب
انتفاء الشرط هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه ابن الحاجب
بان الاول سبب والثاني مسبب وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء
المسبب لجواز ان يكون للشيء اسباب متعددة بل الامر بالعكس
لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء جميع اسبابه فهي لامتناع الاول
لامتناع الثاني الا ترى ان قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا
انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الالهة دون
العكس واستحسن المتاخرون راى ابن الحاجب حتى كادوا يجمعون على انها
لامتناع الاول لامتناع الثاني اما لما ذكره واما لان الاول ملزوم

والثانی لازم وانتفاء اللازم یوجب انتفاء الملزوم من غیر عکس

لجواز ان یکون اللازم اعم وانا اقول منشأ هذا الاعتراض قلة التامل

لانه لیس معنی قولهم لولا امتناع الثانی لامتناع الاول انه یستدل

بامتناع الاول علی امتناع الثانی حتی یرد علیه ان انتفاء السبب او الملزوم

لا یوجب انتفاء المسبب او اللازم بل معناه انها للدلالة علی ان انتفاء

الثانی فی الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنی لو شاء الله لهداکم

ان انتفاء الهدایة انما هو بسبب انتفاء المشیة یعنی انها تستعمل للدلالة

علی ان علة انتفاء مضمون الجزاء فی الخارج هی انتفاء مضمون الشرط

من غیر التفات الی ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هی الا تری قولهم

لولا امتناع الثانی لوجود الاول نحو لولا علی لهلک عمر معناه ان

وجود علی سبب لعدم هلاک عمر رضی الله عنهما لا ان وجوده دلیل

علی ان عدم هلاک ولهذا صح مثل قولنا لو جئتنی لاکرمتک لکنک لم تجیء اعنی

عدم الاکرام بسبب عدم المجیء قال الحماسی شعر لو طار ذو حافر قبلها

لطارت ولكنه لم يطر يعني ان عدم طيران تلك الفرس بسبب انه
لم يطر ذو حافر وقال المعري شعر لو دامت الدولات كانوا كغيرهم
رعايا ولكن ما لهن دوام واما المنطقيون فقد جعلوا ان ولو اداة
اللزوم وانما يستعملونها في القياسات لحصول العلم بالنتائج فهي عندهم
للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة
انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء
في الخارج ما هو وقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وارد
على هذه القاعدة لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض
وتحقيق هذا البحث على ما ذكرنا من اسرار هذا الفن وفي هذا المقام
مباحث اخرى شريفة اوردناها في الشرح واذا كان لو للشرط في الماضي
فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها اذ الثبوت ينافي التعليق والاستقبال
ينافي المضي فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة ومذهب
المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو قوله عليه السلام

اطلبوا العلم ولو بالصين وأن آباءكم يوم القيامة ولو
بالسقط فدخولها على المضارع في لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم
اي لوقعتم في جهد وهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا
فوقتا والفعل هو الاطاعة يعني ان امتناع عنتكم بسبب امتناع
استمراره على اطاعتكم فان المضارع يفيد الاستمرار ودخول لو عليه
يفيد امتناع الاستمرار ويجوز ان يكون الفعل امتناع الاطاعة يعني
ان امتناع عنتكم بسبب استمرار امتناعه عن اطاعتكم لانه كان المضارع
المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفي استمرار النفي والداخل
عليه لو يفيد استمرار الامتناع كما ان الجملة الاسمية المثبتة تفيد
تاكيد الثبوت ودوامه والمنفية تفيد تاكيد النفي ودوامه لا نفي التاكيد
والدوام كقوله تعالى وما هم بمؤمنين رد لقولهم آمنا على
ابلغ وجه وآكده كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم حيث لم يقل الله
مستهزئ بهم قصدا الى استمرار الاستهزاء وتجدده وقتا فوقتا

ودخولها على المضارع في نحو لو ترى لخطاب لمحمد صلى الله عليه وآله وسلم

او لكل من يتأتى منه الرؤية اذ وقفوا على النار اى اروها حتى يعاينوها

او اطلعوا عليها اطلاعا هى تحتهم او ادخلوها فيعرفوا مقدار عذابها و

جواب لو محذوف اى لرأيت امرا فظيعا لتنزيله اى المضارع منزلة

الماضى لصدوره اى المضارع او الكلام عمن لا خلاف فى اخباره

فهذه الحالة انما هى فى القيامة لكنها جعلت بمنزلة الماضى المتحقق

فاستعمل فيها لو واذ المختصان بالماضى لكن عدل عن لفظ الماضى ولم

يقل لو رأيت اشارة الى انه كلام من لا خلاف فى اخباره والمستقبل عنده

بمنزلة الماضى فى تحقق الوقوع فهذا الامر مستقبل فى التحقيق ماض بحسب

التأويل كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رأيته ولو رأيته لرأيته

امرا فظيعا كما عدل عن الماضى الى المضارع فى ربما يود الذين كفروا لتنزيله

منزلة الماضى لصدوره عمن لا خلاف فى اخباره انما كان الاصل ههنا هو الماضى لانه قد

التزم ابن السراج وابو على فى الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب

ان يكون ماضيا لانها للتقليل في الماضي ومعنى التقليل ههنا انه تدهشهم

اهوال القيامة فيبهتون فان وجد منهم افاقة ما تمنوا ذلك وقيل

هي مستعارة للتكثير او للتحقيق ومفعول يود محذوف وقيل لو

كانوا مسلمين عليه ولو للتمني حكاية لودادتهم واما على راي من جعل

لو للتمني حرفا مصدرية فمفعول يود هو قوله لو كانوا مسلمين او

لاستحضار الصورة عطف على قوله لتنزيله يعني ان العدول الى المضارع

في نحو ولو ترى اما لما ذكر واما لاستحضار صورة رؤية الكافرين موقوفين

على النار لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي من شانه ان يشاهد

فكانه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون

ولا يفعل ذلك الا في امر يهتم بمشاهدته لغرابة او فظاعة او نحو ذلك

كما قال الله تعالى فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله تعالى الله الذي

ارسل الرياح استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة

الباهرة يعني صورة اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض على

الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة واما تنكيره اى المسند

فلارادة عدم الحصر والعهد الدال عليهما التعريف كقولك زيد

كاتب وعمرو شاعر او للتفخيم نحو هدى للمتقين على انه خبر مبتدأ

محذوف او خبر ذلك الكتاب او للتحقير نحو ما زيد شيئا واما تخصيصه

اى المسند بالاضافة نحو زيد غلام رجل او الوصف نحو زيد رجل

عالم فلكون الفائدة اتم لما مر من ان زيادة الخصوص توجب اتمية

الفائدة واعلم ان جعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات

وجعل الاضافة والوصف من المخصصات انما هو مجرد اصطلاح وقيل

لان التخصيص عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع للفعل لانه انما

يدل على مجرد المفهوم والحال تقيده والوصف يجئ في الاسم الذي فيه

الشيوع فيخصصه وفيه نظر واما تركه اى ترك تخصيص المسند بالاضافة

والوصف فظاهر مما سبق في ترك تقييد المسند لمانع من تربية

الفائدة واما تعريفه فلافادة السامع حكما على امر معلوم له باحدى

طرق التعريف يعني انه يجب عند تعريف المسند تعريف المسند اليه اذ ليس

في كلامهم مسند اليه نكرة والمسند معرفة في الجملة الخبرية بأخر مثله

اي حكماً على امر معلوم بأمر آخر مثله في كونه معلوماً للسامع باحدى

طرق التعريف سواء يتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او يختلفان

نحو زيد هو المنطلق او لازم حكم عطف على حكماً كذلك اي على امر معلوم

بأخر مثله وفي هذا تنبيه على ان كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي

افادة الكلام للسامع فائدة مجهولة لان العلم بنفس المبتدأ والخبر لا

يستلزم العلم بانتساب احدهما الى الآخر نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق

حال كونه معرفاً باعتبار تعريف العهد او الجنس وظاهر لفظ الكتاب

ان نحو زيد اخوك انما يقال لمن يعرف ان له اخاً فالمذكور في الايضاح

انه يقال لمن يعرف زيداً بعينه سواء يعرف ان له اخاً ولم يعرف ووجه التوفيق ما ذكره

بعض المحققين من النحاة ان اصل وضع تعريف الاضافة اعتبار العهد والا

لم يبق فرق بين غلام زيد وغلام لزيد فلم يكن احدهما معرفة والآخر

ولا يعلم ان المسمى بزيد هو الموصوف

نكرة لكن كثيرا ما يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف

باللام وهو خلاف وضع الاضافة فما في الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما

في الايضاح الى خلافه وعكسهما اي نحو عكس المثالين المذكورين

وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابطة في التقديم انه اذا كان

للشيء صفتان من صفات التعريف وعرف السامع اتصافه

باحدهما دون الاخرى فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات

به وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالاخر يجب ان تقدم اللفظ

الدال عليه وتجعله مبتدأ وايهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو

كالطالب بحسب زعمك ان تحكم بثبوته للذات او انتفائه عنه يجب ان تؤخر

اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه و

لا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف

اخا له ولا يعرفه على التعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا

يصح زيد اخوك ويظهر ذلك في قولنا رأيت اسودا غابها الرماح ولا يصح

رما لها الغائب الثاني يعني اعتبار تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس

على شيء تحقيقا نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه او مبالغة لكماله

فيه اي لكمال ذلك الشيء في ذلك الجنس او بالعكس نحو عمرو الشجاع

اي الكامل في الشجاعة كأنه لا اعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن

رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد

والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة على زيد

والشجاعة على عمرو والحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ

فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفة او نكرة وان جعل خبرا فهو

مقصور على المبتدأ والجنس قد يبقى على اطلاقه كما مر وقد يقيد بوصف

او حال او ظرف او نحو ذلك نحو هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الامير في

البلد وهو الواهب ألف قنطار وجميع ذلك معلوم بالاستقراء وتصفح تراكيب

البلغاء وقوله قد يفيد بلفظ قد اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما في

قول الخنساء شعر اذا قبح البكاء على قتيل رأيت بكاءك الحسن الجميلا

فانه يعرف بحسب الذوق السليم والطبع المستقيم والتدرب

في معرفة كلام العرب ان ليس المعنى ههنا على القصر وان امكن ذلك

بحسب النظر الظاهر والتامل لقاصر وقيل في نحو زيد المنطلق والمنطلق

زيد الاسم متعين للابتداء تقدم او تأخر لدلالته على الذات والصفة

متعينة للخبرية تقدمت او تاخرت لدلالتها على امر نسبي لان معنى

المبتدأ المنسوب اليه ومعنى الخبر المنسوب والذات هي المنسوب اليه

والصفة هي المنسوب فسواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد

مبتدأ والمنطلق خبرا وهذا راي الامام الرازي ورد بان المعنى الشخص

الذي له الصفة صاحب الاسم يعني ان الصفة تجعل دالة على الذات

ومسندا اليها والاسم يجعل دالا على امر نسبي ومسندا واما كونه اي

كون المسند جملة فللتقوي نحو زيد قام او لكونه سببيا نحو زيد ابوه قائم

لما مر من ان افراده يكون لكونه غير سببي مع عدم افادة التقوي وسبب

التقوي في مثل زيد قام على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدأ لكونه

مسند اليه يستدعي ان يسند اليه شئ فاذا جاء بعده ما يصلح ان
يسند الى ذلك المبتدأ صرفه المبتدأ الى نفسه سواء كان خاليا عن
الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضميره
المعتد به بان لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما في زيد قائم صرفه
ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوى
بما يكون مسندا الى ضمير المبتدأ ويخرج عنه نحو زيد ضربته ويجب
ان يجعل سببيا واما على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم
لا يؤتى به معرى عن العوامل الا لحديث قد نوى اسناده اليه فاذا قلت
زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة
للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المأنوس وهذا اشد للثبوت
وامنع من الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشئ بغتة مثل الاعلام
به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تأكيد الاعلام في التقوى
والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته ومررت به ومما يكون المسند فيه جملة

لا للسببية ولا للتقوى خبر ضمير الشان لم يتعرض له لشهرة امره وكونه

معلوما مما سبق واما صورة التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك ورجل

جاءني فهي داخلة في التقوى على ما مر واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر

يعني ان كون المسند جملة للسببية والتقوى وكون تلك الجملة اسمية

للدوام والثبوت وكونها فعلية للتجدد والحدوث والدلالة على احد

الازمنة الثلاثة على اخصر وجه وكونها شرطية للاعتبارات المختلفة

الحاصلة من ادوات الشرط وظرفيتها لاختصار الفعلية اذ هي اي الظرفية

مقدرة بالفعل على الاصح لان الفعل هو الاصل في العمل وقيل باسم

الفاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا ورجح الاول بوقوع الظرف صلة

للموصول نحو الذي في الدار اخوك واجيب بان الصلة من مظان الجملة بخلاف

الخبر ولو قال اذ الظرف مقدر بالفعل على الاصح لكان اصوب اذ ظاهر عبارته

يقتضي ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على القول الغير الاصح ولا

يخفى فساده واما تاخيره اي المسند فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر

في تقديم المسند اليه واما تقديمه اي المسند فلتخصيصه بالمسند
اليه اي لقصر المسند اليه على المسند على ما حققناه في ضمير الفصل
لان معنى قولنا تميمي انا هو انه مقصور على التميمية لا يتجاوزها الى
القيسية نحو لا فيها غول اي بخلاف خمور الدنيا فان فيها غولا فان قلت
المسند هو الظرف اعني فيها والمسند اليه ليس بمقصور عليه بل على جزء
منه اعني الضمير المجرور الراجع الى خمور الجنة قلت المقصود ان عدم الغول
مقصور على الاتصاف بفي خمور الجنة لا يتجاوزه الى الاتصاف بفي خمور الدنيا
وان اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم
الحصول في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه
مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وكذا القياس في قوله تعالى لكم دينكم ولي
دين ونظيره ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى ان حسابهم الا على
ربي من ان المعنى حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه الى
الاتصاف بعلى غيره فجميع ذلك من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهم

بعضهم ولهذا اى ولان التقديم يفيد التخصيص لم يقدم الظرف الذى

هو المسند على المسند اليه فى لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد

تقديمه عليه ثبوت الريب فى سائر كتب الله تعالى بناء على اختصاص عدم

الريب بالقرآن وانما قال فى سائر كتب الله تعالى لانه المعتبر فى مقابلة القرآن

كما ان المعتبر فى مقابلة خمور الجنة هى خمور الدنيا لا مطلق المشروبات

وغيرها او التنبيه عطف على تخصيص اى تقديم المسند للتنبيه

من اول الامر على انه اى المسند خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم على

المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتامل فى

المعنى والنظر الى انه لم يرد فى الكلام خبر المبتدأ كقوله شعر له همم لا منتهى

لكبارها وهمته الصغرى اجل من الدهر حيث لم يقل همم له والتفاؤل

نحو سعدت بغرة وجهك الايام او التشويق الى ذكر المسند اليه بان

يكون فى المسند المتقدم طول يشوق النفس الى ذكر المسند اليه فيكون

له وقع فى النفس ومحل من القبول لان الحاصل بعد الطلب اعز من

المنساق بلا تعب بقوله شعر ثلاثة هذا هو المسند المتقدم الموصوف

بقوله تشرق من اشراق يعني صار مضيئا الدنيا فاعل تشرق والعائد

الى الموصوف هو الضمير المجرور في ببهجتها اي بحسنها وانضمامها اي تصير

الدنيا منورة ببهجة هذه الثلاثة وهما مما والمسند اليه المتاخر هو

قوله شمس الضحى وابو اسحق والقمر تنبيه كثير مما ذكر في هذا الباب

يعني باب المسند والذي قبله يعني باب المسند اليه غير مختص

بهما كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير

والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق وانما قال كثير لان بعضها

مختص بالبابين كضمير الفصل المختص بما بين المسند والمسند

اليه وككون المسند فعلا فانه مختص بالمسند ذكل فعل مسند

دائما وقيل هي اشارة الى ان جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف

فانه لا يجري في الحال والتمييز وكالتقديم فانه لا يجري في المضاف اليه

نظرا لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي ان يجري

شيء من المذكورات في كل واحد من الامور التي هي غير المسند اليه والمسند فضلا عن ان يجري كل منها فيما اذ يكفي لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته في شيء مما يغايرهما فافهم والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما اي في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه

احوال متعلقات الفعل

قد اشير في التنبيه الى ان كثيرا من الاعتبارات السابقة يجري في متعلقات الفعل لكن ذكر في هذا الباب تفصيل بعض من ذلك لاختصاصه بمزيد بحث ومهد لذلك مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل او ذكر الفعل مع كل منهما افادة تلبسه به اي تلبس الفعل بكل منهما اما بالفاعل فمن جهة وقوعه عنه واما بالمفعول فمن جهة وقوعه عليه لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره معه افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع وعلى من وقع اذ لو اريد ذلك لقيل وقع الضرب او وجد او ثبت من غير ذكر الفاعل

المفعول لكونه عبثا فاذا اريد ذكر المفعول به معه اي مع الفعل المتعدي

المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته اي اثبات الفعل لفاعله

او نفيه عنه مطلقا اي من غير اعتبار عموم في الفعل بان يراد جميع افراده

او خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا

عن عمومه وخصوصه نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم ولم يقدر له

مفعول لان المقدر كالمذكور في ان السامع يفهم منها ان الغرض الاخبار

بوقوع الفعل عن الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فان قولنا

فلان يعطي الدنانير يكون لغرض بيان جنس ما يتناوله الاعطاء لا لبيان

كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له الاعطاء غير الدنانير لا مع من نفى

ان يوجد منه الاعطاء وهو اي هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم ضربان

لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا اي من غير اعتبار عموم او خصوص فيه

ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اي عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا

بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة اولا يجعل كذلك الثاني كقوله تعالى هل

يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون اي لا يستوي من يوجد له حقيقة
العلم ومن لا يوجد وانما قدم الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما
بحاله السكاكي ذكر في بحث افادة اللام الاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا
لا استدلاليا كقوله عليه السلام المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم
حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعلة ايهام ان القصد
الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على
الآخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول انه قد يكون القصد الى نفس الفعل
لتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطي الى معنى يفعل
الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور في افادة
اللام الاستغراق فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا
كان المقام خطابيا لا استدلاليا حمل المعرف باللام على الاستغراق واليه اشار بقوله ثم
اي بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار
كناية اذا كان المقام خطابيا يكتفي فيه بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب فيه

اليقين البرهاني افاد المقام او الفعل ذلك اي كون الغرض ثبوته

لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم

من حمله على فرد دون آخر وتحقيقه ان معنى يعطي حينئذ يفعل

الاعطاء فالاعطاء المعرف بلام الحقيقة يحمل في المقام الخطابي على استغراق

الاعطاءات وشمولها مبالغة لئلا يلزم ترجيح احد المتساويين على الآخر ويقال

افادة التعميم ينافي كون الغرض الثبوت والنفي مطلقا اي من غير اعتبار عموم

والخصوص لانا نقول لا نسلم ذلك فان عدم كون الشيء معتبرا في

الغرض لا يستلزم عدم كونه مفادا من الكلام فالتعميم مفاد غير مقصود

ولبعضهم في هذا المقام تخيلات فاسدة لا طائل تحتها فلم نتعرض لها

والاول وهو ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص

كقول البحتري في المعتز بالله تعريضا بالمستعين بالله شعر شجو حساده و

غيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع اي ان يكون ذو رؤية و

ذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه وبالسمع اخباره الظاهرة الدالة على

استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجد وانصب عطفا على يدرك المنصوب

اى فلا يجد اعداؤه وحساده الذين يتمنون الامامة الى منازعته الامامة

سبيلا فالحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم اى من يصدر عنه

السماع والرؤية من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن

الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص وهو محاسنه واخباره

بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه وكذا بين

مطلق السماع وسماع اخباره للدلالة على ان آثاره واخباره قد بلغت

من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء و

يسمعها كل واع بل لا يبصر الرائى الا تلك الآثار ولا يسمع الواعى الا تلك

الاخبار فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية ففى ترك المفعول

والاعراض عنه اشعار بان فضائله قد بلغت من الظهور والكثرة

الى حيث يكفى فيها مجرد ان يكون ذو سمع وذو بصر حتى يعلم انه المتفرد

بالفضائل ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول او تقديره والا

اى وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدى المسند

الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول

اى من غير قصد الى تعلقه بمفعول ١٢ ... اى مخصوص ١٢

غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعولات

اى تقدير المفعول ١٢

عاما فعام وان خاصا فخاص ولما وجب التقدير تعين انه مراد ومحذوف

من اللفظ لغرض فاشار الى تفصيل الغرض بقوله ثم الحذف اما للبيان

اى حذف المفعول ١٢

بعد الابهام كما فى فعل المشية والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب

اى كالحذف الذى فى مفعول فعل المشية ١٢ ... كالمحبة ١٢ ... اى فعل المشية ١٢

يدل عليه ويبينه لكنه انما يحذف ما لم يكن تعلقه به اى تعلق فعل

اى على المفعول ١٢

المشية بالمفعول غريبا نحو فلو شاء لهداكم اجمعين اى لو شاء هدايتكم

مثال للنفى ١٢

لهداكم اجمعين فانه لما قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا علقت المشية

عليه لكنه مبهم فاذا جىء بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع فى النفس بخلاف

لان الحاصل بعد الطلب يكون اعز ١٢

ما اذا كان تعلق فعل المشية غريبا فانه لا يحذف حينئذ كما فى قوله شعر

ولو شئت ان ابكى دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع فان تعلق فعل

من مبالغة البكاء ١٢ تجريد ... متعلق بابكى ١٢

المشية ببكاء الدم غريب فذكره ليتقرر فى نفس السامع ويأنس به واما قوله

اى لنكرره ١٢ ... لتعلقه ذكره ١٢ اى

فلم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا فليس منه اي

مما ترك فيه حذف مفعول المشية بناء على غرابة تعلقها به على ما ذهب اليه

صدر الافاضل في ضرام السقط من ان المراد لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت

تفكرا فلم يحذف منه مفعول المشية ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق

المشية ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم وانما لم يكن من هذا

القبيل لان المراد بالاول البكاء الحقيقي لا البكاء الفكري لانه لم يرد

ان يقول لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا بل اراد ان يقول افناني النحول

فلم يبق مني غير خواطر تجول في حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني وعصرت

عيني ليسيل منها دمع لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكاء الذي

اراد ايقاع المشية عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكر البتة والبكاء

الثاني مقيد معدى الى التفكر فلا يصلح تفسيرا للاول وبيانا له كما اذا قلت لو شئت

ان تعطي درهما اعطيت درهمين كذا في دلائل الاعجاز ومما نشأ في هذا المقام من سوء

الفهم وقلة التدبر ما قيل ان الكلام في مفعول ابكي والمراد ان البيت ليس من قبيل

ماحمله قيد المفعول للبيان بعد الابهام بل انما حمله لغرض اخر وقيل

يحتمل ان يكون المعنى لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا اي لم يبق فيّ مادة

الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء التفكر فيكون من قبيل ما ذكر فيه

مفعول المشية لغرابته وفيه نظر لان ترتب هذا الكلام على قوله لم يبق

مني الشوق غير تفكري يأبى هذا المعنى عند التامل الصادق لان القدرة

على بكاء التفكر لا يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر فافهم واما لدفع توهم

ارادة غير المراد عطف على اما للبيان ابتداء متعلق بتوهم كقوله شعر

وكم ذدت اي دفعت عني من تحامل حادث يقال تحامل فلان علي اذا

لم يعدل وكم خبرية مميزها قوله من تحامل قالوا واذا فصل بين كم

الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس بالمفعول

ومحل كم النصب على انها مفعول ذدت وقيل المميز محذوف اي كم مرة

ومن في من تحامل زائدة وفيه نظر للاستغناء عن هذا الحذف والزيادة

وسورة ايام اي شدتها وصولتها حززن اي قطعن اللحم

الى العظم نحن المفعول اعنى اللحم اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده

اى ما بعد اللحم يعنى الى العظم ان الحز لم ينته الى العظم وانما كان فى بعض اللحم

فحذف دفعا لهذا التوهم واما لانه اريد ذكره اى ذكر المفعول ثانيا على وجه

يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه لا على الضمير العائد اليه اظهارا

لكمال العناية بوقوعه اى وقوع الفعل عليه اى المفعول حتى كانه لا يرضى

ان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه كقوله شعر قد طلبنا فلم نجد لك

فى السؤدد والمجد والمكارم مثلا اى قد طلبنا لك مثلا فحذف مثلا اذ لو ذكره

لكان المناسب فلم نجده فيفوت الغرض اعنى ايقاع عدم الوجدان على صريح

لفظ المثل ويجوز ان يكون السبب فى حذف مفعول طلبنا ترك مواجهة الممدوح

بطلب مثل له قصدا الى المبالغة فى التاديب حتى كانه لا يجوز وجود المثل له

ليطلبه فان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده واما للتعميم فى المفعول مع

الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم اى كل احد بقرينة ان المقام

مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة

العموم لكن يفوت الاختصار حينئذ وعليه اى على حذف المفعول للتعميم

مع الاختصار ورد قوله تعالى والله يدعو الى دار السلام اى جميع عباده

فالمثال الاول يفيد العموم مبالغة والثاني تحقيقا واما لمجرد الاختصار

من غير ان يعتبر معه فائدة اخرى من التعميم وغيره وفي بعض النسخ

عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق ولا حاجة اليه وما قال من ان المراد

عند قيام قرينة دالة على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لان هذا المعنى

معلوم ومع هذا جار في سائر الاقسام فلا وجه لتخصيصه بمجرد الاختصار

نحو اصغيت اليه اى اذني وعليه اى على الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى

رب ارني انظر اليك اى ذاتك وههنا بحث وهو ان الحذف للتعميم مع

الاختصار ان لم يكن فيه قرينة دالة على ان المقدر عام فلا تعميم اصلا

وان كانت فالتعميم من عموم المقدر سواء حذف او لم يحذف فالحذف

لا يكون الا لمجرد الاختصار واما للرعاية على الفاصلة نحو قوله تعالى والضحى

والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى اى ما قلاك وحصول الاختصار

ايضاً ظاهر وامّا الاستهجان ذكره اى ذكر المفعول كقول عائشة ما

رايت منه اى من النبى صلى الله عليه وسلم ولا راى منى اى العورة

واما النكتة اخرى كاخفائه او التمكن من انكاره ان مست اليه

حاجة او تعينه حقيقة او ادعاء او نحو ذلك وتقديم مفعوله اى مفعول

الفعل ونحوه اى نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال وما اشبه

ذلك عليه اى على الفعل لرد الخطأ فى التعيين كقولك زيدا عرفت

لمن اعتقد انك عرفت انسانا واصاب فى ذلك واعتقد انه غير زيد واخطأ فيه

تقول لتاكيده اى تاكيد هذا الرد زيدا عرفت لا غيره وقد يكون لرد

الخطأ فى الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا و

تقول لتاكيده زيدا عرفت وحده وكذا فى نحو زيدا اكرم وعمرا لا تكرم

امرا ونهيا فكان الاحسن ان يقول لافادة الاختصاص وهذا اى و

لان التقديم لرد الخطأ فى تعيين المفعول مع الاصابة فى اعتقاد وقوع الفعل

على مفعول ما لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره لان التقديم يدل على وقوع

الضرب على غير زيد تحقيقاً لمعنى الاختصاص وقولك ولا غيره ينفي ذلك

فيكون مفهوم التقديم مناقضاً لمنطوق لا غيره نعم لو كان التقديم

لغرض آخر غير التخصيص لجاز ما زيداً ضربت ولا غيره وكذا زيداً ضربت

وغيره ولا ما زيداً ضربت ولكن أكرمته لأن مبنى الكلام ليس على أن الخطأ

واقع في الفعل بأنه الضرب حتى ترده إلى الصواب بأنه الإكرام وإنما الخطأ

في تعيين المضروب فالصواب أن يقال ما زيداً ضربت ولكن عمراً وأما نحو

زيداً عرفته فتأكيد إن قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل

المنصوب أي عرفت زيداً عرفته وإلا فتخصيص إن قدر بعده أي زيداً عرفت عرفته

لأن المحذوف المقدر كالمذكور فالتقديم عليه كالتقديم على المذكور

في إفادة الاختصاص كما في بسم الله فنحو زيداً عرفته محتمل للمعنيين

والرجوع في التعيين إلى القرائن وعند قيام القرينة الدالة على أنه

للتخصيص يكون أوكد من قولنا زيداً عرفت لما فيه من التكرار وفي

بعض النسخ وأما نحو وأما ثمود فهديناهم فلا يفيد إلا التخصيص لامتناع

ان يقدر الفعل مقدما نحو واما ثمود فهدينا ثمود لالتزامهم وجود فاصل بين

اما والفاء بل التقدير اما ثمود فهدينا فهديناهم بتقديم المفعول وفي

كون هذا التقديم للتخصيص نظر لانه قد يكون مع الجهل بثبوت اصل

الفعل كما اذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل ما فعلت بهما فتقول اما زيدا

فضربته واما عمرا فاكرمته فليتأمل وكذلك اي ومثل زيدا

عرفت في افادة التخصيص قولك بزيد مررت في المفعول بواسطة من

اعتقد انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذلك يوم الجمعة سرت وفي

المسجد صليت وتأديبا ضربته وماشيا حججت والتخصيص لازم للتقديم غالبا

اي لا ينفك عن تقديم المفعول ونحوه في اكثر الصور بشهادة الاستقراء

وحكم الذوق وانما قال غالبا لان اللزوم الكلي غير متحقق اذ التقديم قد

يكون لاغراض اخر كمجرد الاهتمام والتبرك والاستلذاذ وموافقة كلام

السامع وضرورة الشعر والسجع والفاصلة ونحو ذلك قال الله تعالى خذوه

فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا

فَاسْئَلُوْهُ وقال تعالىٰ وَاِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِيْنَ وقال تعالىٰ فَاَمَّا الْيَتِيْمَ فَلَا تَقْهَرْ

وَاَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ وقال تعالىٰ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلٰكِنْ كَانُوْا اَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُوْنَ

الى غير ذلك مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص عند من له معرفة باساليب

الكلام ولهذا اى ولان التخصيص لازم للتقديم غالبا يقال في اِيَّاكَ نَعْبُدُ وَ

اِيَّاكَ نَسْتَعِيْنُ معناه نخصك بالعبادة والاستعانة بمعنى نجعلك من

بين الموجودات مخصوصا بذلك لا نعبد ولا نستعين غيرك وفي لَاِلَى

اللّٰهِ تُحْشَرُوْنَ معناه اليه تحشرون لا الى غيره ويفيد التقديم في الجميع اى

في جميع صور التخصيص وراء التخصيص اى بعده اهتماما بالمقدم لانهم

يقدمون الذى شانه اهم وهم بيانه اعنى ولهذا يقدر المحذوف في بسم الله

موخرا اى بسم الله افعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام لان المشركين

كانوا يبدؤن باسماء الهتهم فيقولون باسم اللات وباسم العزى فقصد

الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم واورد اقرأ باسم

ربك يعني لو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام

لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله تعالى احق برعاية
ما يجب رعايته واجيب بان الاهم فيه القراءة لانها اول سورة نزلت
فكان الامر بالقراءة اهم باعتبار هذا العارض وان كان ذكر الله اهم في
نفسه هذا جواب صاحب الكشاف وبان ذى باسم ربك متعلق باقرأ الثانى
اى هو مفعول اقرأ الذى بعده ومعنى اقرأ الاول اوجد القراءة من غير اعتبار
تعديته الى مقروء به كما فى فلان يعطى كذا فى المفتاح وتقديم بعض معمولاته
اى معمولات الفعل على بعض اما لان اصله اى اصل ذلك البعض التقديم
على البعض الاخر ولا مقتضى للعدول عنه اى عن ذلك الاصل كالفاعل
فى نحو ضرب زيد عمرا لانه عمدة فى الكلام وحقه ان يلى الفعل وانما قال فى
نحو ضرب زيد عمرا لان فى نحو ضرب زيدا غلامه مقتضيا للعدول عن الاصل
والمفعول الاول فى نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله التقديم لما فيه من معنى
الفاعلية وهو انه عاط اى آخذ للعطاء او لان ذكره اى ذكر ذلك البعض
الذى تقدم اهم جعل الاهمية ههنا قسيما لكون الاصل التقديم وجعلها

في المسند إليه شاملا له ولغيره من الأمور المقتضية للتقديم وهو الموافق
للمفتاح ولما ذكره الشيخ عبد القاهر حيث قال إنا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم
شيئا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي أن يفسر وجه
العناية بشيء ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس أنه يكفي أن يقال قدم
للعناية ولكونه أهم من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية وبم كان أهم فمراد
المصنف بالأهمية ههنا الأهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم أو السامع بشأنه والاهتمام بحاله
لغرض من الأغراض كقولك قتل الخارجي فلان لأن الأهم في تعلق القتل هو الخارجي
المقتول ليتخلص الناس من شره أو لأن في التأخير إخلالا ببيان المعنى نحو وقال رجل
مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه فإنه لو أخر قوله من آل فرعون عن قوله يكتم إيمانه
لتوهم أنه من صلة يكتم أي يكتم إيمانه من آل فرعون فلم يفهم أن ذلك الرجل كان منهم
أي من آل فرعون والحاصل أنه ذكر للرجل ثلاثة أوصاف قدم الأول أعني مؤمن لكونه أشرف
ثم الثاني لئلا يتوهم خلاف المقصود أو لأن في التأخير إخلالا بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو
فأوجس في نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لأن فواصل
الآي على الألف القصر في اللغة الحبس وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص

وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص الشئ بالشئ اما ان يكون

بحسب الحقيقة وفي نفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا

وهو الحقيقي او بحسب الاضافة الى شئ اخر بان لا يتجاوزه الى ذلك

الشئ وان امكن ان يتجاوزه الى شئ اخر في الجملة وهو غير حقيقي

بل اضافي كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه لا يتجاوز القيام الى

القعود لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى اصلا وانقسامه الى

الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من

قبيل الاضافات وكل منهما اي من الحقيقي وغيره نوعان قصر الموصوف

على الصفة وهو ان لا يتجاوز الموصوف من تلك الصفة الى صفة

اخرى لكن يجوز ان تكون تلك الصفة لموصوف اخر وقصر الصفة

على الموصوف وهو ان لا يتجاوز تلك الصفة عن ذلك الموصوف الى

موصوف اخر لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات اخر والمراد بالصفة

ههنا الصفة المعنوية اعني المعنى القائم بالغير لا النعت النحوي اعني التابع

…ومقابل للافراد ما هو اعم منه اي نصيب بالكلية لان النعت النحوي لا يدخل في شئ من طرق القصر فلا يعطف ولا يقع بعد الا ولا بعد انما ولا يتقدم ولا يتوسط…

الذی یدل علی معنی فی متبوعه غیر الشمول وبینهما عموم

فصل خرج به البدل وعطف البیان والتاکید الذی لیس للشمول ۱۲ق — فصل ثان خرج به التاکید بکل واخواتها

من وجه لتصادقهما فی مثل اعجبنی هذا العلم وتفارقهما فی

مثل العلم حسن ومررت بهذا الرجل واما النحو فی قولک ما زید

الا اخوک وما الباب الا ساج وما هذا الا زید فمن قصر الموصوف

علی الصفة تقدیرا اذ المعنی انه مقصور علی الاتصاف بکونه

ای حال کون الصفة مقدرة ۱۲ق

اخا او ساجا او زیدا والاول ای قصر الموصوف علی الصفة من الحقیقی

نحو ما زید الا کاتب اذا ارید انه لا یتصف بغیرها ای غیر الکتابة

من الصفات ۱۲

وهو لا یکاد یوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشیء حتی یمکن

ای قصر الموصوف علی الصفة قصرا حقیقیا ۱۲ — ای احاطة المتکلم ۱۲

اثبات شیء منها ونفی ما عداها بالکلیة بل هذا محال لان

للصفة المنفیة نقیضا وهو من الصفات التی لا یمکن نفیها

ضرورة امتناع ارتفاع النقیضین مثلا اذا قلنا ما زید الا کاتب

واردنا انه لا یتصف بغیرها لزم ان لا یتصف بالقیام ولا بنقیضه

وهو محال والثانی ای قصر الصفة علی الموصوف من الحقیقی کثیر

نحو ما في الدار الا زيد على معنى ان الحصول في الدار المعينة مقصور على

زيد وقد يقصد به اي بالثاني المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور

كما يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد ان جميع من في الدار ممن عدا زيدا

في حكم العدم فيكون قصرا حقيقيا ادعائيا واما في القصر الغير الحقيقي

فلا يجعل غير المذكور بمنزلة العدم بل يكون المراد ان الحصول في الدار

مقصور على زيد بمعنى انه ليس حاصلا لعمرو وان كان حاصلا لبكر وخالد

والاول اي قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص امر

بصفة دون صفة اخرى او مكانها اي تخصيص امر بصفة مكان صفة

اخرى والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة

بامر دون امر اخر او مكانه وقوله دون اخرى معناه متجاوزا عن الصفة

الاخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصصه باحدهما

ويتجاوز عن الاخرى ومعنى دون في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا

دون ذاك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب

ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز وتخطٍ الى حدٍ والحكم ولقائل

ان يقول ان اريد بقوله دون اخرى دون اخر ودون صفة واحدة

اخرى ودون امرٍ واحد الآخر فقد خرج عن ذلك ما اذا اعتقد المخاطب

اشتراك ما فوق الاثنين كقولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا و

شاعرا ومنجما وقولنا ما كاتب الا زيد لمن اعتقد الكاتب زيدا وعمرا وبكرا وان

اريد اعم من الواحد وغيره فقد دخل في هذا التفسير القصر الحقيقي وكذا

الكلام على مكان اخرى ومكان اخر فكل منهما اى فعلم من هذا الكلام

ومن استعمال لفظا وفيه ان كلا من قصر الموصوف على الصفة

وقصر الصفة على الموصوف ضربان الاول التخصيص بشئ دون شئ والثاني

التخصيص بشئ مكان شئ والمخاطب بالاول من ضربي كل من قصر

الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف يعني بالاول التخصيص

بشئ دون شئ من يعتقد الشركة اى شركة صفتين في موصوف واحد

في قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين في صفة واحدة في قصر الصفة

على الموصوف فالمخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بالشعر والكتابة وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة التي اعتقدها المخاطب والمخاطب بالثاني اعني التخصيص بشيء مكان شيء من ضربي كل من القصرين من يعتقد العكس اي عكس الحكم الذي اثبته المتكلم فالمخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من اعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد من اعتقد ان الشاعر عمرو لا زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلب حكم المخاطب او تساويا عنده عطف على قوله يعتقد العكس على ما يفصح عنه لفظ الايضاح اي المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران اعني الاتصاف بالصفة المذكورة وغيرها في قصر الموصوف واتصاف الامر المذكور وغيره بالصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد اتصافه بالقيام او القعود من غير علم بالتعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد

ان الشاعر زيد دهم من غران يعلم على التعيين ويسمى هذا
القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل
ان التخصيص بشئ دون شئ قصر افراد والتخصيص بشئ مكان شئ ان اعتقد
المخاطب فيه العكس قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه
نظر لانا لو سلمنا ان في قصر التعيين تخصيص شئ بشئ مكان اخر فلا يخفى ان فيه
تخصيص شئ بشئ دون اخر فان قولنا ما زيد الا قائم لمن يردد بين القيام
والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود ولهذا جعل السكاكي التخصيص بشئ
دون شئ مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذي سماه المصنف قصر
تعيين وجعل التخصيص بشئ مكان شئ قصر قلب فقط وشرط قصر
الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب
اجتماعهما في الموصوف حتى تكون الصفة المنفية في قولنا ما زيد الا شاعر
كونه كاتبا او منجما لا كونه مفحما اي غير شاعر لان الافحام وهو وجدان الرجل
غير شاعر منافيا للشاعرية وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا

تحقق تنافيهما اى تنافى الوصفين حتى يكون المنفى فى قولنا ما زيد الا

قائم كونه قاعدا او مضطجعا او نحو ذلك مما ينافى القيام ولقد

احسن صاحب المفتاح فى اهمال هذا الاشتراط لان قولنا ما زيد

الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب وليس بشاعر قصر قلب على ما صرح به فى المفتاح

مع عدم تنافى الشعر والكتابة ومثل هذا خارج عن اقسام القصر

على ما ذكره المصنف لا يقال هذا شرط الحسن والمراد التنافى فى

اعتقاد المخاطب لانا نقول اما الاول فلانه لا دلالة للفظ عليه

مع انا لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقده كاتبا غير

شاعر واما الثانى فلان التنافى بحسب اعتقاد المخاطب معلوم مما ذكره

فى نفس تفسيره ان قصر القلب هو الذى يعتقد فيه المخاطب العكس فيكون

هذا الاشتراط ضائعا وايضا لم يصح قول المصنف ان السكاكى لم يشترط

فى قصر القلب تنافى الوصفين وعلل المصنف اشتراط تنافى الوصفين

بقوله ليكون اثبات الصفة مشعرا بانتفاء غيرها وفيه نظر بين فى الشرح

وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان متنافيين فيها ولا فكل
مثال يصلح لقصر الافراد او القلب يصلح لقصر التعيين من غير عكس و
للقصر طرق والمذكور ههنا اربعة وغيرها قد سبق ذكره فالاربعة
المذكورة ههنا منها العطف كقولك في قصره اى قصر الموصوف على الصفة
افرادا زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر مثل بمثالين اولهما
الوصف المثبت فيه معطوف عليه والمنفي معطوف والثاني بالعكس و
قلبا زيد قائم لا قاعد او ما زيد قائما بل قاعد فان قلت اذا تحقق تنافي
الوصفين في قصر القلب فاثبات احدهما يكون مشعرا بانتفاء الغير فما فائدة
نفي الغير واثبات المذكور بطريق الحصر قلت الفائدة فيه التنبيه على رد
الخطأ اذ المخاطب اعتقد العكس فان قولنا زيد قائم وان دل على نفي القعود
لكنه خال عن الدلالة على ان المخاطب اعتقد انه قاعد وفي قصرها اى
قصر الصفة على الموصوف افرادا او قلبا بحسب المقام نحو زيد شاعر لا عمرو او ما
عمرو شاعرا بل زيد ويجوز ما شاعر عمرو بل زيد بتقديم الخبر لكنه يجب حينئذ رفع

الاسميۃ لبطلان العمل بما لم يكن فی قصر الموصوف مثال الافراد

صالحا للقلب لاشتراط عدم التنافی فی الافراد وتحقق التنافی

فی القلب علی زعمه اورد للقلب مثالا لا يتنافی فيه الوصفان بخلاف

قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان كل ما يصلح

مثالا لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وهكذا

فی سائر الطرق ومنها النفی والاستثناء كقولك فی قصره افرادا

ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم وفی قصرها افرادا وقلبا

ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو

بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك فی قصره افرادا

انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفی قصرها افرادا وقلبا انما

قائم زيد وفی دلائل الاعجاز ان انما ولا العاطفة انما يستعملان

فی الكلام المعتد به لقصر القلب دون الافراد واشار الی سبب افادة

انما القصر بقوله لتضمنه معنی ما والا واشار بلفظ التضمن

الى انه ليس بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين

ان يكون فى الشئ معنى الشئ وان يكون الشئ الشئ على الاطلاق

فليس كل كلام يصح فيه ما والا يصح فيه انما صرح بذلك الشيخ فى دلائل

الاعجاز ولما اختلفوا فى افادته القصر فى تضمنه معنى ما والا بينه بثلثة

اوجه فقال لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم

عليكم الا الميتة وهذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اى رفع الميتة و

تقرير هذا الكلام ان فى الاية ثلث قراءات حرم مبنيا للفاعل مع نصب الميتة

ورفعها وحرم مبنيا للمفعول مع رفع الميتة كذا فى تفسير الكواشى فعلى

القراءة الاولى ما فى انما كافة اذ لو كانت موصولة لبقى ان بلا خبر والموصول

بلا عائد وعلى الثانية موصولة ليكون الميتة خبرا اذ لا يصح ارتفاعها بحرم

المبنى للفاعل على ما لا يخفى والمعنى ان الذى حرمه الله عليكم هو الميتة وهذا يفيد

القصر لما مر فى تعريف المسند من ان نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق يفيد حصر

الانطلاق على زيد فاذا كان انما متضمنا معنى ما والا كان معنى القراءة الاولى ما حرم الله

عليكم الا الميتة كانت مطابقة للقراءة الثانية وان لم تكن مطابقة

لها لافادتها القصر فمراد السكاكى والمصنف بقراءة النصب والرفع هى

القراءة الاولى والثانية ولهذا لم يتعرضا للاختلاف فى لفظ حرّم بل فى

لفظ الميتة رفعا ونصبا واما على القراءة الثالثة اعنى رفع الميتة وحُرّم

مبنيا للمفعول فيحتمل ان يكون ما كافة اى ما حُرّم عليكم الا الميتة وان

تكون موصولة اى ان الذى حُرّم عليكم هو الميتة ويرجح هذا ببقاء

انّ عاملة على ما هو اصلها وفى بعضهم توهم ان مراد السكاكى والمصنف بقراءة

الرفع هذه القراءة الثالثة فطالبهما بالسبب فى اختيار كونها موصولة مع

ان الزجاج اختار انها كافة ولقول النحاة انما لاثبات ما يلى كو بعده

ونفى ما سواه اى سوى ما يلى كو بعده اما فى قصر الموصوف نحو انما زيد

قائم فهو لاثبات قيام زيد ونفى ما سواه من القعود ونحوه واما فى قصر

الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفى ما سواه من قيام عمرو

وبكر وغيرهما ولصحة انفصال الضمير معه مع انها نحو انما يقوم انا فان

الانفصال انما يجوز عند تعذر الاتصال ولا تعذر ههنا الا بان
يكون المعنى ما يقوم الا انا فيقع بين الضمير وعامله فصل
لغرض ثم استشهد على صحة هذا الانفصال ببيت من هو من
يستشهد بشعره ولهذا صرح باسمه فقال قال الفرزدق شعر
انا الذائد من الذود وهو الطرد الحامي الذمار اي العهد وفي الاساس
هو الحامي الذمار اذا حمى ما لو لم يحمه ليم وعنف من حماه وحريمه
وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي لما كان غرضه ان يخص
المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير عن عامله واخره اذ لو
قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم
لا عن احساب غيرهم وهو ليس بمقصود ولا يجوز ان يقال انه
محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقال انما ادافع عن
احسابهم انا على ان يكون انا تاكيدا وليست ما موصولة وانا خبرها
اذ لا ضرورة في العدول عن لفظ من الى لفظ ما ومنها التقديم

اى تقديم ما حقه التاخير كتقديم الخبر على المبتدأ او المعمولات على

الفعل كقولك فى قصره اى فى قصر الموصوف تميمى انا كان المذنب ذكر

المثالين لان التميمية والقيسية ان تنافيا لم يصلح هذا مثالا لقصر

الافراد والا لم يصلح لقصر القلب وفى قصرها انا كفيت مهمك افرادا او قلبا او

تعيينا بحسب اعتقاد المخاطب وهذه الطرق الاربعة بعد اشتراكها فى افادة

القصر تختلف من وجوه فدلالة الرابع اى التقديم بالفحوى اى بمفهوم

الكلام بمعنى انه اذا تامل صاحب الذوق السليم فيه فهم القصر وان لم يعرف

اصطلاح البلغاء فى ذلك ودلالة الثلاثة الباقية بالوضع لان الواضع

وضعها لمعان تفيد القصر والاصل اى الوجه الثانى من وجوه الاختلاف ان

الاصل فى الاول اى طريق العطف النص على المثبت والمنفى كما مر فلا يترك النص عليهما

الا لكراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او

زيد يعلم النحو وعمرو وبكر فتقول فيهما اى فى هذين المقامين زيد يعلم النحو لا

غير اما فى الاول فمعناه لا غير النحو اى لا التصريف ولا العروض واما

في الثاني فمعناه ولا غير زيد اي لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من

غير وبني على الضم تشبيها بالغايات وفي ذكر بعض النحاة ان لا في لا غير

ليست عاطفة بل لنفي الجنس ونحوه اي نحو لا غير مثل لا ما سواه ولا

من عداه وما اشبه ذلك والاصل في الثلاثة الباقية النص على المثبت

فقط اي دون المنفي وهو ظاهر والنفي اي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف

ان النفي بلا العاطفة لا يجامع الثاني اعني النفي والاستثناء فلا

يصح ما زيد الا قائم لا قاعد وقد يقع مثل ذلك في كلام المصنفين

لان شرط المنفي بلا العاطفة ان لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها

بغيرها من ادوات النفي لانها موضوعة لان تنفي بها ما اوجبته

للمتبوع لا لان تعيد بها النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود

في النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه

كل صفة وقع فيها التنازع حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم

ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بلا العاطفة شيئا

هو منفي قبلها بما النافية ولكن الكلام في ما يقوم الا زيد قوله بغيرها

يعني من ادوات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز عما

اذا كان منفيا بفحوى الكلام او علم المتكلم والسامع او نحو ذلك كما سيجي

ثم انما لا يقال هذا يقتضي جواز ان يكون منفيا قبلها بلا العاطفة

الاخرى نحو جاءني الرجال لا النساء لا هند لانا نقول الضمير لذلك

المتحصر اي بغير لا العاطفة التي نفي بها ذلك المنفي ومعلوم انه يمتنع

نفيه قبلها بها لامتناع ان ينفي شيئا بلا قبل الاتيان بها وهذا كما يقال

دأب الرجل الكريم ان لا يؤذي غيره فان المفهوم منه ان لا يؤذي غيره

سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم ويجامع النفي بلا العاطفة الاخيرين

اي انما والتقديم فيقال انما انا تميمي لا قيسي وهو يأتيني لا عمرو لان النفي

فيهما اي في الاخيرين غير مصرح به كما في النفي والاستثناء فلا يكون المنفي

بلا العاطفة منفيا بغيرها من ادوات النفي وهذا كما يقال امتنع

زيد عن المجيء لا عمرو فانه يدل على نفي المجيء عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا

وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجئ عن زيد فيكون لانفيا له

لذلك الايجاب وفي التشبيه بقوله امتنع زيد عن المجئ من جهة ان النفي

الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة ان المنفي بلا العاطفة

منفي قبلها بالنفي الضمني كما في انما انا تميمي لا قيسي اذ لا دلالة لقولنا امتنع

زيد عن المجئ على نفي مجئ عمرو لا ضمنا ولا صريحا قال السكاكي شرط

مجامعته اي مجامعة النفي بلا العاطفة للثالث اي انما ان لا يكون

الوصف مختصا بالموصوف لتحصيل الفائدة نحو انما يستجيب الذين

يسمعون فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون لان الاستجابة لا

تكون الا ممن يسمع بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ القيام ليس مما يختص

بزيد وقال عبد القاهر لا تحسن اي مجامعته للثالث في الوصف المختص كما

تحسن في غيره وهذا اقرب الى الصواب اذ لا دليل على الامتناع عند

قصد زيادة التحقيق والتاكيد واصل الثاني اي الوجه الرابع من وجوه

الاختلاف ان اصل النفي والاستثناء ان يكون ما استعمل له اي الحكم الذي استعمل

فيه النفي والاستثناء مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث اي
انما فان اصله ان يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا
ينكره كذا في الايضاح نقلا عن دلائل الاعجاز وفيه بحث لان
المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطأ لم يصح القصر بل لا
يفيد الكلام سوى لازم الحكم وجوابه ان مرادهم ان انما يكون لخبر من شانه
ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لعدم
اصراره عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح كقولك لصاحبك
وقد رأيت شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقده غيره اي اعتقد صاحبك
ذلك الشبح غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة
المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له اي لذلك المعلوم الثاني اي
النفي والاستثناء افرادا اي حال كونه قصر افراد نحو وما محمد الا رسول
اي مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبري من الهلاك فالمخاطبون
وهم الصحابة رضوان الله عليهم كانوا عالمين بكونه مقصورا على الرسالة

غير جامع بين الرسالة والتبرؤ عن الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون

هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه اي

الهلاك فاستعمل له النفي والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم

هذا الامر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقائه صلى الله عليه وآله وسلم

او تلبيا عطف على قوله افراد المخاطبين انتم الا بشر مثلنا فالمخاطبون

وهم الرسل صلوات الله عليهم لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين

لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين وهم الكفار ان

الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة فنزلهم

القائلون منزلة المنكرين للبشرية لما اعتقدوا اعتقادا فاسدا

من التنافي بين الرسالة والبشرية فقلبوا هذا الحكم وقالوا ان انتم الا

بشر مثلنا اي انتم مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها

ولما كان ههنا مظنة سوال هو ان القائلين قد ادعوا التنافي بين

البشرية والرسالة وقصروا المخاطبين على البشرية والمخاطبون

قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر

مثلكم فانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم اشار الى جوابه بقوله وقولهم اى

قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم

وارخاء العنان اليه بتسليم بعض مقدماته ليعثر الخصم من العثار وهو

الزلة وانما يفعل ذلك حيث يراد تبكيته اى اسكات الخصم والزامه

لا لتسليم انتفاء الرسالة فكانهم قالوا ان ما ادعيتم من كوننا بشرا فحق

لا ننكره ولكن هذا لا ينافى ان يمن الله علينا بالرسالة فلهذا اثبتوا

البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم

وكقولك عطف على قوله كقولك لصاحبك وهذا مثال لاصل انما

اى الاصل فى انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك انما هو اخوك لمن يعلم

ذلك ويقر به وانت تريد ان ترققه عليه اى تجعل من يعلم ذلك رفيقا

مشفقا على اخيه والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج لا على

مقتضى الظاهر وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء ظهوره فيستعمل

له الثالث اى انما نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون

ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شانه ان لا يجهله المخاطب

لا ينكره ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم موكدا بما

ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبات وتعريف الخبر الدال

على الحصر وتوسيط ضمير الفصل الموكد لذلك وتصدير الكلام بحرف

التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما له خطر وبه عناية وتاكيده

بان ثم تعقيبه بما يدل على التقريع والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون

ومزية انما على العطف انه يعقل منها اى من انما الحكمان اعنى

الاثبات للمذكور والنفي عما عداه معا بخلاف العطف فانه يفهم

منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد او بالعكس نحو ما زيد

قاعدا بل قائم واحسن مواقعها اى مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر

اولوا الالباب فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع

النظر منهم كطمعه منها اى كطمع النظر من البهائم ثم القصر كما يقع

بين المبتدأ والخبر على ما مرّ يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا

زيد وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا او ما ضرب

عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وغير ذلك من

المتعلقات ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء

حتى لو اريد القصر على الفاعل قيل ما ضرب عمرا الا زيد ولو اريد القصر

على المفعول قيل ما ضرب زيد الا عمرا ومعنى قصر الفاعل على المفعول

مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس

البواقي فيرجع الى قصر الصفة على الموصوف او العكس ويكون حقيقيا

وغير حقيقي افرادا او قلبا وتعيينا ولا يخفى اعتبار ذلك وقلّ اي وجاز

على قلة تقديمهما اي تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على

المقصور حال كونهما بحالهما وهو ان يلي المقصور عليه الاداة نحو ما ضرب

الا عمرا زيد في قصر الفاعل على المفعول وما ضرب الا زيد عمرا في قصر

المفعول على الفاعل انما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما

عن حالهما بان توخر الاداة عن المقصور عليه كقولك في ما ضرب زيد الا

عمرا ما ضرب عمرا الا زيد فانه لا يجوز ذلك لما فيه من اختلال المعنى انعكاس

المقصور وانما قل تقديمهما بحالهما لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها لان

الصفة المقصورة على الفاعل مثلا هي الفعل الواقع على المفعول

لا مطلق الفعل فلا يتم المقصور قبل ذكر المفعول فلا يحسن قصره وعلى

هذا فقس وانما جاز على قلة نظرا الى انها في حكم التام باعتبار ذكر المتعلق في

الآخر ووجه الجميع اي السبب في افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين

المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك ان النفي في الاستثناء المفرغ

الذي حذف فيه المستثنى منه واعرب ما بعد الا بحسب العوامل يتوجه الى

مقدر وهو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا منه عام

ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج مناسب للمستثنى في جنسه

بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفي نحو ما كسوته الا

جبة ما كسوته لباسا وفي نحو ما جاء الا راكبا ما جاء كائنا على حال من

الاحوال وفی نحو ما سرتُ الا یوم الجمعة ما سرت وقتا من الاوقات وعلی

ای من احوال المجیء ۱۲

هذا القیاس وفی صفته یعنی فی الفاعلیة والمفعولیة والحالیة

ونحو ذلک واذا کان النفی متوجها الی هذا المقدر العام المناسب

کالظرفیة ۱۲

للمستثنی فی جنسه وصفته فاذا اوجب منه ای من ذلک المقدر

ای اثبت ۱۲

شیء بالا جاء القصر ضرورة بقاء ما عداه علی صفة الانتفاء و

ای بواسطة الا ۱۲ ق — والاضافة بیانیة

انما یؤخر المقصور علیه تقول انما ضرب زید عمرا فیکون القید

ای یکون المقصور علیه هو الجزء الاخیر ۱۲ ق

الاخیر بمنزلة الواقع بعد الا فیکون هو المقصور علیه ولا یجوز

تقدیمه ای تقدیم المقصور علیه بانما علی غیره للالتباس کما

اذا قلنا فی انما ضرب زید عمرا انما ضرب عمرا زید بخلاف النفی

والاستثناء فانه لا التباس فیه اذ المقصور علیه هو المذکور

بعد الا سواء قدم او اخر وههنا لیس الا مذکورا فی اللفظ بل تضمنا

ای فی انما ۱۲ — ای لفظ الا ۱۲

وغیرکالا فی افادة القصرین قصر الموصوف علی الصفة وقصر

الصفة علی الموصوف افرادا وقلبا وتعیینا وفی امتناع

لمجامعة لا العاطفة لما سبق فلا يصح ما زيد غير شاعر ولا كاتب

ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو الانشاء اعلم ان الانشاء قد

يطلق على نفس الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه اولا

تطابقه وقد يقال على ما هو فعل المتكلم اعني القاء مثل هذا

الكلام كما ان الاخبار كذلك والاظهر ان المراد ههنا هو الثاني

بقرينة تقسيمه الى الطلب وغير الطلب وتقسيم الطلب الى التمني

والاستفهام وغيرهما والمراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل

عليها بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا والظهور ان لفظ ليت

مثلا مستعمل لمعنى التمني لا لقولنا ليت زيدا قائم فافهم فالانشاء

ان لم يكن طلبا كافعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ

العقود والقسم ورب ونحو ذلك فلا يبحث عنها ههنا لقلة

المباحث البيانية المتعلقة بها ولان اكثرها في الاصل اخبار

نقلت الى الانشاء ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل

وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل فلو استعمل صيغ الطلب

لمطلوب حاصل امتنع اجراؤها على معانيها الحقيقية ويتولد

منها بحسب القرائن ما يناسب المقام وانواعه اى انواع الطلب

كثيرة منها التمني هو طلب حصول الشئ على سبيل المحبة واللفظ

الموضوع له ليت ولا يشترط امكان المتمنى بخلاف الترجي تقول

ليت الشباب يعود ولا تقول لعله يعود ولكن اذا كان المتمنى

ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية فى وقوعه والا لصار ترجيا

وقد يتمنى بهل نحو هل لى من شفيع حيث يعلم ان لا شفيع له لانه

ح يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفائه والنكتة

فى التمني بهل والعدول عن ليت هو ابراز المتمنى لكمال العناية

بحصوله فى صورة الممكن الذى لا جزم بانتفائه وقد يتمنى بلو

نحو لو تاتينى فتحدثنى بالنصب على تقدير فان تحدثنى فان

النصب قرينة على ان لو ليست على اصلها اذ لا ينصب المضارع

٢٠٧

بعدها باضمار ان وانما يضمر بعد الاشياء الستة والمناسب ههنا

هو التمنى قال السكاكى كان حروف التنديم والتحضيض نحو هلا

والا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما ماخوذة منها خبر كان اى كانها

ماخوذة من هل ولو اللتين للتمنى حال كونهما مركبتين مع لا وما

المزيدتين لتضمينهما علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشئ فى

ضمن الشئ تقول ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا

لتلك الابواب يعنى ان الغرض والمطلوب من هذا التركيب والتزام

هو جعل هل ولو متضمنتين معنى التمنى ليتولد علة لتضمينهما يعنى

ان الغرض من تضمينهما معنى التمنى ليس افادة التمنى بل ان يتولد

منها من معنى التمنى المتضمنتين هما اياه فى الماضى التنديم

نحو هلا اكرمت زيدا ولوما اكرمته على معنى ليتك اكرمته قصدا

الى جعله نادما على ترك الاكرام وفى فعل المضارع التحضيض نحو

هلا تقوم ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى حثه على

القيام والمذكور فى الكتاب ليس عبارة السكاكى لكنه حاصل كلامه

وقوله لتضمينهما مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى التمنى

مفعوله الثانى وقد وقع فى بعض النسخ لتضمنهما على لفظ التفعل

وهو لا يوافق معنى كلام المفتاح وانما ذكر هذا بلفظ كان لعدم القطع

بذلك وقد يتمنى بلعل فيعطى له حكم ليت وينصب فى جوابه المضارع على

اضمار ان نحو لعلى احج فازورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول

وبهذا يشبه المحالات والممكنات التى لا طماعية فى وقوعها فيتولد منه

معنى التمنى ومنها اى ومن انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول

صورة الشئ فى الذهن فان كانت وقوع النسبة بين امرين او

لا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور والالفاظ الموضوعة

له الهمزة وهل وما ومن واى وكم وكيف واين وانى ومتى وايان

فالهمزة لطلب التصديق اى انقياد الذهن واذعانه بوقوع نسبة

تامة بين الشيئين كقولك اقام زيد فى الجملة الفعلية وازيد قائم

في الجملة الاسمية او لطلب التصور اي ادراك غير النسبة كقولك
في طلب تصور المسند اليه أدبس في الاناء ام عسل عالماً بحصول
شيء في الاناء طالباً لتعيينه و في طلب تصور المسند أفي الخابية
دبسك ام في الزق عالماً بكون الدبس في واحد من الخابية والزق
طالباً لتعيين ذلك ولهذا اي ولمجيء الهمزة لطلب التصور لم يقبح في
طلب تصور الفاعل أزيد قام كما قبح هل زيد قام ولم يقبح في طلب
تصور المفعول أعمراً عرفت كما قبح هل عمراً عرفت وذلك لان التقديم
يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول
الحاصل وهو محال بخلاف الهمزة فانها تكون لطلب التصور وتعيين
الفاعل والمفعول وهذا ظاهر في أعمراً عرفت لا في أزيد قام فليتأمل
والمسئول عنه بها اي بالهمزة هو ما يليها كالفعل في أضربت زيداً اذا
كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع
على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فيكون لطلب التصديق

ويحتمل ان يكون لطلب تصور المسند بان تعلم انه قد تعلق فعل
من المخاطب بزيد لكن لا تعرف انه ضرب او اكرام والفاعل في
ءانت ضربت زيد اذا كان الشك في الضارب والمفعول في ازيدا ضربت
اذا كان الشك في المضروب وكذا قياس سائر المتعلقات وهل لطلب
التصديق فحسب وتدخل على الجملتين نحو هل قام زيد وهل
عمرو قاعد اذا كان المطلوب حصول التصديق بثبوت القيام
لزيد والقعود لعمرو ولهذا اي لاختصاصها بطلب التصديق امتنع
هل زيد قام ام عمرو لان وقوع المفرد ههنا دليل على ان ام متصلة
وهي لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم
وهل انما يكون لطلب الحكم ولو قلت هل زيد قام بدون ام عمرو فيقبح
ولا يمتنع لما سيجئ ولهذا ايضا قبح هل زيدا ضربت لان التقديم
يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب
حصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل

محذوف او يكون التقديم لا للتخصيص لكن ذلك خلاف الظاهر

دون هل زيدا ضربته فانه لا يقبح لجواز تقدير المفسر قبل زيد

اى هل ضربت زيدا ضربته وجعل السكاكى قبح هل رجل عرف

لذلك اى لان التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل

لما سبق من مذهبه من ان الاصل عرف رجل على ان رجلا بدل

من الضمير فى عرف قدم للتخصيص ويلزمه اى السكاكى ان لا يقبح هل

زيد عرف لان تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص عنده حتى

يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل مع انه قبيح باجماع

النحاة وفيه نظر لان ما ذكره من اللزوم ممنوع لجواز ان يقبح لعلة

اخرى وعلل غيره اى غير السكاكى قبحهما اى قبح هل رجل عرف وهل

زيد عرف بان هل بمعنى قد فى الاصل واصله اهل وتركت الهمزة قبلها

لكثرة وقوعها فى الاستفهام فاقيمت هى مقام الهمزة وتطفلت عليها

فى الاستفهام وقد من خواص الافعال فكذا ما هى بمعناه وانما

لم يقبح هل زيد قائم لانها اذا لم تر الفعل فى حيزها ذهلت عنه و

نسيت بخلاف ما اذا رأته فانها تتذكرت العهود وحنت الى الالف

المالوف فلم ترض بافتراق الاسم بينهما وهى اى هل تخصص

المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف فلا يصح

هل تضرب زيدا فى ان يكون الضرب واقعا فى الحال على ما يفهم

عرفا من قوله وهو اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك قصدا

الى انكار الفعل الواقع فى الحال بمعنى انه لا ينبغى ان يكون وذلك

لان هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا يصلح لانكار الفعل

الواقع فى الحال بخلاف الهمزة وقولنا فى ان يكون الضرب واقعا فى

الحال ليعلم ان هذا الامتناع جار فى كل ما يوجد فيه قرينة تدل على

ان المراد انكار الفعل الواقع فى الحال سواء عمل ذلك المضارع فى جملة

حالية كقولك اتضرب زيدا وهو اخوك اولا كقوله تعالى اتقولون على

الله ما لا تعلمون وكقولك اتؤذى اباك واتشتم الامير ولا يصح

وقوع هل في هذه المواضع ومن العجائب ما وقع لبعضهم في شرح هذا

الموضع من ان هذا الامتناع بسبب ان الفعل المستقبل لا يجوز

تقييده بالحال او اعماله فيها ولعمري ان هذه الفرية ما فيها مرية اذ لم ينقل

عن احد من النحاة امتناع مثل سيجيء زيد راكبا و ساضرب زيدا

وهو بين يدي الامير كيف وقد قال الله تعالى سيدخلون جهنم داخرين

وانما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الابصار مهطعين وفي الحماسة

شعر ساغسل عني العار بالسيف جالبا على قضاء الله ما كان

جالبا وامثال هذه اكثر من ان تحصى والعجب من هذا انه لما سمع

قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علم الاستقبال

لتنافي الحال والاستقبال بحسب الظاهر على ما سنذكره حتى لا يجوز

ياتيني زيد سيركب او لن يركب فهم منه انه يجب تجريد الفعل العامل

في الحال عن علامة الاستقبال حتى لا يصح تقييد مثل هل تضرب و

ستضرب ولن تضرب بالحال واورد هذا المثال دليلا على ما ادعاه ولم ينظر

في تصحيح هذا المثال حتى يعرف انه لبيان امتناع تصدير الجملة
الحالية بعلم الاستقبال ولاختصاص التصديق بها اي لكون هل
مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما ذكر
فيما سبق وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما
كونه زمانيا اظهر ما موصولة وكونه مبتدأ وخبره اظهر وزمانيا
خبر الكون اي بالشيء الذي زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء من
مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل بعروضه له اما
اقتضاء تخصيصها المضارع بالاستقبال لمزيد اختصاصها بالفعل
فظاهر واما اقتضاء كونها لطلب التصديق فقط لذلك فلان التصديق
هو الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان الى
المعاني والاحداث التي هي مدلولات الافعال لا الى الذوات التي
هي مدلولات الاسماء ولهذا اي لان لها مزيد اختصاص بالفعل
كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل

انتم تشكرون مع انتم مؤكد بالتكرير اذا نتم فاعل فعل محذوف

لان ابراز ما سيتجدد فى معرض الثابت ادل على كمال العناية بحصوله

من ابقائه على اصله كما فى تشكرون وهل انتم تشكرون لان هل فى

هل تشكرون وهل انتم تشكرون على اصلها لكونها داخلة على

الفعل تحقيقا فى الاول وتقديرا فى الثانى وفهل انتم شاكرون ادل

على طلب الشكر من افانتم شاكرون ايضا وان كان للثبوت باعتبار

كون الجملة اسمية لان هل ادعى للفعل من الهمزة فتركه معها اى ترك

الفعل مع هل ادل على ذلك اى كمال العناية بحصول ما سيتجدد ولهذا

اى ولان هل ادعى الفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق الا

من البليغ لانه الذى يقصد به الدلالة على الثبوت وابراز ما سيوجد

فى معرض الموجود وهى اى هل قسمان بسيطة وهى التى يطلب بها

وجود الشئ او لا وجوده كقولنا هل الحركة موجودة او لا موجودة

ومركبة وهى التى يطلب بها وجود شئ لشئ او لا وجوده له كقولنا

هل الحركة دائمة او لا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة او لا وجوده لها وقد اعتبر في هذه شيئان غير الوجود وفي الاولى شئ واحد فكانت مركبة بالنسبة الى الاولى وهي بسيطة بالنسبة اليها وفي الباقية من الفاظ الاستفهام تشترك في انها لطلب التصور فقط وتختلف من جهة ان المطلوب بكل منها تصور شئ اخر قيل فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالبا ان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه فيجاب بايراد لفظ اشهر او ماهية المسمى اي حقيقته التي هو بها هو كقولنا ما الحركة اي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياته وتقع هل البسيطة في الترتيب بينهما اي بين ما التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية يعني ان مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه ان يطلب وجود ذلك المفهوم ومن لا يعرف انه موجود استحال منه ان يطلب حقيقته وماهيته اذ لا حقيقة للمعدوم ولا ماهية

٢١٧

والفرق بين المفهوم من الاسم بالجملة وبين الماهية التي تفهم من الحد

بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على الشئ

الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا

المرتاض بصناعة المنطق فالموجودات لما كان لها حقائق ومفهومات

فلها حد حقيقية واسمية واما المعدومات فليس لها الا المفهومات فلا

حد لها الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد ان

يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع في اوائل التعاليم من حدود

الاشياء التي برهن عليها في اثناء التعاليم انما هي حدود اسمية ثم اذا

برهن عليها واثبت وجودها صارت تلك الحدود بعينها حدودا

حقيقية جميع ذلك مذكور في الشفاء ويطلب بای العارض المشخص

اى الامر الذي يعرض لذي العلم فيفيد تشخيصه وتعيينه كقولنا

من في الدار فيجاب بزيد ونحوه مما يفيد تشخيصه وقال السكاكي يسأل

بما عن الجنس تقول ما عندك اى اي اجناس الاشياء عندك وجوابه

كتابٌ ونحوه ويدخل فيه السؤالُ عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة

اى اى اجناس الالفاظ وجوابه لفظٌ موضوعٌ مفردٌ او عن الوصف تقول

ما زيد فجوابه الكريم ونحوه ويُسأل بمن عن الجنس من ذوى العلم

تقول من جبرئيل أى ابشر هو ام ملك ام جنى وفيه نظر اذ لا نسلم

أنه للسؤال عن الجنس وانه يصح فى جواب من جبرئيل ان يقال ملك

بل جوابه ملك ياتى بالوحى كذا وكذا مما يفيد تشخيصه ويسأل باى

عما يميز به احد المتشاركين فى امر يعمهما وهو مضمون ما اضيف اليه اى

نحو اى الفريقين خير مقاما اى نحن ام اصحاب محمد صلى الله عليه وآله و

سلم فالمؤمنون والكافرون قد اشتركا فى الفريقية وسألوا عما يميز احدهما

عن الآخر مثل كون الكافرين القائلين لهذا القول ومثل كون المؤمنين

اصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم ويسأل بكم عن العدد نحو سل بنى

إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة اى كم آية آتيناهم اعشرين ام ثلاثين

فمن آية مميز كم بزيادة من لما وقع من الفصل بفعل متعد بين كم ومميزه كما ذكرنا

في الخبرية فكم ههنا للسؤال عن العدد لكن الغرض من هذا السؤال

هو التقريع والتوبيخ ويسأل بكيف عن الحال وبأين عن المكان وبمتى

عن الزمان ماضيا كان او مستقبلا وبأيان عن الزمان المستقبل قيل

ويستعمل في مواضع التفخيم مثل أيان يوم الدين وبأنى تستعمل تارة بمعنى

كيف فيجب ان يكون بعدها فعل نحو فأتوا حرثكم أنى شئتم اى على اى حال

شئتم ومن اى شق اردتم بعد ان يكون المأتي موضع الحرث ولم يجئ

أنى زيد بمعنى كيف هو واخرى بمعنى من اين نحو أنى لك هذا اى من

اين لك هذا الرزق الآتي في كل يوم وقوله يستعمل اشارة الى انه يحتمل

ان يكون مشتركا بين المعنيين وان يكون في احدهما حقيقة وفي الآخر

مجازا ويحتمل ان يكون معناه اين الا انه في الاستعمال يكون مع من

ظاهرة كما في قوله من اين عشرون لنا من اين او مقدرة كقوله

تعالى أنى لك هذا اى من اين على ما ذكره بعض النحاة ثم ان هذه الكلمات الاستفهامية

كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام مما يناسب المقام بحسب معونة القرائن

كالاستبطاء نحو كم دعوتك والتعجب نحو ما لي لا ارى الهدهد لانه

كان لا يغيب عن سليمان عليه السلام بلا اذنه فلما لم يبصره في مكانه

تعجب عن حال نفسه في عدم ابصاره اياه ولا يخفى انه لا معنى لاستفهام

العاقل عن حال نفسه وقول صاحب الكشاف انه نظر سليمان عليه الصلوة

والسلام الى مكان الهدهد فلم يبصره فقال ما لي لا اراه على معنى انه لا يراه و

هو حاضر لساتر ستره او غير ذلك ثم لاح له انه غائب فاضرب عن ذلك واخذ

يقول هو غائب كانه يسأل عن صحة ما لاح له لا يدل على ان الاستفهام على

حقيقته والتنبيه على الضلال نحو فاين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسيء

الادب الم اؤدب فلانا اذا علم المخاطب ذلك وهو انك ادبت فلانا فيفهم منه معنى

الوعيد والتخويف ولا يحملها على السؤال والامر نحو فهل انتم مسلمون اي اسلموا والتقرير بحمل المخاطب على

الاقرار بما يعرفه والجائه اليه بايلاء المقرر به الهمزة اي بشرط ان يذكر بعد الهمزة ما حمل المخاطب على

الاقرار به كما مر في حقيقة الاستفهام من ايلاء المسئول عنه الهمزة تقول ضربت زيدا

في تقريره بالفعل وانت ضربت في تقريره بالفاعل وازيدا ضربت في تقريره

بالمفعول وعلى هذا القياس وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت

فيقال اضربت زيدا بمعنى انك ضربته البتة والانكار كذلك نحو اغير الله

تدعون اى بايلاء المنكر الهمزة كالفعل فى قوله ايقتلنى والمشرفى

مضاجعى والفاعل فى قوله تعالى اهم يقسمون رحمة ربك والمفعول فى قوله تعالى

اغير الله اتخذ وليا واما غير الهمزة فيجئ للتقرير والانكار لكن لا يجرى فيه

هذه التفاصيل ولا يكثر كثرة الهمزة وهذا الذى بحث عنه ومنه اى من

مجئ الهمزة للانكار اليس الله بكاف عبده اى الله كاف لان انكار النفى

نفى له ونفى النفى اثبات فى هذا اذ معنى مراد من قال ان الهمزة فيه

للتقرير اى لحمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفى وهو الله كاف لا بالنفى

وهو ليس الله بكاف فالتقرير لا يجب ان يكون بالحكم الذى دخلت عليه

الهمزة بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم اثباتا او نفيا وعليه قوله تعالى

ءانت قلت للناس اتخذونى وامى الهين من دون الله فان الهمزة

فيه للتقرير اى بما يعرفه عيسى صلوات الله عليه من هذا الحكم لا بانه

قد قال ذلك وقوله والانكار كذلك دل على ان صورة انكار الفعل

ان يلي الفعل الهمزة ولما كان له صورة اخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة

اشار اليها بقوله وانكار الفعل صورة اخرى وهي نحو ازيدا ضربت ام عمرا

لمن يردد الضرب بينهما من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكرت

تعلقه بهما فقد نفيته عن اصله لانه لا بد له من محل يتعلق به والانكار

اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان نحو

اعصيت ربك فان العصيان واقع لكنه منكر وما يقال انه للتقرير

فمعناه التحقيق والتثبيت او لا ينبغي ان يكون نحو اتعصي ربك او للتكذيب

في الماضي اي لم يكن نحو افاصفكم ربكم بالبنين اي لم يفعل ذلك

او في المستقبل اي لا يكون نحو انلزمكموها اي انلزمكم تلك الهداية

او الحجة بمعنى انكرهكم على قبولها ونقسركم على الاسلام والحال انكم

لها كارهون يعني لا يكون هذا الالزام والتهكم عطف على الاستبطاء

او على الانكار وذلك لانهم اختلفوا في انه اذا ذكر معطوفات كثيرة

انّ الجميع معطوف على الاول وكل واحد عطف على ما قبله نحو

اَصَلٰوتُكَ تَأمُرُكَ اَن نَترُكَ مَا يَعبُدُ اٰبَاؤُنَا وذلك ان شعيبًا على نبينا

وعليه السلام كان كثير الصلوة وكان قومه اذا رأوه يصلي تضاحكوا

فقصدوا بقولهم اصلوتك تأمرك الهزء والسخرية لاحقيقة الاستفهام

والتحقير نحو من هذا استحقارا بشانه مع انك تعرفه والتهويل كقراءة

ابن عباس رض ولقد نجّينا بني اسرآئيل من العذاب المهين من فرعون

بلفظ الاستفهام اي من بفتح الميم ورفع فرعون على انه مبتدأ ومن الاستفهامية

خبره او بالعكس على اختلاف الرأيين فانه لا معنى لحقيقة الاستفهام ههنا

وهو ظاهر بل المراد انه لما وصف العذاب بالشدة والفظاعة زادهم تهويلا

بقوله من فرعون اي هل تعرفون من هو في فرط عتوه وشدة الشكيمة

فما ظنكم بعذاب يكون المعذب به مثله ولهذا قال انه كان عاليًا من

المسرفين زيادة لتعريف حاله وتهويل عذابه والاستبعاد نحو انّى

لهم الذكرى فانه لا يجوز حمله على حقيقة الاستفهام وهو ظاهر بل

المراد استبعاد ان يكون لهم الذكرى بقرينة قوله وقد جاءهم رسول

مبين ثم تولوا عنه اى كيف يذكرون ويتعظون ويوفون بما وعدوه

من الايمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو اعظم

وادخل فى وجوب الاذكار من كشف الدخان وهو ما ظهر على رسول

اشد دخولا ١٢

الله صلى الله عليه وآله وسلم من الآيات البينات من الكتاب المعجز و

غيره فلم يذكروا واعرضوا عنه ومنها اى من انواع الطلب الامر وهو

فيكون الذكرى بعيدة جدا ١٢ ق

طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء وصيغته تستعمل فى معان

متعلق بقوله طلب ١٢ — لو لم يشتمل هذا على الكف لكان التعريف داخلا فيه ١٢ ق

كثيرة فاختلفوا فى حقيقته الموضوعة هى لها اختلافا كثيرا او لما

نحو ستة وعشرين معنى كما ذكر في الاصول ١٢ — اى لصيغة الامر ١٢

لم يكن الدلائل مفيدة للقطع بشئ من ذلك قال المصنف فى الاظهر

ان صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم

اى صيغة الامر ١٢

عمرا ورويد بكرا فالمراد بصيغته ما دل على طلب فعل غير كف استعلاء

اسم فعل بمعنى امهل ١٢ — مخصوص من فعل الامر والمضارع المقرون بلام الامر ١٢ ق

سواء كان اسما او فعلا موضوعة لطلب الفعل استعلاء اى على

كرويد ١٢ — كفعل الامر والمضارع المقرون بلام الامر ١٢ ق

طريق طلب العلو وعد الآمر نفسه عاليا سواء كان عاليا فى نفسه او لا

لتبادر الفهم عند سماعها اى سماع الصيغة الى ذلك المعنى
اعنى طلب الفعل استعلاء والتبادر الى الفهم من اقوى امارات
الحقيقة وقد تستعمل صيغة الامر لغيره اى لغير طلب الفعل
استعلاء كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين فيجوز له ان
يجالس احدهما او كليهما وان لا يجالس احدا اصلا والتهديد اى
التخويف وهو اعم من الانذار لانه ابلاغ مع التخويف وفى الصحاح
الانذار تخويف مع دعوة نحو اعملوا ما شئتم لظهور ان ليس
المراد الامر بكل عمل شاؤا والتعجيز نحو فأتوا بسورة من مثله
اذ ليس المراد طلب اتيانهم بسورة من مثله لكونه محالا والظرف
اعنى قوله من مثله متعلق بفأتوا والضمير لعبدنا او صفة لسورة
والضمير لما نزلنا او لعبدنا فان قلت لم لا يجوز على الاول ان يكون
الضمير لما نزلنا قلت لانه يقتضى ثبوت مثل القران فى البلاغة
وعلو الطبقة بشهادة الذوق اذ التعجيز انما يكون عن

المأتي به نكات مثل القرآن ثابت لكنهم عجزوا وان يأتوا منه

بسورة بخلاف ما اذا كان وصفا لسورة فان المعجز عنه هو السورة

الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف فان قلت فليكن التعجيز باعتبار

انتفاء المأتي منه قلت احتمال عقلي لا يسبق الى الفهم ولا يوجد له مساغ

في اعتبارات البلغاء واستعمالاتهم فلا اعتداد به ولبعضهم هنا كلام

طويل لا طائل تحته والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو

كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة

او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك ولكن في التسخير يحصل الفعل اعني

صيرورتهم قردة وفي الاهانة لا يحصل اذ المقصود قلة المبالاة

بهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا ففي الاباحة كان المخاطب

توهم ان الفعل محظور عليه فاذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك

وفي التسوية كانه توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك انفع

له وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما وفي التمني نحو شعر

الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل

اذ ليس الغرض طلب الانجلاء من الليل اذ ليس ذلك في وسعه لكنه

يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له في الليل من تباريح الجوى ولاستطالته

تلك الليلة كانه لا طماعية له في انجلائها فلهذا يحمل على التمني دون

الترجي والدعاء اي الطلب على سبيل التضرع نحو رب اغفر لي و

الالتماس كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء

والتضرع فان قيل اي حاجة الى قوله بدون الاستعلاء مع قوله

لمن يساويك قلت قد سبق ان الاستعلاء لا يستلزم العلو فيجوز ان

يتحقق من المساوي بل من الادنى ايضا ثم الامر قال السكاكي حقه

الفور لانه الظاهر من الطلب عند الاطلاق كما في الاستفهام

ولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر

الاول دون الجمع بين الامرين وارادة التراخي فان المولى اذا

قال لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم

الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع ولم يرد الجمع بين القيام

والاضطجاع مع تراخى احدهما وفيه نظر لانا لا نسلم ذلك عند خلو

المقام عن القرائن ومنها اى ومن انواع الطلب النهى وهو طلب الكف

عن الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو لا الجازمة فى نحو لا

تفعل وهو كالامر فى الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم وقد يستعمل فى

غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض او طلب الترك كما هو

مذهب البعض كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل امرى

وكالدعاء والالتماس وهو ظاهر وهذه الاربعة يعنى التمنى والاستفهام

والامر والنهى يجوز تقدير الشرط بعدها وايراد الجزاء عقيبها مجزوما

بان المضمرة مع الشرط كقولك فى التمنى ليت لى مالا انفقه اى ان

ارزقه انفقه وفى الاستفهام اين بيتك ازرك اى ان تعرفنيه ازرك

وفى الامر اكرمنى اكرمك اى ان تكرمنى اكرمك وفى النهى لا تشتم

يكن خيرا لك اى ان لا تشتم يكن خيرا لك وذلك لان الحامل للمتكلم على الكلام

الطلب كون المطلوب مقصود المتكلم لذاته او لغيره لتوقف ذلك
الغير على حصوله وهذا معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب وذكرت بعده ما
يصلح توقفه على المطلوب غلب على ظن المخاطب كون المطلوب مقصودا
لذلك المذكور لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر
ذلك الشيء ظاهرا او لما جعل النحاة الاشياء التي يضمر الشرط بعدها

خمسة اشار المصنف الى ذلك بقوله واما العرض كقولك الا تنزل
بنا تصب خيرا اي ان تنزل بنا تصب خيرا فمولد من الاستفهام
وليس شيئا آخر براسه لان الهمزة فيه للاستفهام دخلت على
فعل منفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام للعلم بعدم النزول
مثلا وتولد عنه بمعونة قرينة الحال غرض النزول على المخاطب و
طلبه منه ويجوز تقدير الشرط في غيرها اي في غير هذه المواضع بقرينة
تدل عليه نحو ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي اي ان
ارادوا اولياء بحق فالله هو الذي يجب ان يتولى وحده ويعتقد انه

المولى والسيد وقيل لا شك ان قوله ام اتخذوا انكار توبيخ معنى

انه لا ينبغي ان يتخذوا من دونه اولياء وحينئذ يترتب عليه قوله

فالله هو الولي من غير تقدير شرط كما يقال لا ينبغي ان يعبد غير الله

فالله هو المستحق للعبادة وفيه نظر اذ ليس كل ما فيه معنى الشيء

حكمه حكم ذلك الشيء والطبع المستقيم شاهد صدق على صحة قولنا

لا تضرب زيدا هو اخوك بالفاء بخلاف اتضرب زيدا هو اخوك استفهام

انكار فانه لا يصح الا بالواو الحالية ومنها اي ومن انواع الطلب

النداء وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا

وقد تستعمل صيغته اي صيغة النداء في غير معناه وهو

طلب الاقبال كالاغراء في قولك لمن اقبل عليك يتظلم يا مظلوم

قصدا الى اغرائه وحثه على زيادة التظلم وبث الشكوى لان الاقبال

حاصل والاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل فقولنا ايها

الرجل اصله تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب

هو وجه طلب الاقبال ثم قيد ذلك تخصيص بما نسب له مدلول الضمير كالاكرام فيكون مجازا مرسلا علاقته الاطلاق والتقييد ١٢ من الدسوقي ١٢ قوله مجردا الخ اي نقلا الى مطلق التخصيص الخ

الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه اذ ليس

المراد بأي ووصفه المخاطب بل ما دل عليه ضمير المتكلم فأيها مضموم

والرجل مرفوع والمجموع في محل النصب على انه حال ولهذا قال اي

متخصصا من بين الرجال وقد تستعمل صيغة النداء في الاستغاثة

نحو يا لله والتعجب نحو يا للماء والتحسر والتوجع كما في نداء الاطلال

والمنازل والمطايا وما اشبه ذلك ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء

اما للتفاؤل بلفظ الماضي دلالة على انه كأنه وقع نحو وفقك الله

للتقوى او لاظهار الحرص في وقوعه كما مر في بحث الشرط من ان الطالب

اذا اعظم رغبته في شيء يكثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا

فيورد بلفظ الماضي نحو رزقني الله تعالى لقاءك والدعاء بصيغة

الماضي من البليغ كقوله رحمه الله يحتملهما اي التفاؤل واظهار

الحرص واما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات او

للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد للمولى ينظر المولى الي ساعة

دون أنظر لأنه في صورة الأمر وان قصد به الدعاء او الشفاعة أو

لحمل المخاطب على المطلوب بأن يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب

الطالب أي ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب

تكذيبك تأتيني غداً مقام ائتني لحمله بألطف وجه على الاتيان لانه

ان لم يأتك غداً صرت كاذباً من حيث الظاهر لكون كلامك في

صورة الخبر **تنبيه** الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة

السابقة يعني احوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر

فليعتبره أي ذلك الكثير الذي يشارك فيه الانشاء الخبر الناظر

بنور البصيرة في لطائف الكلام مثلاً الكلام الانشائي ايضاً اما

مؤكد او غير مؤكد والمسند اليه فيه اما محذوف او مذكور الى غير ذلك

الفصل والوصل

بدأ بذكر الفصل لانه الاصل والوصل

طارئ أي عارض عليه حاصل بزيادة حرف لكن لما كان الوصل

بمنزلة الملكة والفصل بمنزلة العدم والاعدام انما تعرف بملكاتها في التعريف

بذكر الوصل فقال الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل

تركه اي ترك عطفه عليه فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون

لها محل من الاعراب او لا وعلى الاول اي على تقدير ان يكون للاول

محل من الاعراب ان قصد تشريك الثانية لها اي للاولى في حكمه اي

في حكم الاعراب الذي كان لها مثل كونها خبر مبتدأ او حالا او صفة

او نحو ذلك عطفت الثانية عليها اي على الاولى ليدل العطف على

التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم

اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا او نحو ذلك وجب عطفه عليه فشرط

كونه اي كون عطف الثانية على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان

يكون بينهما اي بين الجملتين جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر

لما بين الكتابة والشعر من التناسب الظاهر او يعطي ويمنع لما بين

الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف زيد يكتب ويمنع او يعطي ويشعر

وذلك لئلا يكون الجمع بينهما كالجمع بين الضب والنون وقوله

ونحوه اراد بما يدل على التشريك كالفاء وثم وحتى وذكره حشو مفسد

لان هذا الحكم مختص بالواو وان لكل من الفاء وثم وحتى معنى محصلا

غير التشريك في الجمعية فان تحقق هذا المعنى حسن العطف وان

لم توجد جهة جامعة بخلاف الواو ولهذا اى ولانه لا بد في الواو

من جهة جامعة عيب على ابى تمام قوله شعر لا والذى هو عالم ان

النوى صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة بين كرم ابى

الحسين ومرارة النوى فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف

مفرد على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه

موقع مفعولى عالم لان وجود الجامع شرط في الصورتين وقوله لا نفى

لما ادعت الحبيبة عليه من اندراس هواه بدلالة البيت

السابق والا اى وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى في حكم اعرابها

فصلت الثانية عنها لئلا يلزم من العطف التشريك الذى ليس بمقصود

نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن

مستهزؤن الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا

معكم لانه ليس من مقولهم فلو عطف عليه لزم تشريكه له في

كونه مفعول قالوا فيلزم ان يكون مقول قول المنافقين وليس

كذلك وانما قال على انا معكم لان قوله انما نحن مستهزؤن بيان

لقوله انا معكم فحكمه حكمه وايضا العطف على المتبوع هو الاصل

وعلى الثاني اي على تقدير ان لا يكون للاولى محل من الاعراب

ان قصد ربطها بها اي ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف

سوى الواو عطفت الثانية على الاولى به اي بذلك العاطف

من غير اشتراط امر آخر نحو دخل زيد فخرج عمرو او ثم خرج عمرو اذا

قصد التعقيب او المهلة وذلك لان ما سوى الواو من حروف

العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصلة مفصلة في علم النحو

فاذا عطفت الثانية على الاولى بذلك العاطف ظهرت الفائدة

اعني حصول معاني هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد الا

بجهة الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابي واما في غيره
ففيه خفاء واشكال وهو السبب في صعوبة باب الفصل
والوصل حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل
والوصل والا اي وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى
عاطف سوى الواو فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه
للثانية فالفصل واجب لئلا يلزم من الوصل التشريك في
ذلك الحكم نحو واذا خلوا الآية لم يعطف الله يستهزئ بهم
على قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر من ان
تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص
فيلزم ان يكون استهزاء الله تعالى بهم مختصا بحال خلوهم الى
شياطينهم وليس كذلك فان قيل اذا شرطية لا ظرفية قلنا اذا
الشرطية هي الظرفية استعملت استعمال الشرط ولو سلم فلا ينافي ما
ذكرناه لانه اسم معناه الوقت لابد له من عامل وهو قالوا انا معكم

بدلالة المعنى او اقتام متعلق الفعل وعطف فعل اخر عليه يفهم اختصاص الفعلين به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا بدلالة الفحوى والذوق والا عطف على قوله فان كان للاولى حكم اى وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة او يكون ولكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا فان كان بينهما اى بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اى بدون ان يكون فى الفصل ايهام خلاف المقصود او كمال الاتصال او شبه احدهما اى احد الكمالين فكذلك يتعين الفصل لان الوصل يقتضى مغايرة ومناسبة والا اى وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعين لوجود الداعى وعدم المانع فالحاصل ان للجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة احوال الاول كمال الانقطاع بلا ايهام الثانى كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع ايهام

السادس المتوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة

السابقة الفصل فاخذ المصنف فى تحقيق الاحوال الستة وقال اما كمال

الانقطاع بين الجملتين فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى بان

تكون احدهما خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى نحو شعر

وقال رائدهم هو الذى يتقدم القوم لطلب الماء والكلاء ارسوا

اى اقيموا من ارسيت السفينة حبستها بالمرساة نزاولها اى

نحاول تلك الحرب ونعالجها فكل حتف امرئ يجرى بمقدار اى فيموا

نقاتل فان موت كل نفس يجرى اى بقدر الله تعالى لا الجبن ينجيه ولا

الاقدام يرديه لم يعطف نزاولها على ارسوا لانه خبر لفظا ومعنى وارسوا

انشاء لفظا ومعنى وهذا مثال لكمال الانقطاع بين الجملتين

باختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى مع قطع النظر عن كون

الجملتين مما ليس له محل من الاعراب والا فالجملتان فى محل النصب لكونهما

مفعولى قال او لاختلافهما خبرا وانشاء معنى فقط بان تكون احدهما

خبرا معنے والاخری انشاء معنے وان کانتا خبریتین او انشائیتین

لفظا الحوھات فلان رحمه الله فلم یعطف رحمه الله علی مات لانه

انشاء معنے ومات خبر معنے وان کانتا جمیعا خبریتین لفظا او

لانه عطف علی لاختلافهما والضمیر للشان لاجامع بینهما کما سیاتی

ببیان الجامع فلا یصح العطف فی مثل زید طویل وعمرو نائم واما کمال

الاتصال بین الجملتین فلکون الثانیة مؤکدة للاولی تاکیدا معنویا

لدفع توهم تجوز او غلط نحو لا ریب فیه بالنسبة الی ذلک الکتاب اذا

جعلت الم طائفة من الحروف او جملة مستقلة وذلک الکتاب جملة ثانیة

ولا ریب فیه جملة ثالثة فانه لما بولغ فی وصفه ای فی وصف الکتاب

ببلوغه متعلق بوصفه ای فی وصفه بانه بلغ الدرجة القصوی

فی الکمال وبقوله بولغ یتعلق الباء فی قوله بجعل المبتدا ذلک الدال

علی کمال العنایة بتمیزه والتوسل ببعده الی التعظیم وعلو الدرجة و

تعریف الخبر باللام الدال علی الانحصار مثل حاتم الجواد فمعنی

ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل الذی يستاهل ان يسمّٰى كتابا

كان ما عداه من الكتب فی مقابلته ناقص بل ليس بكتاب جاز

جواب لما ای جاز بسبب هذه المبالغة المذكورة ان يتوهم السامع

قبل التامل انه اعنی قوله ذلك الكتاب مما يرمی به جزافا من غير صدر

عن روية وبصيرة فاتبعه على لفظ المبنی للمفعول والمرفوع المستتر

عائد الى لا ريب فيه والمنصوب البارز الى ذلك الكتاب ای جعل لا ريب فيه

تابعا لذلك الكتاب نفيا لذلك التوهم فوزانه ای وزان لا ريب فيه مع

ذلك الكتاب وزان نفسه مع زيد فی جاء زيد نفسه فظهر ان لفظ

وزان فی قوله وزان نفسه ليس بزائد كما توهم او تاكيدا لفظيا كما اشار

اليه بقوله ونحو هدی ای هو هدی للمتقين ای الضالين الصائرين

الی التقوی فان معناه انه ای الكتاب فی الهداية بالغ درجة لا يدرك

كنهها ای غايتها لما فی تنكير هدی من الابهام والتفخيم حتی كانه

هداية محضة حيث قيل هدی ولم يقل هاد وهذا معنی ذلك

الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله في الهداية

لان الكتب السماوية بحسبها اي بقدر الهداية واعتبارها متفاوتة

في درجات الكمال لا بحسب غيرها لانها المقصودة الاصلية من

الانزال فوزانه اي وزان هدى للمتقين وزان زيد الثاني في جاءني

زيد زيد لكونه مقررا لذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف

لا ريب فيه فانه يخالفه معنى ولكون الجملة الثانية بدلا

منها اي من الاولى لانها اي الاولى غير وافية بتمام المراد او كغير

الوافية حيث يكون في الوفاء قصور ما او خفاء بخلاف الثانية

فانها وافية كمال الوفاء والمقام يقتضي اعتناء بشانه اي بشان المراد

لنكتة ككونه اي المراد مطلوبا في نفسه او فظيعا او عجيبا او لطيفا

فنزلت الثانية من الاولى منزلة بدل البعض او الاشتمال فالاول

نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون

فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى والمقام يقتضي اعتناء بشانه لكونه

مطلوباً في نفسه ذريعة الى غيره والثاني اعني قوله امدكم بانعام

وبنين الى آخره اوفى بتاديته اي بتادية المراد الذي هو التنبيه

لدلالته اي الثاني عليها اي على نعم الله تعالى بالتفصيل من غير

احالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه في اعجبني

زيد وجهه لدخول الثاني في الاول لان ما تعلمون يشمل الانعام و

غيرها والثاني اعني المنزل منزلة بدل الاشتمال نحو شعر اقول له

ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما * فان المراد

به اي بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته اي المخاطب وقوله

لا تقيمن عندنا اوفى بتاديته لدلالته اي لدلالة لا تقيمن عليه

اي على كمال اظهار الكراهة بالمطابقة مع التاكيد الحاصل من النون

وكونها مطابقة باعتبار الوضع العرفي حيث يقال لا تقم عندي و

لا يقصد كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره فوزانه

اي وزان لا تقيمن عندنا وزان حسنها في اعجبني الدار حسنها

لان عدم الاقامة مغاير للارتحال فلا يكون تاكيدا وغير داخل

فيه فلا يكون بدل البعض ولم يتحد بمبدل الكل لانه انما يتميز

عن التاكيد بمغايرة اللفظين وكون المقصود هو الثاني وهذا

لا يتحقق في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب مع ما بينهما

اي بين عدم الاقامة والارتحال من الملابسة اللزومية فيكون

بدل الاشتمال والكلام في ان الجملة الاولى اعني ارحل لا محل

من الاعراب مثل ما مر في ارسوا نزاولها وانما قال في المثالين

ان الثانية اوفى لان الاولى وافية مع ضرب من القصور باعتبار

الاجمال وعدم مطابقة الدلالة فصارت كغير الوافية او لكون

الثانية بيانا لها اي الاولى لخفائها اي الاولى نحو فوسوس اليه

الشيطان قال يا آدم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى

فان وزانه اي وزان قال يا آدم وزان عمر في قول اقسم

بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر حيث جعل الثاني

بيانا وتوضيحا للاول فظاهر ان ليس لفظ قال بيانا وتفسيرا للفظ

وسوسة حتى يكون هذا من باب بيان الفعل دون الجملة بل المبين

هو مجموع الجملة واما كونها اى الجملة الثانية كالمنقطعة عنها اى

عن الاولى فلكون عطفها عليها اى الثانية على الاولى موهما لعطفها

على غيرها مما ليس بمقصود وشبه هذا بكمال الانقطاع باعتبار اشتماله

على مانع من العطف الا انه لما كان خارجيا يمكن دفعه بنصب قرينة

لم يجعل هذا من كمال الانقطاع ويسمى الفصل لذلك قطعا مثاله

شعر وتظن سلمى اننى ابغى بها بدلا اراها فى الضلال تهيم فبين

الجملتين مناسبة ظاهرة لاتحاد المسند بان معنى اراها اظنها

وكون المسند اليه فى الاولى محبوبا وفى الثانية محبا لكن ترك العطف

لئلا يتوهم انه عطف على ابغى فيكون من مظنونات سلمى ويحتمل

الاستيناف كانه قيل كيف تراها فى هذا الظن فقال اراها تتحير فى

اودية الضلال واما كونها اى الثانية كالمتصلة بها اى بالاولى

فلكونها اي الثانية جوابا للسؤال اقتضته الاولى فتنزل الاولى

منزلته اي السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل

الثانية عنها اي عن الاولى كما يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما

من الاتصال قال السكاكي فتنزل ذلك السؤال الذي تقتضيه

الاولى وتدل عليه بالفحوى منزلة السؤال الواقع ويطلب بالكلام الثاني

وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام الاول لذلك وتنزيله منزلة

السؤال الواقع انما يكون لنكتة كاغناء السامع عن ان يسأل او

مثل ان لا يسمع منه اي من السامع شيء تحقيرا له او كراهة لكلامه

او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل القصد الى تكثير المعنى

بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف او غير ذلك وليس

في كلام السكاكي دلالة على ان الاولى تنزل منزلة السؤال

فكان المصنف نظر الى ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب

عن السؤال انما يكون على تقدير تنزيل الاولى منزلة السؤال و

تشبيهها به والاظهر انه لاحاجة الى ذلك بل مجرد كون الاولى

منشأ السؤال كاف فى ذلك واليه اشير فى الكشاف ويسمى الفصل

لذلك اى لكونه جوابا للسؤال اقتضته الاولى ستينافا وكذا الجملة

الثانية نفسها تسمى استينافا ومستانفة وهو اى الاستيناف ثلاثة

اضرب لان السؤال الذى تضمنته الاولى اما عن سبب الحكم

مطلقا نحو شعر قال لى كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل

اى ما بالك عليلا او ما سبب علتك بقرينة العرف والعادة لانه

اذا قيل فلان مريض فانما يسأل عن مرضه وسببه لا ان يقال

هل سبب علته كذا وكذا لا سيما السهر والحزن حتى يكون السؤال

عن السبب الخاص واما عن سبب خاص لهذا الحكم نحو وما ابرئ

نفسى ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء

بقرينة التاكيد وهذا الضرب يقتضى تاكيد الحكم كما مر فى احوال

الاسناد ومنزل المخاطب اذا كان طالبا مترددا حسن تقوية الحكم

بمؤكده ولا يخفى ان المراد بالاقتضاء الاقتضاء استحسانا لا وجوبا

والمستحسن في باب البلاغة بمنزلة الواجب وأما عن غيرهما اى

غير السبب المطلق والخاص نحو قالوا سلاما قال سلام اى فماذا قال

ابراهيم في جواب سلامهم فقيل قال سلام اى حيّاهم بتحية احسن

من تحيتهم لكونها بالجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبوت وقوله شعر

زعم العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة انني في غمرة وشدة صدقوا

اى جماعات العواذل التي في زعمهم انني في غمرة ولكن غمرتي لا تنجلي

اى لا تنكشف بخلاف اكثر الغمرات والشدائد كأنه قيل أصدقوا أم

كذبوا فقيل صدقوا وايضا منه اى من الاستيناف وهذا اشارة

الى تقسيم آخر له ما يأتي باعادة اسم ما استونف عنه اى وقع عنه

الاستيناف واصل الكلام استونف عنه الحديث فحذف المفعول

ونزل الفعل منزلة اللازم نحو احسنت انت الى زيد زيد حقيق

بالاحسان باعادة اسم زيد ومنه ما يبنى على صفته اى صفة ما استونف

عنه دون اسمه والمراد صيغة تصلح لترتب الحديث عليها نحو احسنت الى

زيد صديقك القديم اهل لذلك والسؤال المقدر فيهما لماذا احسن

اليه او هل هو حقيق بالاحسان وهذا اى الاستيناف المبنى على

الصفة ابلغ لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم كالصداقة

القديمة فى المثال المذكور لما يسبق الى الفهم من ترتب الحكم على

الوصف الصالح للعلية انه علة له وههنا بحث وهو ان السؤال ان

كان عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة والا فلا وجه

لاشتماله عليه كما فى قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام وقول زعم

العواذل وجه التفصى عن ذلك مذكور فى الشرح وقد يحذف صدر

الاستيناف فعلا كان او اسما نحو يسبح له فيها بالغدو والآصال

رجال فيمن قرأها مفتوحة الباء كانه قيل من يسبحه فقيل

رجال اى يسبحه رجال وعليه نعم الرجل ونعم رجلا زيد على قول

اى على قول من يجعل المخصوص بالمدح خبر مبتدأ محذوف اى

هو زيد ويجعل الجملة استينافا جوابا للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم

وقد يحذف الاستيناف كله اما مع قيام شيء مقامه نحو شعر

زعمتم ان اخوتكم قريش لهم الف اي ايلاف في الرحلتين المعروفتين

لهم في التجارة رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام و

ليس لكم الاف اي موالفة في الرحلتين المعروفتين كانه قيل اصدقنا

ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف هذا الاستيناف كله واقيم قوله لهم

الف وليس لكم الاف مقامه لدلالته عليه او بدون ذلك اي قيام

شيء مقامه اكتفاء بمجرد القرينة نحو قوله تعالى فنعم الماهدون

اي نحن على قول اي من يجعل المخصوص خبر المبتدأ اي هم نحن و

لما فرغ من بيان الاحوال الاربعة المقتضية للفصل شرع في بيان

الحالتين المقتضيتين للوصل فقال واما الوصل لدفع الايهام

فكقولهم لا وايدك الله فقولهم لا رد لكلام سابق كما اذا قيل هل

الامر كذلك فقالوا لا اي ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية

وأيّدك الله جملة انشائية دعائية فبينهما كمال الانقطاع لكن عطفت عليها لان ترك العطف يوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التائيد مع ان المقصود الدعاء له بالتائيد فاينما وقع هذا الكلام فالمعطوف عليه هو مضمون قولهم لا وبعضهم لما لم يقف على المعطوف عليه في هذا الكلام نقل عن الثعالبي حكاية مشتملة على قوله قلت لا وايدك الله وزعم ان قوله وايدك الله عطف على قوله قلت ولم يعرف انه لو كان كذلك لم يدخل الدعاء تحت القول وانه لو لم يحك الحكاية فحين ما قال للمخاطب لا وايدك الله فلابد له من معطوف عليه واما للتوسط عطف على قوله اما الوصل لدفع الايهام اي اما الوصل لتوسط الجملتين بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد صحّفه بعضهم واما بكسر الهمزة فركب متن عمياء وخبط خبط عشواء فاذا اتفقتا اي الجملتان خبرا وانشاء لفظا ومعنى او معنى فقط ويكون بينهما جامع بدلالة ما سبق من انه اذا لم يكن جامع فبينهما كمال الانقطاع ثم الجملتان المتفقتان

خبرا او انشاء لفظا و معنے قسمان لانهما اما خبریتان او انشائیتان و

المتفقتان معنے فقط ستة اقسام لانهما ان کانتا انشائیتین معنے

فاللفظان اما خبریان او الاول خبر و الثانی انشاء او بالعکس و ان

کانتا خبریتین معنے فاللفظان اما انشاءان او الاول انشاء و الثانی

خبر او بالعکس فالمجموع ثمانیة اقسام و المصنف اورد للقسمین

الاولین مثالهما کقوله تعالیٰ یخادعون الله و هو خادعهم و قوله تعالیٰ

ان الابرار لفی نعیم و ان الفجار لفی جحیم فی الخبریتین لفظا و معنے

الا انهما فی المثال الثانی متناسبان فی الاسمیة بخلاف الاول و قوله

تعالیٰ کلوا و اشربوا و لا تسرفوا فی الانشائیتین لفظا و معنے و ذکر

للاتفاق معنے فقط مثالا واحدا اشارة الی انه یمکن تطبیقه

علی قسمین من الاقسام الستة و اعاد فیه لفظ الکاف تنبیها

علی انه مثال للاتفاق معنے فقط فقال و کقوله تعالیٰ و اذ اخذنا

میثاق بنی اسرائیل لا تعبدون الا الله و بالوالدین احسانا و ذی

٢٥٣

القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا عطف قولوا على لا

تعبدون مع اختلافهما لفظا لكونهما انشائيتين معنى لان قوله لا

تعبدون اخبار في معنى الانشاء اي لا تعبدوا وقوله وبالوالدين احسانا

لا بد له من فعل فاما ان يقدر خبرا في معنى الطلب اي وتحسنون بمعنى

احسنوا فتكون الجملتان خبرا لفظا انشاء معنى وفائدة تقدير الخبر ثم

جعله بمعنى الانشاء اما لفظا فالملايمة مع قوله لا تعبدون واما معنى

فالمبالغة باعتبار ان المخاطب كانه سارع الى الامتثال فهو يخبر عنه

كما تقول تذهب الى فلان تقول له كذا وكذا تريد الامر او يقدر من

اول الامر صريح الطلب على ما هو الظاهر اي واحسنوا بالوالدين

احسانا فتكونان انشائيتين معنى مع ان لفظ الاولى اخبار ولفظ

الثانية انشاء والجامع بينهما اي بين الجملتين يجب ان يكون

باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا اي باعتبار المسند اليه في الجملة

الاولى والمسند اليه في الجملة الثانية وكذا المسند في الاولى

والمسند في الثانية نحو يشعر زيد ويكتب للمناسبة الظاهرة

بين الشعر والكتابة وتقارنهما في خيال اصحابهما و يعطي زيد ويمنع

لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند

تغايرهما فلابد من مناسبتهما كما اشار اليه بقوله وزيد شاعر

وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما اي بين زيد وعمرو

كالاخوة او الصداقة او العداوة او نحو ذلك وبالجملة يجب

ان يكون احدهما مناسبا للآخر وملابسا له ملابسة لها نوع

اختصاص بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها اي بدون المناسبة

بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان كان المسندان متناسبين بل اتحد

المسندان ولهذا حكموا بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق

وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا اي سواء كان بين زيد وعمرو

مناسبة او لم تكن فانه لا يصح لعدم تناسب الشعر وطول القامة

السكاكي ذكر انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند

القوة المفكرة جمعا من جهة العقل وهو الجامع العقلي او من جهة
الوهم وهو الجامع الوهمي او من جهة الخيال وهو الجامع الخيالي والمراد
بالعقل القوة العاقلة المدركة للكليات وبالوهم القوة المدركة للمعاني
الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير ان تتأدى اليها من طرق
الحواس كادراك الشاة معنى في الذئب وبالخيال القوة التي تجتمع
فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك
وهي القوة التي تتأدى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس
الظاهرة وبالمفكرة التي من شأنها التفصيل والتركيب بين الصور
المأخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض
ونعني بالصور ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة وبالمعاني
ما لا يمكن. فقال السكاكي الجامع بين الجملتين اما عقلي وهو ان
يكون بين الجملتين اتحاد في تصور ما مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر
او في قيد من قيودهما وهذا ظاهر في ان المراد بالتصور الامر المتصور

ولما كان مقررا انه لا يكفي في عطف الجملتين وجود الجامع بين المفردين

من مفرداتهما باعتراف السكاكي ايضا غير المصنف عبارة السكاكي

قال الجامع بين الشيئين اما عقلي وهو امر بسببه يقتضي العقل

اجتماعهما في المفكرة وذلك بان يكون بينهما اتحاد في التصور او تماثل هناك

فان العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد

بينهما فيصيران متحدين وذلك لان العقل يجرد الجزئي عن عوارضه

المشخصة الخارجية وينتزع منه معنى الكلي فيدركه على ما تقرر

في موضعه وانما قال في الخارج لانه لا يجرده عن المشخصات العقلية

لان كل ما هو موجود في العقل فلا بد له من تشخص فيه به يمتاز عن

سائر المعقولات وههنا بحث وهو ان التماثل هو الاتحاد في النوع مثل

اتحاد زيد وعمرو مثلا في الانسانية واذا كان التماثل جامعا لم يتوقف

صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على اخوة زيد وعمرو او

صداقتهما او نحو ذلك لانهما متماثلان لكونهما من افراد الانسان

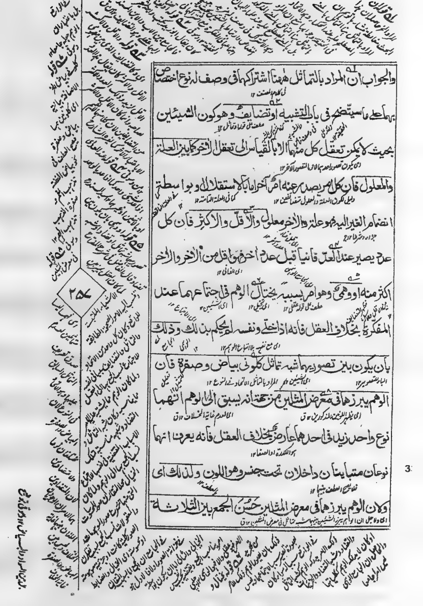

والجواب أن المراد بالتماثل ههنا اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص
بهما على ما سيتضح في باب التشبيه أو تضايف وهو كون الشيئين
بحيث لا يمكن تعقل كل منهما إلا بالقياس إلى تعقل الآخر كما بين العلة
والمعلول فإن كل أمر يصدر عنه أمر آخر إما بالاستقلال أو بواسطة
انضمام الغير إليه فهو علة والآخر معلول والأقل والأكثر فإن كل
عدد يصير عند العد فانياً قبل عدد آخر فهو أقل من الآخر والآخر
أكثر منه أو وهمي وهو أمر بسببه يحتال الوهم في اجتماعهما عند
المفكرة بخلاف العقل فإنه إذا خلي ونفسه لم يحكم بذلك وذلك
بأن يكون بين تصوريهما شبه تماثل كلوني بياض وصفرة فإن
الوهم يبرزهما في معرض المثلين من جهة أنه يسبق إلى الوهم أنهما
نوع واحد زيد في أحدهما عارض بخلاف العقل فإنه يعرف أنهما
نوعان متباينان داخلان تحت جنس وهو اللون ولذلك أي
ولأن الوهم يبرزهما في معرض المثلين حسن الجمع بين الثلاثة

التي في قوله ثم ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو

اسحاق والقمر فان الوهم يتوهم ان الثلاثة من نوع واحد وانما

اختلفت بالعوارض والعقل يعرف انها امور متباينة او يكون بين

تصوريهما تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على

محل بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض في المحسوسات

والايمان والكفر في المعقولات والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة

لان الايمان هو تصديق النبي صلى الله عليه وآله وسلم في جميع

ما علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول النفس لذلك والاذعان

له على ما هو تفسير التصديق في المنطق عند المحققين مع الاقرار

به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شانه ان يؤمن وقد يقال

الكفر انكار شيء من ذلك فيكون وجوديا فيكونان متضادين

وما يتصف بهما اي بالمذكورات كالابيض والاسود والمؤمن

والكافر فامثال ذلك يعد من المتضادين باعتبار الاشتمال

على الوصفين المتضادين او شبه تضاد كالسماء والارض في المحسوسات

فانهما وجوديان احدهما في غاية الارتفاع والآخر في غاية الانحطاط

وهذا معنى شبه التضاد وليسا متضادين لعدم تواردهما على

المحل لكونهما من قبيل الاجسام دون الاعراض ولا من قبيل الاسود

والابيض لان الوصفين المتضادين ههنا ليسا بداخلين في

مفهومي السماء والارض والاول والثاني فيما يعم المحسوسات

والمعقولات فان الاول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون

مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط

فاشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما لم

يجعلا متضادين كالاسود والابيض لانه قد يشترط في المتضادين

ان يكون بينهما غاية الخلاف ولا يخفى ان مخالفة الثالث والرابع

وغيرهما للاول اكثر من مخالفة الثاني مع ان العدم معتبر في مفهوم

الاول فلا يكون وجوديا فانه اي ما جعل التضاد وشبهه جامعا

وهي ان الوهم يتنزلهما منزلة التضايف في انه لا يحضره احد
المتضادين او الشبهين بهما الا ويحضره الاخر ولذلك تجد الضد
اقرب خطورا بالبال مع الضد من المغايرات الغير المتضادة يعني
ان ذلك مبني على حكم الوهم والا فالعقل يتعقل كلا منهما
ذاهلا عن الاخر او خيالي وهو امر بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما
في المفكرة وذلك بان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق
على العطف لاسباب مؤدية الى ذلك واسبابه اي اسباب
التقارن في الخيال مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة في
الخيالات ترتبا ووضوحا فكم من صور لا انفكاك بينهما في
خيال وهي في خيال اخر مما لا يجتمع اصلا وكم من صور لا تغيب
عن خيال وهي في خيال اخر مما لا تقع قط ولصاحب علم المعاني
فضل احتياج الى معرفة الجامع لان معظم ابوابه الفصل
والوصل وهو مبني على الجامع لاسيما الجامع الخيالي فان جمعه

على مجرى الالف والعادة بحسب انعقاد الاسباب في اثبات

الصور في خزانة الخيال وتباين الاسباب مما يفوته الحصر فظهر

ان ليس المراد بالجامع العقلي ما يدرك بالعقل وبالوهمي

ما يدرك بالوهم وبالخيالي ما يدرك بالخيال لان التضاد وشبهه

ليسا من المعاني التي يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال

ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان

معقولة وقد خفي هذا على كثير من الناس فاعترضوا بان

السواد والبياض مثلا من المحسوسات دون الوهميات

واجابوا بان الجامع كون كل منهما مضادا للآخر وهذا معنى جزئي

لا يدركه الا الوهم وفيه نظر لانه ممنوع وان اراد وان تضاد

هذا السواد لهذا البياض معنى جزئي فتماثل هذا مع ذلك

وتضايفه معه ايضا معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل و

التضايف والتضاد وشبهها في انها ان اضيفت الى الكليات

كانت كليات وإن أضيفت إلى الجزئيات كانت جزئيات فكيف

يصح جعل بعضها على الإطلاق عقلية وبعضها وهمية ثم إن

الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال وظاهر أنه ليس بصورة

ترتسم في الخيال بل هو من المعاني فإن قلت كلام صاحب المفتاح

مشعر بأنه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار

مفرد من مفرداتهما أو هو نفسه معترف بفساد ذلك حيث منع

صحة نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس ومرارة الأرنب

وألف باذنجانة محدثة قلنا كلامه ههنا ليس إلا في بيان الجامع

بين الجملتين وأما أن أي قدر من الجامع يجب لصحة العطف

فمفوض إلى موضع آخر وقد صرح فيه باشتراط المناسبة بين

المسندين والمسند إليهما جميعا وفي المصنف لما اعتقد أن كلامه

في بيان الجامع سهو منه أراد إصلاحه غيره إلى ما ترى فذكر

مكان الجملتين الشيئين ومكان قوله اتحاد في تصور قال اتحاد

فى التصور فوقع الخلل فى قوله الوهمى ان يكون بين تصوريهما شبه

تماثل او تضاد او شبه تضاد والخيالى ان يكون بين تصوريهما تقارن

لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين

تصوريهما اعنى العلم بهما وكذا التقارن فى الخيال انما هو بين نفس

الصور فلا بد من تاويل كلام المصنف وحمله على ما ذكره السكاكى بان

يراد بالشيئين الجملتان وبالتصور مفرد من مفردات الجملة ومع

ان ظاهر عبارته يابى عن ذلك وليحث الجامع زيادة تفصيل و

تحقيق اوردناها فى الشرح فانه من المباحث التى ما وجدنا

احدا حام حول تحقيقها ومن محسنات الوصل بعد وجود المصحح

تناسب الجملتين فى الاسمية والفعلية وتناسب الفعليتين

فى المضى والمضارعة فاذا اردت مجرد الاخبار من غير تعرض

للتجدد فى احدهما والثبوت فى الاخرى قلت قام زيد وقعد

عمرو وكذا زيد قائم وعمرو قاعد الا لمانع مثل ان يراد فى احدهما

٢٦٣

التجدد وفى الاخرى الثبوت فيقال قام زيد وعمرو قاعد او يراد فى احدهما

المضى وفى الاخرى المضارعة فيقال زيد قام وعمرو يقعد ويراد

فى احدهما الاطلاق وفى الاخرى التقييد بالشرط كقوله تعالى

وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضى الامر ومنه

قوله تعالى فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون

فعلم ان قوله ولا يستقدمون عطف على الشرطية قبلها لا

على الجزاء اعنى لا يستأخرون اذ لا معنى لقولنا اذا جاء اجلهم

لا يستقدمون **تذنيب** هو جعل الشئ ذنابة للشئ شبه به

ذكر بحث الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبدونها اخرى عقيب

بحث الفصل والوصل لمكان التناسب اصل الحال المنتقلة

اى الكثير الراجح فيها كما يقال الاصل فى الكلام هو الحقيقة ان تكون

بغير واو واحترز بالمنتقلة عن المؤكدة المقررة لمضمون الجملة

فانها يجب ان تكون بغير واو البتة لشدة ارتباطها بما قبلها

وانما كان الاصل في المنتقلة الخلو عن الواو لانها في المعنى حكم على

صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتدأ فان في قولك جاء زيد راكبا

اثبات الركوب لزيد كما في زيد راكب الا انه في الحال على سبيل التبعية

وانما المقصود اثبات المجيء وجئت بالحال لتزيد في الاخبار عن المجيء

هذا المعنى ووصف له اي لانها في المعنى وصف لصاحبها كالنعت

بالنسبة الى المنعوت الا ان المقصود في الحال كون صاحبها على هذا

الوصف حال مباشرة الفعل فهي قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه

بخلاف النعت فانه لا يقصد به ذلك بل مجرد اتصاف المنعوت به

واذا كانت الحال مثل الخبر والنعت فكما انهما يكونان بدون الواو

فكذلك الحال واما ما اورده بعض النحويين من الاخبار والنعوت

المصدرة بالواو كالخبر في باب كان والجملة الوصفية المصدرة

بالواو التي تسمى واو تاكيد لصوق الصفة بالموصوف فعلى سبيل

التشبيه والالحاق بالحال لكن خولف هذا الاصل اذا كانت الحال

جملة فانها اى الجملة الواقعة حالا من حيث هى جملة مستقلة

بالافادة من غير ان تتوقف على التعليق بما قبلها وانما قال

من حيث هى جملة لانها من حيث هى حال غير مستقلة بل

متوقفة على التعليق بكلام سابق قصد تقييده بها فتحتاج

الجملة الواقعة حالا الى ما يربطها بصاحبها الذى جعلت حالا عنه و

كل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الذى لا يعدل عنه ما لم

تمس حاجة الى زيادة ارتباط هو الضمير بدليل الاقتصار عليه فى

الحال المفردة والخبر والنعت فالجملة التى تقع حالا ان خلت

عن ضمير صاحبها الذى تقع هى حالا عنه وجب فيها الواو ليحصل

الارتباط فلا يجوز خرجت زيد قائم ولما ذكر ان كل جملة خلت عن

الضمير وجب فيها الواو اراد ان يبين ان اى جملة يجوز ذلك فيها

واى جملة لا يجوز فقال وكل جملة خالية عن ضمير ما اى الاسم الذى

يجوز ان ينتصب عنه حال وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا

او منكرًا مخصوصًا لا نكرة محضة او مبتدأ او خبرا فانه لا يجوز
ان ينتصب عنه حال على الاصح وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال
لان قوله كل جملة مبتدأ خبره قوله يصح ان تقع تلك الجملة حالا عنه
اى عما يجوز ان ينتصب عنه بالواو وما لم يثبت له هذا الحكم اعنى
وقوع الحال عنه لم يصح اطلاق اسم صاحب الحال عليه الا مجازا و
انما قال ينتصب عنه حال ولم يقل يجوز ان تقع تلك الجملة
حالا عنه ليدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدرة
بالمضارع المثبت فيصح استثناؤها بقوله الا المصدرة بالمضارع
المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يجعل ويتكلم عمرو
حالا عن زيد لما سياتى من ان ربط مثلها يجب ان يكون بالضمير
فقط ولا يخفى ان المراد بقوله كل جملة الجملة الصالحة للحالية فى الجملة
بخلاف الانشائيات فانها لا تقع حالا البتة لا مع الواو ولا بدونه فهو
الا عطف على قوله ان خلت اى ان لم تخل الجملة الحالية عن ضمير صاحبها

فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها اي الواو نحو

قوله تعالى ولا تمنن تستكثر اي لا تعط حال كونك تعدها تعطيه كثيرا

لان الاصل في الحال هي الحال المفردة لعراقة المفرد في الاعراب

وتطفل الجملة عليه لوقوعها موقعه وهي اي المفردة تدل على حصول

صفة اي معنى قائم بالغير لانها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل

او المفعول والهيئة معنى قائم بالغير غير ثابتة لان الكلام في

الحال المنتقلة مقارن ذلك الحصول لما جعلت الحال قيدا له

يعني العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها

بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة وهو اي

المضارع المثبت كذلك اي دال على حصول صفة غير ثابتة مقارن

لما جعلت قيدا له كالمفردة فيمتنع الواو فيه كما في المفردة اما

الحصول اي دلالة المضارع المثبت على حصول صفة غير ثابتة

فلكونه فعلا فيدل على التجدد وعدم الثبوت مثبتا فيدل على

الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعا فيصلح للحال كما يصلح

اى حصول معناه لما اثبت له ١٢ ق

للاستقبال وفيه نظر لان الحال الذى يدل عليه المضارع هو

اى فى هذا التعليل ١٢

زمان التكلم وحقيقته اجزاء متعاقبة من اواخر الماضى واوائل

اى حقيقة الحال الزمانية ١٢ ق

المستقبل والحال التى نحن بصددها يجب ان تكون مقارنة لزمان

وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال ماضيا كان او حالا او مستقبلا

اى زمان وقوع مضمون الفعل العامل ١٢

فلا دخل للمضارعة فى المقارنة فالاولى ان يعلل امتناع الواو فى

بسلامة هذا التعليل من الخدش مع كونه اخصر ١٢ ق

المضارع المثبت بانه على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى

لتوافقهما فى عدد الحروف والحركات والسكنات ١٢

واما ما جاء من نحو قول بعض العرب قمت واصك وجهه وقوله

جواب عن وقوع الواو مع المضارع المثبت ١٢ | اى العرب ١٢ | اى الهمام ١٢ ق عبد الله

شعر فلما خشيت اظافيرهم اى اسلحتهم نجوت وارهنهم مالكا

جمع اظفار جمع ظفر ١٢

فقيل انما جاز الواو فى المضارع المثبت الواقع حالا على اعتبار حذف

المبتدأ لتكون الجملة اسمية اى وانا اصك وانا ارهنهم كما فى قوله تعالى

اى ويجوز ارتباطها بالواو فيندفع الاعتراض ١٢

لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ انى رسول الله اى وانتم قد تعلمون وقيل

الاول اى قمت واصك وجهه شاذ والثانى اى نجوت وارهنهم

ضرورة وقال عبد القاهر هي اي الواو فيهما للعطف لا للحال وليس
المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا بل المضارع بمعنى
الماضي والاصل قمت وصككت ونجوت ورهنت عدل عن
لفظ الماضي الى المضارع لحكاية الحال الماضية ومعناها ان يفرض
ما كان في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ
المضارع وان كان الفعل مضارعا منفيا فالامران جائزان الواو
وتركه كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف اي بتخفيف
النون فيكون لا للنفي دون النهي لثبوت النون التي هي علامة
الرفع فلا يصح عطفه على الامر قبله فيكون الواو للحال بخلاف قراءة
العامة ولا تتبعان بالتشديد فانه نهي مؤكد معطوف على الامر الذي
قبله ونحو قوله تعالى وما لنا اي اي شيء ثبت لنا لا نؤمن بالله
اي حال كوننا غير مؤمنين فالفعل المنفي حال بدون الواو وانما جاز
فيه الامران لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول لكونه منفيا